# حماس في الحكم

## الآثار السياسية والمجتمعية

## قطاع غزة ( ٢٠٠٦ -٢٠٠٩ )

(قراءة نقدية)


إعداد

**محسن أبو رمضان**

تقديم

**عبد القادر ياسين**




# بطاقة فهرسة

حقوق الطبع محفوظة

**مكتبة جزيرة الورد**

اسـم الكتاب : حماس في الحكم الآثار السياسية والمجتمعية

المـــؤلف : محسن أبو رمضان

رقـم الإيداع :

الترقيم الدولي : 2010 / 22953

الطبعة الأولى ٢٠١٠



# تقديم

أسعد كثيرًا كلما قرأت مراجعة نقدية لمسيرتنا الوطنية ، خاصة إذا كانت المراجعة بعيدة عن جلد الذات ، أو النقد الكهنوتي ، أو تجميل الخطايا . وقد أتى كتاب العزيز محسن أبي رمضان بعيدًا عن هذه الحالات الثلاث . لكن هذا لا يعني أن لا ملاحظات على الكتاب .

ففي اعتقادي أن الصراع هو بين «حماس» ومحمود عباس ومن حوله ، وليس صراعًا مع «فتح» .

لقد أراد المؤلف تأكيد حياده ، فأطلق على ما جرى في قطاع غزة (حزيران/ يونيو ٢٠٠٧) اسم «حسم» و«انقلاب» . ومعروف بأن الاسم الأول لحماس والثاني لفتح بينما كان على المؤلف أن يحسم موقفه مع أحد الاسمين ، أو أن يسمى هو اسمًا ثالثًا مع حيثياته . علمًا بأنني ضد مصطلح «الانقلاب» ؛ إذ كيف لحركة حازت نحو ثلثي مقاعد البرلمان أن تنظم انقلابًا على من حالوا دون تمكينها من الحكم؟!

نأتي إلى الوثائق الأقل للفساد والمحسوبية عند «حماس» عنها عند «فتح» ، لا أظن أنها «بسبب الفترة الزمنية للحكم الجديد ، والتي تعتبر قصيرة ، نسبيًا (ص١٠) .

أما تشكيل « القوة التنفيذية » من قبل « حماس » فلم تكن في سبيل الحفاظ على استمرارية الحركة في السلطة (ص٥٣) بل محاولة من « حماس » لكبح جماح أجهزة الأمن « الفتحاوية » التي أصر عباس على إبقائها تحت سيطرته بعد أن كان عباس قد انتقد عرفات (٢٠٠٣) ، حين أبقى تلك الأجهزة ، تحت سيطرته ، حين فرضت

إسرائيل والإدارة الأمريكية عباس على عرفات رئيسًا للوزارة حتى حتَّم تعديل النظام الأساسي الفلسطيني ، الذي يقوم مقام الدستور » !

هذا .. رغم أن المؤلف تعامل مع سلبيات لحماس بحنان ملحوظ . على أن رفضت «حماس » الإذعان لشروط (ص٥٣) « الرباعي » ليست ضمن هذه السلبيات .

اللافت أن العزيز محسن أوصى بأن سلطة «فتح» التزمت بوثيقة الاستقلال ، التي صدرت عن المجلس الوطني الفلسطيني ، خريف ١٩٨٨ .

إلى ذلك ، كيف لأحد أن يصف المشروع الذي أسسته سلطة «فتح» ، عام ١٩٩٤ ، بأنه «ذو طابع وطني علماني ، ويشكل امتدادًا لمشروع منظمة التحرير ؟!» (ص١٠١) وكيف لأحد أن يرى في رؤية سلطة «فتح» بأنها «الوطنية الديمقراطية؟!» .

مع التسليم بسلبيات سلطة «حماس» ، إلا أنها تتميز عن سلبيات نظيرتها في رام الله ، بافتقار الأولى للأرضية الوطنية . وإن كانت الوطنية ليست حجابًا ضد السلبيات ، أو مسوِّغًا لها .

أما «الحمسنة» و«الأسلمة» فليس ثمت ما يبررها ، هي أو «الاشتراكية» ، «المشروع القومي» . ذلك أن تلك المشاريع سابقة لأوانها قبل تحرير فلسطين ، مع ملاحظة أن «حماس» تتعرض لضغوط من داخلها وخارجها ، على السواء ، من أجل التسريح بالحمسنة والأسلمة . وعلينا أن لا نقف متفرجين في هذا الصدد ، بل نقاومه ، وكأننا انتهينا من الاحتلال ، ونقف مع «حماس» كما لو أن «الحمسنة» و«الأسلمة» غير موجودة . هذا إذا كانت «حماس» مع فكرة التحالف أو تنفر منها!

مع هذا كله ، فيحسب للعزيز محسن أبي رمضان جسارته في رصد سلبيات

سلطة «حماس» ، وهو المقيم في قطاع غزة ، بينما سلطة «حماس» لا تزال قائمة هناك .

بقي على العزيز محسن انتظار الانتقادات ، الموضوعية منه وغير الموضوعية ، على كتابه هذا ، ما دام قد أخذ بمبدأ الانتقاد . وساحتنا في أمس الحاجة إلى سلاح النقد ، على كثرة ما فيها من أخطاء وخطايا .

**عبد القادر ياسين**

**القاهرة في ٦/ ١٠/ ٢٠١٠م**

# تمهيد

تهدف هذه الدراسة إلى رصد التحولات التي تمت في بنية النظام السياسي الفلسطيني في قطاع غزة ، وذلك من خلال سيطرة حركة حماس على البنية الفوقية المجسدة بمؤسسات السلطة المختلقة عى ضوء أحداث حزيران / يونيو٢٠٠٧ ، بما يصاحب هذا التحول في بنية السلطة والحكم من أثر على النخبة السياسية الحاكمة والحراك الذي تم على الصعد الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، والحقوقية ، والثقافية في المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة .

تشير الدارسة إلى قدرة حركة حماس للانتقال من فكرة المشروع الموازي المضاد إلى فكرة السيطرة على الحكم بصورة كاملة ، ومن آليات تضمن السيطرة على البنى الإدارية والقانونية والأمنية إلى آليات تضمن الهيمنة على الحيز العام بما يشمل الهيمنة على الثقافة ومبتى المجتمع المدني بتشكيلاته وتلاوينه المختلفة مع أولوية التأثير والتحجيم تجاه الهيئات ذات الارتباط والموالية لحركة فتح بوصفها الحركة المنافسة أو الذي جرى التصارع والتناقض والاقتتال معها والتي توجت بأحداث حزيران / يونيو ٢٠٠٧ ، والتي أفرزت حالة الانقسام السياسي والانشطار الجغرافي بين الضفة والقطاع .

كما تشير أيضاً لمحاولات الانتقال من السيطرة الحمساوية « الحمسنة » إلى السيطرة فيما يتعلق بالهوية باتجاه التوجه التراكمي التدريجي تجاه عملية « أسلمة المجتمع » وقد عكست ذلك ببعض الإجراءات والقوانين، والخطوات العملية

بهدف محاولة تبرير سيطرة الحكم لأعضاء الحركة وجمهورها ولمؤيديها بالخارج ، علماً بأن آليات الأسلمة تتم بما يحافظ على الحالة العامة ولا يخلق ردود أفعال محلية ودولية كما يتم في إطار محاولة إعطاء نموذج عن الوسطية والإسلام المعتدل وهذا ما يفسر الهجوم الشديد على الحركات المتشددة والتي تريد التعجيل في إعلان الإمارة الإسلامية في قطاع غزة .

لقد لوحظ وجود حالة من الترابط بين التمسك بالحكم وبين آليات تطبيق التهدئة بالقطاع والتي تعطى المجال، أي التهدئة للاهتمام ببنية المجتمع من أجل التهيئة لحكم الحركة بما يشمل عملية الأسلمة وفق رؤية الحركة، بصورة تدريجية ومتراكمة.

كما لاحظت الدراسة العلاقة العكسية بين السيطرة على الحكم وبين الديمقراطية والتي نمت وترعرعت حركة «حماس» في أكنافها ولكن بعد تمكنها من السيطرة على الحكم، جرت عملية تقليص هامش الديمقراطية في بنية وتركيبة المجتمع

اعتمدت الدراسة أسلوب العرض التاريخي بما يتبعه من وصف وتحليل وتفكيك في مراحل التحول التي رافقت مسيرة حركة حماس ، وخاصة بعد أحداث حزيران / يونيو ٢٠٠٧ ، أي عندما انتقلت من الطابع المعارض والمقاوم إلى السيطرة على مقاليد السلطة والحكم في قطاع غزة بوسائل القوة بعد ما تم إعاقة تمكنها منه بالوسائل الديمقراطية من قبل الطرف السياسي الذي كان مسيطراً بالسابق عليها .

وعليه فقد استندت الدراسة إلى العديد من المراجع الرئيسية والثانوية ، كما تم تنظيم حلقة نقاش مع مجموعة شبابية منتقاة، بهدف إدماج تلك النتائج من المراجع والتقارير وحلقة النقاش في متن البحث ،كما تم مقابلة بعض الشخصيات الفاعلة ، في الحقلين الحقوقي والاجتماعي ، وبالتالي فقد استخدمت الدراسة منهجية المشاركة ، إضافة إلى المصادر المعرفية سواءً الفكرية أو السياسية أو الحقوقية .

تنتمي الدراسة إلى حقل علم الاجتماع السياسي ،حيث تتناول العلاقة بين دوائر السلطة ، وأثرها في تكوين الثروة ، ودورها في بلورة نخبة سياسية تتولد عنها نخب وشرائح اجتماعية واقتصادية وثقافية محددة في المجتمع ، مرتبطة بحالة التنفذ بالحكم ، وذلك في إطار سيطرة حزب سياسي أوحد يصنَّف كجزء من تركيبة قوى الإسلام السياسي التي تستند إلى قاعدة عقائدية دينية ، ولكن لديها أجندتها وأهدافها السياسية في نفس الوقت .

فالسلطة السياسية وخاصة في بلدان العالم الثالث تستند إلى علاقة السيطرة والخضوع[1] .

خاصة أنها تنشأ في الغالب على أسس شمولية دون اعتماد معايير المشاركة والانتخابات ،وإن تمت بالانتخابات فهي تؤخذ كوسيلة لتجديد شرعية الحكم بصورة دائمة في إطار بعيد عن النزاهة والشفافية .

تستخدم السلطة أدوات للتحكم مثل الشرطة، والإعلام وغيرها من الوسائل ، وهي تحاول الاستمرارية في عملية السيطرة على بنى المجتمع وهياكله المختلفة من خلال إلحاق منظمات العمل الأهلي والنقابي والأكاديمي ، والمجالس البلدية في تركيبتها حيث يحدث الصراع هنا في تركيبة المجتمع وفق «غرامشي » على دائرة الهيمنة ، التي تحاول السلطة الحاكمة الاستحواذ عليها عبر وسائل احتكار القوة والعنف (فيبر) ، بالإضافة إلى التأثيرات الثقافية والإعلامية ، حيث إن الثقافة السائدة عادة ما تكون ثقافة الطبقة السائدة (ماركس) [2]، وفي مقابل ذلك تحاول

(١) فارس محمد - السلطة السياسية عبارة عن علاقة سيطرة وخضوع : التحليل الاجتماعي للسلطة - موقع الكتروني مدونات مكتوب بتاريخ ٩/ ٤/ ٢٠٠٧.

(٢) د. بشارة عزمي ١٩٩٨ واقع وفكر المجتمع المدني - من كتاب بعنوان « إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي » مؤسسة مواطن ص ٣٩٧.

أحزاب المعارضة الديمقراطية وقوى المجتمع المدني التي تعكس مصالح الفقراء والمهمَّشين والتي تحمل رؤية نقيضه لرؤية السلطة وحزبها الحاكم العمل على منافسة السلطة في حقل اهيمنة الثقافية من خلال وسائل الإعلام وآليات الضغط والمناصرة ونشر الثقافة الموازية ، وأعمال الاحتجاج السلمية والديمقراطية ، حيث يحدث الصراع على الحيِّز العام في هذه الحالة بين السلطة الحاكمة وبين منظمات المجتمع المدني كل بأدواته ووسائله التي يملكها.

وتتولد النخبة السياسية وخاصة في بلدان العالم الثالث من بنية السلطة والحكم، بما أنها تلك المجموعات التي تتمتع بقدر ما يزيد أو ينقص من النفوذ إلى الموارد الطبيعية من سلطة وثروة ومواقع اجتماعية وعسكرية [(١)] .

حيث عادة ما تتولد تلك النخب عن العلاقة مع السلطة وحزبها الحاكم ،وهذا لا يلغي وجود نخب مرتبطة بأحزاب أخرى معارضة بما يشمل منظمات المجتمع المدني ولكنها تشكل بهذه الحالة نخب للمعارضة بالمعنى الثقافي والسياسي والاجتماعي .

ولا يمكن أن يستقيم الحديث عن نخبة ما لم تتجاوز العناصر التي تسيطر على الموارد الاجتماعية وتستأثر بحق الإشراف عليها ، مستوى الوجود المادي الذي يسمها بالتنوع والتشتت ، وتنجح في توحيد رؤيتها أو إنتاج رؤية مشتركة ، وأسلوب عمل واضح ومعروف ، أي في الاتفاق على مجموعة من القواعد لتحقيق غايات مشتركة[(٢)].

إلا أنه غالبًا ما ترتبط هذه الشروط بالسلطة والحكم التي تمارس آليات من

---

(١) غليون ، برهان - النخب وشروط البناء السياسي - موقع الكتروني - الحداثة - بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٢٧.

(٢) المرجع نفسه .

السيطرة لإخضاع الآخرين أي القطاعات الاجتماعية والسياسية التي تقع خارج دائرة السلطة ، وعليه فإن النخب السياسية وحسب التطورات التاريخية تتميز بوجود أقلية حاكمة ، محتكرة لأهم المناصب السياسية والاجتماعية وبيدها مقاليد الأمور وأغلبية محكومة منقادة وليس لها صلة بصنع القرار السياسي بشكل عام[1].

ومن الواضح أن آليات السيطرة والتحكم والاستحواذ تتعزز في إطار سيطرة الحزب الأوحد ، الذي يستخدم المسوغات المختلفة لاستمرارية إدارته المتفردة لشؤون الحكم .

لم تبتعد الحالة الفلسطينية كثيراً عن نمط السلطة والحكم في بلدان العالم الثالث ، رغم أن السلطة الفلسطينية التي تأسست بعد «اتفاق أوسلو»، هي منقوصة السيادة ، فقد تم استخدام مفاتيح الأمن والاقتصاد بعد أن تمت السيطرة على مقاليد الحكم من سلطة تنفيذية وقضائية وتشريعية .

لقد نمت شريحة اجتماعية وسياسية وأمنية متنفذة ، حققت الثروة على حساب السواد الأعظم من الفقراء حيث عزز ذلك غياب آليات المساءلة والمحاسبة الأمر الذي عمق من ظاهرة استشراء الفسد ، والمحسوبية ، وهدر المال العام ، إضافة إلى الامتيازات والاحتكارات الاقتصادية التي تمت على حساب الشرائح الاجتماعية والاقتصادية السابقة .

وبعد سيطرة حركة «حماس» على مقاليد الحكم بقطاع غزة على أثر أحداث حزيران / يونيو ٢٠٠٧ بدأنا نلمس حالة مشابهة لما كان إبان السلطة السابقة ، وإن كانت بوتائر أقل بسبب الفترة الزمنية للحكم الجديد ، والتي تعتبر قصيرة نسبياً عن

(١) علي معن – النخبة السياسية صحيفة النبأ العدد ٧٩ بتاريخ ١٥/ ١١/ ٢٠٠٥ .

نظيرتها بالسلطة السابقة ،علماً بأنه ورغم قصر الفترة الزمنية ، إلا أن هناك مفاعيل وآليات ولَّدت نُخبًا سياسية واجتماعية واقتصادية مرتبطة بالحكم الجديد، حيث استمرت حالة غياب آليات المساءلة والمحاسبة بفعل تعطل عمل السلطة التشريعية وتسييس القضاء، واستخدامها في سبيل تبرير سيطرة الحزب الحاكم قانونياً وتشريعياً ، وإجرائيا ، رغم أن نمو النخب الجديدة كان بالارتباط بالمشروع السياسي لحركة «حماس» وذلك بالاختلاف عن الحالة السابقة إبان سيطرة حركة «فتح» حيث كان النفوذ والثراء يتم بالأغلب على قاعدة فردية.

لقد مهدت عملية سيطرة الحزب الأوحد على السلطة بالقطاع إلى استحواذ مفاتيح الأمن والاقتصاد أيضاً، الأمر الذي رسخ من حالة السيطرة المرفقة في إنماء ومراكمة الثروة في إطار نخبة سياسية حزبية حاكمة .

وقد ساهمت عملية غياب آليات المساءلة والمحاسبة وضعف بنية المجتمع المدني جراء حالة الانقسام واستخدامها كمبرر لإضعاف وتحجيم تلك القوى والتي تعاني هي الأخرى من أزمة داخلية جراء انشدادها نحو النخبوية وابتعادها عن أصولها الطوعية والديمقراطية والمبنية على المشاركة ، حيث تعزز سيطرة الحكم الجديد .

كما ساهمت أيضاً الأبعاد العقائدية والأيديولوجية في ترسيخ نمط الحكم الجديد بالقطاع ، والتي تنسجم مع بنية وتركيبة المجتمع الذي يميل إلى ظاهرة التدين الشعبي كمنظومة ثقافية عقائدية مترسخة تاريخياً ، وكتقليد اجتماعي متجدد جيلاً وراء آخر في إطار الميل إلى القيم المحافظة في قطاع غزة .

فمن المعروف أن حركة حماس تأسست كحركة دعوية إرشادية ، ثم انتقلت إلى البعد الكفاحي والمقاوم وقدمت تضحيات كبيرة في هذا المجال ، ولكن ، بعد سيطرتها على الحكم في قطاع غزة أصبحت تميل إلى إعطاء نموذج بالحكم الإسلامي

وفق الأصول التي تأسست عبرها الحركة، وإن كان بتدرج وبأسلوب متراكم.

فبعد أن سيطرت على القطاع ، على المستوى الرسمي ، وكذلك فيما يتعلق باستمرارية المحاولات والمساعي للسيطرة على مبانى المجتمع ، التي تقع خارج دائرة السلطة من جامعات ، ونقابات ، ومنظمات أهلية ، وقطاع خاص ... إلخ .

فهي تحاول أن تسير بإجراءات تؤشر باتجاه « الأسلمة » ، وإن كانت تحاول « أن تعطى نموذجاً مختلفاً مبنياً على الإسلام المعتدل ».

لقد أشار العديد من الباحثين إلى أن تربة قطاع غزة الاجتماعية والثقافية من حيث ارتفاع معدلات الفقر و البطالة ووجود منظومة من المفاهيم الثقافية غير المنفتحة، والمرفوقة بحالات من الإحباط والتعصب .. إلخ، سيدفع باتجاه تشكيل حركات إسلام سياسي جديدة ، كما جرى عبر تشكيل حركة «جند أنصار الله» ومجموعة «جلجلت» هذا فيما يتعلق بالميل نحو المزيد من التعصب باتجاه الاستعجال والتسرع في تطبيق نموذج « الإمارة » ،كما هو بارز أيضاً في حالة «حزب التحرير» ، الذي يطرح في برنامجه العودة إلى الخلافة الأمر الذي أزعج حكومة حماس في غزة ، جراء بروز تلك الحركات المتشددة كما أن حالة التمسك بالسلطة ، والتي تتطلب عدم المواجهة المستمرة مع العدو الخارجي ، والتوجه نحو « التهدئة » وإن كان لاعتبارات تكتيكية إضافة إلى التعاطي بعقلية برغماتية مع المجتمع الدولي سيدفع ذلك بعض القوى السياسية الإسلامية مثل «الجهاد الإسلامي» ، لاستمرارية التمسك بالمقاومة ، الأمر الذي سيترتب عليه احتكاكات مع حكومة حماس في القطاع [1] .

(١) البرغوثي ، إياد – قناة الجزيرة الفضائية – حلقة بعنوان « أبعاد الصراع بين حماس وجماعة أنصار جند الله – بتاريخ ١٥/ ٨/ ٢٠٠٩.

وعليه فإن الدراسة تحاول تناول العلاقة ما بين السلطة والنخبة وأثر ذلك على الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في ظل سيطرة حزب أوحد ينتمي إلى قوى الإسلام السياسي - على مقاليد السلطة .

وهذا ، رغم وجود حالة من التعددية السياسية الموجودة موضوعياً في إطار الكفاح ضد الاحتلال بما أننا ما زلنا نمر في مرحلة التحرر الوطني وفي سياق تعددية الانتماء الفكري ، والسياسي والذي تعزز عبر الانتخابات في المجالس والهيئات الأهلية والنقابية، والمدنية والبلدية المختلفة ، حيث تشهد الحالة السياسية والاجتماعية ظاهرة من التعددية السياسية والتي تعرضت إلى التقييد جراء حالة الانقسام وتوجه كلا القوتين في الضفة والقطاع إلى إحكام السيطرة على الحكم .

كل ذلك في إطار التركيز على حالة قطاع غزة ، بخصوصيتها التفصيلية وتفاعلها مع الشق الثاني من الوطن المجسد بالضفة الغربية، الذي يتعرض هو الآخر إلى تفاعلات ناتجة عن أثر الحكم على التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هناك ، ولكن برؤية وأدوات ومنهجية مختلفة منشدة إلى فلسفة الليبرالية الجديدة ، بأبعادها الثقافية ، والسياسية ، والاجتماعية المختلفة.



# حركة حماس والحكم

**(أ) ـ حماس ما قبل تأسيس السلطة :**

قبل منشأ حركة حماس ، كانت هناك مجموعات تحاول نشر الدعوة الإسلامية مرتبطة بحركة الإخوان المسلمين في مصر ، وقد قامت بتأسيس بعض الجمعيات الخيرية أبرزها «المجمَّع الإسلامي» ثم «الجامعة الإسلامية» في نهاية العقد السبعين من القرن الماضي ، وقد كان همها الأسامي تهيئة المواطنين ، ونشر الدعوة وتعزيز الثقافة الإسلامية بين أوساط الشباب .

لم تكن مسألة التحرر الوطني والكفاح ضد الاحتلال قد تبلورت لدى تلك المجموعات الدعوية ، في حينه إلى أن جاءت الانتفاضة الشعبية الكبرى في ٨٧-١٩٩٣ ، والتي انخرطت فيها قطاعات وفئات اجتماعية وسياسية متنوعة وعديدة ، الأمر الذي أحرج المجموعات الإسلامية ، خاصة وأنها كانت قد اصطدمت بالقوى الوطنية والعلمانية المرتبطة بمنظمة التحرير الفلسطينية بالعديد من الجامعات والمعاهد العليا والمؤسسات مع الاحتلال في حينه ، وأبرز تلك التصادمات كانت في جامعات بيرزيت والنجاح والجامعة الإسلامية والاعتداء على جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وذلك في نهاية العقد السابع وبداية العقد الثامن من القرن الماضي .

لقد كان موقف القوى الوطنية والديمقراطية المرتبطة بمنظمة التحرير الفلسطينية محرجاً لقيادة المجموعات الإسلامية في حينه خاصة صمود المقاومة الوطنية الفلسطينية في بيروت عام ١٩٨٢ ، وبعد سلسلة التحركات الكفاحية والوطنية التي خاضتها قوى منظمة التحرير الفلسطينية بالأراضي المحتلة وذلك عبر المؤسسات الوطنية ، واللجان

الشبابية والعمالية والنسوية العديدة التي تشكلت في الأراضي المحتلة، كأذرع جماهيرية لقوى المنظمة تستطيع تعبئة وحشد الجماهير للكفاح الشعبي في مواجهة الاحتلال العسكري، وإفرازاته من روابط القرى وإدارة مدينة، وغيره من الإفرازات التي كانت تقاومها الحركة الوطنية، في الوقت الذي لم تكترث في مواجهتها المجموعات الإسلامية ذات الصلة بالمجمع الإسلامي وذات التواصل مع حركة الإخوان المسلمين.

وفي إطار تجاوز الحرج الذي وقع على المجموعات المذكورة وبعد أن بدأت تنشأ مجموعات إسلامية أخرى مثل «الجهاد الإسلامي» تمارس المقاومة والكفاح ضد الاحتلال، ونتيجة للعمق الشعبي للانتفاضة، فقد قررت المجموعات الإسلامية المرتبطة بالمجمع الإسلامي وذات العلاقة بحركة الإخوان المسلمين من تأسيس حركة حماس في بداية الانتفاضة الأولى، وقد انخرط أعضاؤها في النضال الشعبي كجزء من الفاعليات التي أفرزتها الانتفاضة كما تم تشكيل بعض المجموعات المسلحة، والتي لعبت دوراً هاماً في مواجهة الاحتلال وإزعاجه وخاصة عبر عملية اختطاف لأحد الجنود الإسرائيليين في حينه.

ورغم التحول النوعي الذي أحدثته الانتفاضة على فكر وسلوك مجموعات الإخوان المسلمين في الوطن عبر تأسيس حركة حماس والانخراط في الكفاح الوطني لمواجهة الاحتلال، فإن حركة حماس كانت حريصة على عدم الانخراط في أية اطر وهياكل ومؤسسات تابعة أو ذات صلة بالمنظمة، فقد رفضت الانضواء في إطار «القيادة الوطنية الموحدة» التي تشكلت من القوى الرئيسية المنخرطة في إطار «منظمة التحرير الفلسطينية»، وخاصة ( فتح، والجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، والحزب الشيوعي « حزب الشعب لاحقا » )[1] .

(١) الصالحي، بسام ١٩٩١، حول واقع تطور الزعامة الفلسطينية من ٦٧ – ٩١ – مركز القدس للإعلام والاتصال، ص ٤٠.

من هنا برزت فكرة المشروع الموازي أو البديل التي كانت حركة حماس تعمل في سبيله في إطار بنية المجتمع الفلسطيني ، وقد كانت هناك أيام نضالية محددة من قبل القيادة الموحدة « قاوم » وأخرى محددة من قبل حركة المقاومة الإسلامية « حماس » .

كان المبرر أمام حركة حماس تعدم الانخراط في الأطر التابعة للمنظمة ، أن الأخيرة هي علمانية وأن ميثاق الحركة يطالب بتحرير كامل فلسطين من النهر إلى البحر أما برنامج المنظمة فهو محدد بالبرنامج المرحلي القائم على إقامة الدولة في حدود عام ٦٧، رغم ذلك فقد جرت بعض المباحثات بين كل من قيادتي فتح وحماس وفي الخرطوم في عام ١٩٩٣ ، ضرحت فيها حماس استعدادها للانخراط في المنظمة ،إذا حصلت على ٤٠٪ من عضوية مؤسساتها وخاصة المجلس الوطني ، إلا أن تلك المباحثات لم تستكمل بسبب رفض قيادة فتح لهذا الاقتراح ، وبسبب وجود متغير سياسي جديد تجسد في توقيع اتفاق «أوسلو» ، في ١٣/ ٩/ ١٩٩٣ .

ربما يعكس ما حصل من مباحثات ثنائية بداية تغير في موقف قيادة حماس وأن استعداديتهم للمشاركة في هيئات المنظمة مشروط بالاعتراف بقوة حماس الميدانية ، وضرورة انعكاس ذلك في الأطر التمثيلية لها، حيث لم يتم التركيز بالمباحثات على الطابع السياسي والفكري للمنظمة بقدر ما كان التركيز يتجسد بنسب التمثيل[1] .

**(ب) ـ حماس والسلطة الفلسطينية :**

عارضت حركة حماس توقيع «اتفاق أوسلو» ، واعتبرته ضربة للانتفاضة بإنجازاتها وتضحياتها ، وانتقدت ورقة الاعتراف المتبادل حيث قامت قيادة المنظمة بالاعتراف بدولة إسرائيل ، في الوقت لذي لم تقم الحكومة الإسرائيلية في حينه

(١) غوشة ، إبراهيم – كتاب بعنوان « المئذنة الحمراء » مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – الطبعة الأولى – الموقع الالكتروني www.alzaytouna.net بتاريخ ٧/ ١١/ ٢٠٠٨ ، ص ٣٠.

بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني ، وخاصة حقه في تقرير المصير ، وقد اقتصر الأمر على اعتراف حكومة إسرائيل بالمنظمة ، كممثل شرعي وحيد للفلسطينيين .

واستناداً للاشتراطات الأمنية التي تضمنها «اتفاق أوسلو» ، فقد تعرض قادة وكوادر حماس للملاحقة من قبل قيادة فتح، التي شكلت ، في حينه ، أي بعد عام ١٩٩٣ ، السلطة الوطنية الفلسطينية إفرازًا لاتفاق أوسلو .

لقد تم ملاحقة المجموعات المسلحة والسياسية والمنظمات الاجتماعية والخيرية التابعة لحركة حماس وقد بلغت هذه الملاحقة ذروتها في عام ١٩٩٦، حيث تم تفكيك العديد من المجموعات والجمعيات وقد استهدفت قيادة حماس بالاعتقال على أيدي الأجهزة الأمنية العديدة التي تشكلت كأذرع تنفيذية للسلطة الفلسطينية في ذلك الوقت .

لقد تركت تلك الفترة تراكمات نفسية غاضبة في أوساط حركة حماس ولدى قيادتها التي استهدفت جراء سياسية الملاحقة والقمع الممارسة من قبل أجهزة السلطة الأمنية ، وقد تفككت حماس ،على الأقل على المستوى العلنى ، وقد قامت قيادة السلطة بتوزيعها على منظمات وأحزاب لها مقراتها العلنية والواضحة وذلك بهدف إضعاف حماس ، وإبقاء أعضائها تحت سيطرة الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية .

لقد أثارت تلك الفترة نقاشات حادة بين أوساط وقيادة حركة حماس وذلك على أثر الإعلان عن الانتخابات النيابية العامة التي جرت في يناير عام ١٩٩٦، وقد تمحورت مجموعة من كوادر الحركة في إطار تنظيمي جديد سمى : « حزب الخلاص الإسلامي » ، حيث اجتهد قادة هذا الحزب الجديد الناشئ عن انسحاب بعض الكوادر والقيادات من حركة حماس ، مطالبين ضرورة المشاركة بالانتخابات التشريعية الأولى من أجل حماية الحركة من الابتزاز ، والضغط ، والملاحقة السياسية

والأمنية التي تعرضت له في ذلك الوقت وعلى أمل أن العضوية في المجلس التشريعي ستعطى أصحابها الحصانة للمشاركة بالحياة الوطنية والديمقراطية بصورة علنية بديلاً لإجراءات الملاحقة والقمع الممارسة من قبل أجهزة أمن السلطة ، إلا أن هذا الاجتهاد لم يكتب له النجاح ، وقد استطاعت قيادة السلطة بدلاً من ذلك استمالة بعض العناصر والأفراد عبر دعمهم بصورة فردية والإيعاز لقواعد فتح بالتصويت لهم من أجل إنجاحهم في بعض الدوائر الانتخابية في الضفة والقطاع ، وبالتالي فقد تم استمالة تلك العناصر لصالح القيادة المتنفذة بالسلطة ، ومنهم النائب عماد الفالوجي المرشح عن دائرة الشمال في محافظات غزة والنائب طلال سدر المرشح عن دائرة الخليل بالضفة الغربية .

استمرت حركة حماس في الوضع المحجم والمراقب من قبل السلطة ، رغم حملات الإدانة والاستنكار التي قامت به منظمات المجتمع المدني ديمقراطية التوجه في إطار رفضها لمحكمة أمن الدولة التي تشكلت عام ١٩٩٤ بمباركة الأوساط الرسمية الدولية وخاصة الأمريكية في حينه ، والتي كانت الأداة القانونية للتحجيم ومراقبة ومتابعة واعتقال قادة وكوادر عناصر من حركة حماس في ذلك الوقت ، وقد انتقدت قوى المجتمع المدني ظاهرة الاعتقال السياسي وتكميم الأفواه والانقضاض على مؤسسات الحركة وملاحقة كوادرها ، مؤكدة ضرورة تجاوز تلك الانتهاكات وذلك عبر استمرارية المطالبة بتطبيق سيادة القانون والفصل بين السلطات وبلورة آليات للمسائلة والمحاسبة وضمان حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي وصيانة مبدأ التعددية السياسية والحزبية[١] .

(١) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان - ورقة موقف / حول إصلاحات السلطة الوطنية الفلسطينية بتاريخ ٢٢/ ٦/ ٢٠٠٢.

قاطعت حركة حماس الانتخابات التشريعية ورأت أنها تتم تحت سقف اتفاق أوسلو بما أن تلك الانتخابات هي لمجلس سلطة الحكم الذاتي وليس لسلطة ذات سيادة ، وقد قاطعت بعض القوى اليسارية، وخاصة الجبهتان الشعبية، والديمقراطية لأسباب شبيهة أيضاً[1].

ويذكر أن هيئة علماء المسلمين وهي عبارة عن هيئة تصدر الفتاوي وتستمد منها حماس استشاراتها وتبني عليها مواقفها السياسية كانت قد أفتت بعدم شرعية المشاركة بالانتخابات لأسباب دينية ايضاً عدا السبب السياسي المذكور[2] .

**ج) - حماس والانتفاضة الثانية . سبتمبر ، ٢٠٠٠ :**

كانت الانتفاضة الثانية التي تفجرت في ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٠ نتاجاً طبيعياً لفشل مباحثات كامب ديفيد والتي قام من خلالها الرئيسي الأمريكي بيل كلنتون باستضافة كل من الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس وزراء الحكومة الإسرائيلية إيهود باراك عبر مباحثات مكثفة في تموز/ يوليو ٢٠٠٠ .

رغم ما أشاعته الماكينة الإعلامية الإسرائيلية المدعومة أمريكياً من أن العرض الإسرائيلي كان كريماً وأن الرئيس الفلسطيني هو الذي يتحمل المسؤولية بالرفض وإضاعة الفرص ، فإن أية نظرة تمحيصية « للعرض » كانت تشير إلى أنه منقوص ولا يرتقي إلى برنامج الحد الأدنى الفلسطيني ، حيث تريد إسرائيل إبقاء الكتل الاستيطانية الضخمة ، وضم قطاع واسع من القدس وكذلك ضم منطقة الأغوار والتي تشكل حوالي ٢٣ ٪ من مجموع مساحة الضفة الغربية ، وذلك عبر التحايل واستئجارها لمدة

(١) خالد، تيسير – الانفصال مخطط جهنمي - الحوار المتمدن – العدد ١٠٥١ – ١٨/ ١٢/ ٢٠٠٤.

(٢) د. الحروب خالد – كامبردج مقال بعنوان « الفتوى الدينية والسياسية : الاستفتاء الفلسطيني جريدة الأيام ١٩/ ٥/ ٢٠٠٨ ، ص ٢٢.

٩٩٩ سنة ، وإجراء عملية تبادل للأراضي بالحصول على الأراضي الوفيرة والغنية بالمياه والموارد الزراعية واستبدالها بأراض جرداء في صحراء النقب ، هذا إلى الإبقاء على مناطق عسكرية إسرائيلية في نقاط ومرتكزات أساسية في الضفة ، واستخدام الأجواء ، والتشديد على عملية «التنسيق الأمني» ، لضرب مجموعات المقاومة .

أما بالنسبة للاجئين فلا يوجد إقرار بحق العودة ، ولكن سيسمح لبعض الحالات والتي سيتم الاتفاق عليها بالدخول كحالات إنسانية و( جمع شمل ) بما لا يؤثر على التوازن الديموغرافي في إسرائيل ، مع السماح بحق العودة في أراضي عام ١٩٦٧ ، أو في المناطق التي سيتم منحها للفلسطينيين ، في إطار تبادل الأراضي ، أي في منطقة جنوب النقب بالقرب من مدينة رفح ، وكان يقصد من ذلك لاجئي لبنان، أما باقي اللاجئين فيمكن تشكيل صندوق لمساعدتهم ، ماليًا ، وحث العديد من بلدان العالم لاستيعابهم كلاجئين ، وذلك على طريق تصفية هذه القضية بصورة تامة .

لقد اتضحت معالم الفهم الإسرائيلي للتعامل مع السلطة بوصفها أداة للتنسيق الأمني من جهة ومن أجل الإشراف على السكان الفلسطينيين من جهة ثانية ، أي في إطار تجاوز العبء المادي والتكلفة التي كانت تقع على عاتق الاحتلال وتسليمها للسلطة التي أصبحت تسيِّر مسيرتها الإدارية أموال الدول المانحة وذلك عوضاً عن الاستحقاقات المفروضة على دولة الاحتلال وفق «وثيقة جنيف الرابعة» التي تلزم الاحتلال بواجبات تجاه الشعب الذي يقع تحت الاحتلال الأمر الذي وجد به هذا الاحتلال مخرجه عبر إزاحة تلك الأعباء على السلطة مركزاً على أولوية وأهمية «التنسيق الأمني» وحاثاً الدول المانحة على تقديم المساعدات المالية لها .

كما قام الاحتلال بتوفير مجموعة من التسهيلات لشريحة قيادية نافذة على المستويات الاقتصادية والإدارية ، الأمر الذي ساهم في انتعاش وتعزيز ظاهرة

الفساد بالسلطة الفلسطينية عبر هدر المال العام واستخدام السلطة والنفوذ كمرتكز ووسيلة لتحقيق المكتسبات والاحتكارات والامتيازات الفردية والخاصة ، وذلك على حساب السواد الأعظم من الفقراء[1] .

نقول : إن تلك المعالم من التصور الإسرائيلي اتضحت بعد انتهاء المرحلة الانتقالية في ٤/ ٥/ ١٩٩٩ ، حيث لم تنته بإعلان الدولة المستقلة كما كان متوقعاً ، بل إن قيادة السلطة رفضت اقتراح بعض القوى والفصائل الفلسطينية بإعلان الدولة في حدود عام ١٩٦٧ من جانب واحد لقناعتها بصعوبة تحقيق ذلك في إطار التراكمات والمتغيرات التي حققت على تركيبة السلطة بحيث إن استمراريتها أصبحت مشروطة باستمرارية رضى إسرائيل ، وعدم توتير العلاقة معها من جهة واستمرارية ضخ أموال الدول المانحة من جهة أخرى ، الأمر الذي أبرز طابع السلطة المنكشف .

لقد أدى تشكيل السلطة إلى خلق حالة من الاستقطاب بين شريحة بيروقراطية وكمبرادورية نافذة وبين السواد الأعظم من الفقراء وبدأت الطبقة الوسطى بالتفكك وذلك في إطار الحراك الاقتصادي والاجتماعي في بنيتها فقد انزاح البعض إلى المواقع القيادية النافذة المرتبطة بالحكم « السلطة » وبعض ثان منها انزاح إلى مؤسسات أخرى مثل القطاع الخاص وشريحة الموظفين العليا في المؤسسات الدولية والأهلية المختلفة ،أما القسم الثالث فقد انحدر إلى الواقع الاجتماعي الفقير[2] .

لقد استفادت حماس من حالة الاستقطاب السياسي والاجتماعي وخاصة تبلور

(١) أبو رمضان ، محسن - كتاب بعنوان « التحول الديمقراطي في فلسطين أسباب التراجع ومعوقات التقدم » رام الله فلسطين – ٢٠٠٨ ص ٦٧.

(٢)هلال ، جميل النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو/ دراسة تحليلية نقدية - ٢٠٠٦ – طبعة ٢ مؤسسة مواطن ص ١٣٠.

ظاهرة الفساد في السلطة ، وقد عملت على توفير شبكة من المنظمات الأهلية، والخيرية ، والاجتماعية ، في إطار تقديم الخدمات للفئات الاجتماعية الفقيرة والمهمَّشة ، حيث أعلنت عن نفسها حركة لمعارضة السلطة ورفض توجهاتها السياسية بما يتضمن رفض أدائها الإداري والمالي الذي افتقر إلى المحاسبة والمصداقية وتميَّز باستخدام الموقع والنفوذ لتحقيق المكتسبات الفردية والنفعية ، خاصة أن حركة فتح قد اندمجت بالكامل في بنية السلطة الإدارية والأمنية وبالمقابل فإن قوى اليسار ورغم معارضتها اللفظية لاتفاق أوسلو إلا أن معظم كوادرها وعناصرها انخرطوا بالتركيبة الوظيفية للسلطة وإن كان البعض يميز نفسه عبر عدم المشاركة بالوزارة كتعبير سياسي إلا أن مشاركة كوادره وعناصره كانت موجودة في معظم المستويات الإدارية عدا الوزير أو وكيل الوزارة، علماً بأن بعض قوى اليسار أصبح عضواً دائماً في أية حكومة سواءً جديدة أو عبر تعديل وزاري معين .

امتنعت كل من الجبهتين الشعبية والديمقراطية من المشاركة بالوزارة ( الحكومة) إلا أنه كان لها نصيب من المشاركة في البنية الإدارية والأمنية للسلطة مفسرين ذلك بأنه استحقاق وطني بما أنهم أعضاء في م.ت.ف.، كما أن بعض الأحزاب اليسارية قد شارك بالوزارة وخاصة «حزب الشعب» و«جبهة النضال»، وحركة «فدا»، وذلك في معظم الحكومات التي تشكلت خلال وجود السلطة الفلسطينية ، برئاسة حركة فتح .

وعليه ففي الوقت الذي لم تستطع قوى اليسار الإعلان عن نفسها كحركة معارضة استطاعت حركة حماس أن تعلن عن نفسها معارضة ،وأن تحتضن القاعدة الاجتماعية الفقيرة المتضررة من ظاهرة الفساد واحتكار السلطة ، علماً بأن القوى اليسارية استمرت في الاندماج بالبنى الإدارية للنقابات والأطر الاجتماعية التابعة

سواءً للمنظمة أو للسلطة، كما أنها لم تقف وراء التحركات الشعبية الرافضة للفساد أو ارتفاع الأسعار أو سوء الأداء أو الاحتكارات ،رغم الأصوات التي كانت تعلن بين الفينة والأخرى إلا أنها كانت محدودة و محكومة بسقف لا يمكن تجاوزه في إطار تبرير قوى اليسار بأنها جزء من م.ت.ف. وبأن الصراع الوطني هو مع الاحتلال وأنه لم يأت الوقت لإبراز القضايا الاجتماعية وحقوق المواطنين ، حيث إن الأولوية ما زالت للقضية التحررية والوطنية .

هذا رغم أن أدبيات هذه القوى كانت تركز على حالة التداخل بين المهمات الاجتماعية الديمقراطية من جهة والوطنية التحررية من جهة ثانية إلا أنه بالممارسة لم تجر إثارة القضايا الاجتماعية والحقوقية للمواطنين الأمر الذي عزز حالة الفراغ والتي ملأته حماس ، في إطار مشروعها الموازي أو البديل ، علماً بأن حركة حماس لم تقم هي الأخرى بإجراء فاعليات اجتماعية تساهم بالضغط والتأثير على صناع القرار ، لاعتماد تشريعات وقوانين لصالح الفقراء والمهمشين أو قضايا الحقوق والحريات ، ولكنها استثمرت هذا الاحتقان في عملية التهيئة والتعبئة الفكرية والسياسية والبناء التنظيمي تحضيراً لمرحلة تتمكن منها الحركة من فرض شروطها في إطار المعادلة الوطنية أي في بنية المنظمة أو السلطة[١] .

لقد حاول الرئيس الراحل ياسر عرفات استثمار حركة حماس وباقي قوى المعارضة إثر فشل مباحثات كامب ديفيد الثانية واندلاع الانتفاضة الثانية في نهاية أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ ،حيث قام عرفات بالإفراج عن القادة العسكريين لحماس من السجون والإيعاز لقادة الحركة وكذلك لباقي فصائل المقاومة ، بالتحرك لمقاومة

(١) محيسن ،تيسير – رؤى التنظيمات السياسية وأدوارها في مستقبل تنمية قطاع غزة – قراءة تحليلية – قطاع غزة بعد الانسحاب دراسة تقييمية للواقع ورؤية مستقبلية ، برنامج دراسات التنمية – جامعة بير زيت، تموز/ يوليو٢٠٠٦ص ١٢٦ .

الاحتلال ، ظناً من عرفات بأنه يقوم باستخدام أوراق القوة لديه باتجاه تحسين توازنات القوى على طريق فرض شروط التسوية الأكثر ملاءمة لحقوق الشعب الفلسطيني من العرض المقدم في كامب ديفيد الثانية .

لقد استثمرت حركة حماس اللحظة السياسية الجديدة وقامت بإعادة بناء قواها العسكرية وخلاياها وقد نفذت سلسلة من العمليات الاستشهادية « التفجيرية» في أماكن مختلفة مزدحمة بالسكان في إسرائيل وخاصة بالمدن الرئيسية ، الأمر الذي أدى إلى استدراج ردود فعل عنيفة وتفاعلات شديدة في البنية السياسية الإسرائيلية كان أحد إفرازاتها صعود شارون وسقوط باراك وقيام الأول بالعمل على تدمير البنية التحتية والمؤسساتية للسلطة من مقرات وزارية وأمنية مستكملاً ما كان قد بدأ به الثاني ،كما قامت قوات الاحتلال باجتياح الضفة الغربية في مطلع نيسان/ أبريل ٢٠٠١ ، مشددة الحصار على الرئيس عرفات داخل المقاطعة ومعلنة بأنه لا يوجد شريك فلسطيني للسلام ومطالبة المجتمع الدولي بالضغط باتجاه إضعاف هذه القيادة أو تطويعها أو المساهمة في إفراز قيادة جديدة « معتدلة» بدلاً منها .

قامت اللجنة الرباعية بالضغط على الرئيس عرفات مرددة شعار «الإصلاح» وهي كلمة حق أريد بها باطل ، مستغلة حالة الاختلال الإداري والمالي والفساد والحصار السياسي والجغرافي للرئيس عرفات، حيث ضغطت باتجاه تبني القانون الأساسي الفلسطيني ، باستحداث منصب رئيس وزراء يحصل على صلاحيات محددة على حساب صلاحيات رئيس السلطة ، كما تم تعديل وزير للمالية من أجل ضبط عملية الإنفاق الحكومي وتوحيد الميزانية وتجاوز حالة الاحتكارات والفساد وسوء الأداء ،المالي والإداري في حينه.

تفاعلت قوى المجتمع المختلفة مع شعار الإصلاح فقد شكلت الوزارة لجنة

للإصلاح تكونت من شخصيات عامة عبرت عن قطاعات سياسية واجتماعية وحقوقية وأكاديمية مختلفة .

كما قدم المجلس التشريعي ورقة عمل وصاغت الوزارة خطة المائة يوم للإصلاح الإداري والمالي ، ولكن رغم هذا الحراك فإنه لم تجر عمليات جذرية في البنية الهيكلية والإدارية والأمنية ولم تأخذ آليات المحاسبة والمساءلة دورها ، إلا أنه بدأت تتبلور قيادة « معتدلة» متكيفة إلى حد بعيد مع شروط «الرباعية» ، وأصبحت تنازع الرئيس عرفات الصلاحيات مقدمة نفسها بديلاً إلى أن فشلت تجربة السيد محمود عباس في رئاسة الوزراء معللاً السبب بالاحتلال والحواجز والمعيقات من جهة ولحالة التفرد التي يتحمل مسؤوليتها الرئيس عرفات والذي لم يلتزم بالقانون الأساسي[1] .

وفي ظل الاضطراب الذي صاحب السلطة قيادة وبنية وتركيبة وأداء ، صعدت حركة حماس من مقاومتها للاحتلال وقد زاد ذلك من تأثيرها ونفوذها الاجتماعي حيث خرج مئات المتظاهرين للتضامن مع جمعيات حماس والتي بلغت ثلاث وعشرين جمعية في عام ٢٠٠٣ والتي تعرضت للإغلاق وتجميد حساباتها في البنوك استجابة إلى شروط الرباعية وخاصة الأمريكية منها والتي كانت تسير في برنامج يعتمد « مكافحة الإرهاب » شعارًا له معتبراً أن عدوه المركزي يكمن في الحركات الإسلامية والجهادية في الوطن العربي ومنها حركة حماس في فلسطين .

علماً بان منظمات المجتمع المدني ديمقراطية التوجه قد تضامنت مع جمعيات حركة حماس كما قامت بعض مراكز حقوق الإنسان بالدفاع عن حماس أمام المحكمة الفلسطينية العليا التي أصدرت قراراً قضى بإعادة افتتاح تلك الجمعيات

(١) عباس محمود « أبو مازن » بعضاً من الحقيقة : كتاب أبيض « – الموقع الإلكتروني www.pulpit.alwatanvoice.com دنيا الرأي – » بتاريخ ٢٢/٩/٢٠٠٣.

وإزالة الحجز عن موارد وأموال تلك الجمعيات ، أيضاً[1] .

شكلت وفاة الرئيس عرفات في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤ ، مرحلة جديدة من حيث توفر الفرصة لصعود القيادة « المعتدلة » لتبوء قمة الهرم القيادي في مؤسسات السلطة وقد تعزز ذلك في فوز الرئيس محمود عباس بالانتخابات الرئاسية التي تمت في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ .

قاطعت حركة حماس تلك الانتخابات ، وفي نفس الوقت شككت في مصداقيتها مؤكدة أنه لم يشارك بالانتخابات سوى نسبة محدودة لا تشكل الأغلبية من الذين لهم حق الانتخابات ، وقد كان سبب المقاطعة المعلن يكمن في أن تلك الانتخابات هي استمرار لمسار أوسلو وبأن الحركة تحت الملاحقة الاحتلالية، الأمر الذي لا يمكّنها من المشاركة بحرية في تلك الانتخابات.

ورغم تقدم بعض المتنافسين للرئاسة في تلك الفترة من القوى ذات التوجه الديمقراطي أو اليساري فإن حماس لم تقم بدعم أي من تلك القوى المعارضة ، وقد امتنعت بالكامل عن التوجه إلى صندوق الاقتراع ، حيث يعكس هذا السلوك استمرارية موقف حماس المعارض للمشاركة بالسلطة بما أن انتخاباتها تتم تحت سقف «اتفاق أوسلو».

كان توقيع حركة حماس على وثيقة «لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية» والتي كانت مشكلة تحديداً في قطاع غزة من جميع القوى والفصائل الوطنية والإسلامية، تلك الوثيقة التي تمت في آذار / مارس ٢٠٠٥ ، بداية التوجه الإيجابي والجاد من قبل حركة حماس للمشاركة في مؤسسات السلطة ( الحكم ) ،

(١) مظاهرات في غزة ضد تجميد حسابات الجمعيات الخيرية - موقع BBC الالكتروني بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٨.

حيث تضمنت الوثيقة برنامجاً سياسياً يشكل برنامج الحد الأدنى المتفق عليه وطنياً، كما كانت تتضمن الموافقة على المشاركة بالانتخابات التشريعية او النيابية الثانية والتي تم تحديد تاريخ لها يوم ٢٦/ ١/ ٢٠٠٦ ، كما تم الاتفاق على إبرام تهدئة مع الاحتلال لتهيئة الأجواء وتوفير الظروف الملائمة لإجراء الانتخابات، هذا إلى جانب الاتفاق على إعادة بناء وتطوير م .ت.ف.[١].

لقد صاحب تلك الفترة حالة من ازدواجية السلطة الميدانية على الأرض ففي الوقت الذي كانت هناك وزارات ومقرات أمنية رسمية تابعة للسلطة بقيادة الرئيس عباس وحركة فتح ففي المقابل كانت هناك تشكيلات عسكرية ومؤسسات مدنية تابعة بالكامل لحركة حماس .وفي الوقت الذي كان يدور في فلك حركة فتح بعض الفصائل خاصة المنضوية رسمياً في تركيبة الحكومة، فإن حركة حماس شكلت قطباً لفصائل أخرى ، الأمر الذي عمق من حالة الاستقطاب السياسي والاجتماعي في نفس الوقت ، مع استمرار ضعف قوى اليسار بسبب ضعف دوره الاجتماعي وارتباطه بالتركيبة البيروقرطية والإدارية للسلطة ونتيجة لعدم نجاحه في توحيد ذاته بسبب الخلافات الفئوية والذاتية رغم تقارب وجهات النظر المعبَّر عنها في الوثائق ، والمواقف ، والرؤى .

كانت حالة الفلتان الأمني التي سادت قطاع غزة نتاجاً طبيعياً لحالة الاستقطاب السياسي والاجتماعي من جهة وفي نفس الوقت مؤشراً هاماً على زيادة ضعف قيمة وهيبة السلطة في نظر المواطنين في إطار فقدان هيبة سيادة القانون .

أصر الرئيس عباس على مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية التي حدد تاريخها في ٢٦/ ١/ ٢٠٠٦ رغم بعض الأصوات سواءً الدولية أو المحلية التي

(١) راجع وثيقة اتفاق القاهرة— ١٧ آذار/ مارس ٢٠٠٥.

كانت تحذره من ذلك، حيث كان يرمي إلى استيعاب الحركة وجعلها مكوناً من مكونات بنية النظام السياسي الفلسطيني ، خاصة أن عباس هو ومعظم المتابعين والمراقبين كانوا يتوقعون أن تبقى حماس حركة معارضة ليس إلا داخل المجلس التشريعي بحيث لا تتجاوز نسبتها ٤٠٪ من الأعضاء.

جاءت النتيجة على عكس كل التوقعات ، فقد فازت حركة حماس بأغلبية كاسحة بنسبة كبيرة حازت بموجبها على ٧٤مقعداً من مقاعد المجلس التشريعي ساعدها في ذلك قانون الانتخابات الذي يجمع بين الدوائر والتمثيل النسبي وحازت حركة فتح على ٤٥ مقعدًا من مقاعد المجلس التشريعي لتصبح حزب المعارضة الرئيسي بعد ما كانت الحزب الحاكم وبلا منازع خلال أكثر من عشر سنوات أي في الفترة الزمنية ما بين عقد الانتخابات التشريعية الأولى عام ١٩٩٦ والثانية عام ٢٠٠٦ ، كما توزعت باقي الأصوات على القوى اليسارية والليبرالية والديمقراطية .

فقد حصلت «قائمة الشهيد أبو علي مصطفى» على ثلاثة مقاعد و«كتلة فلسطين المستقلة» برئاسة د. مصطفى البرغوثي أمين عام «المبادرة الوطنية» على مقعدين أما كتلة «البديل» والتي تكونت من تحالف كل من «الجبهة الديمقراطية» و«حزب الشعب» و«فدا» فقد حصلت على مقعدين ، وحصلت «كتلة الطريق الثالث» برئاسة د. سلام فياض على مقعدين أيضاً ، كما لم تنجح العديد من القوائم من اجتياز نسبة الحسم[1].

وقد قبعت أسباب عدة وراء ذلك كان منها القانون الانتخابي الذي جمع بالمناصفة بين كل من التمثيل النسبي والدوائر ، حيث كان هذا القانون لصالح حركة حماس ، كما

(١) مركز دراسات الشرق الأوسط – عمان «قراءة إحصائية سياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية ٢٥/ ١/ ٢٠٠٦» - كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦.

أن ظواهر الفساد والفلتان الأمني، وإخفاق وتعثر مسار المفاوضات المباشرة الناتج عن «اتفاق أوسلو» وعدم الوصول إلى أية نتيجة عملية على الأرض بل بالعكس زيادة الاستيطان وبناء الجدار وتهويد القدس وسياسة المعازل الممارسة من قبل الاحتلال قد عمقت القناعة الشعبية بعدم جدوى هذا المسار في الوقت الذي أدت المقاومة إلى انسحاب إسرائيل من قطاع غزة، كما كانت تروج حركة حماس.

ويذكر أن حركة حماس استفادت من الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة والذي تم في آب/ أغسطس ٢٠٠٥، واعتبرته نتاجاً للمقاومة، ورغم الجهد الذي قامت به السلطة ورموزها السياسية والأمنية فإن الجماهير لم تقتنع بأن هذا الانسحاب هو نتاج مسار المفاوضات، خاصة أنه لم يجر تعديلاً ملموساً على حياة المواطنين في قطاع غزة بعد الانسحاب فقد استمرت سياسة الاحتكارات وبقيت رموز السلطة تمسك بمفاتيح الإدارة والأمن والاقتصاد كما كان في السابق، علماً بأن الانسحاب قد جاء وفق الرؤية الصهيونية الاستراتيجية والناتجة عن مؤتمر هرتسيليا في ١٩٨٨، والذي تضمن تحقيق فكرة الدولة الفلسطينية في قطاع غزة، حيث إن الضفة الغربية هي قلب المعركة الحيوية لإسرائيل لأسباب عقائدية وجيوسياسية وهذا يختلف عن قطاع غزة، والذي لم يكن يوماً مرغوباً به إسرائيليا بيا أنه يشكل مساحة محدودة لا تتجاوز ٣٦٥كم يقطنها حوالي ٤٠٪ من عدد سكان الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ أي حوالي ١,٥ مليون نسمة[1].

وعليه فإن زيادة النفوذ الشعبي والسياسي لحركة حماس ووصولها إلى قناعة مؤداها ضرورة المشاركة في السلطة بالاستناد لهذا النفوذ المتسلح بالتضحيات من

(١) مركز جافي للدراسات جامعة تل أبيب تاريخ الإصدار ١٩٨٩ بعنوان « الدولة الفلسطينية » ص ٢١.

الشهداء والأسرى والجرحى هو الذي أدى لهذا التحول النوعي والذي وجد ترجمته بتوقيع الحركة على وثيقة آذار/ مارس ٢٠٠٥ في القاهرة، والتي تضمنت في أحد بنودها إجراء الانتخابات والتي تم تحديد موعد لها في ٢٦/ ١/ ٢٠٠٦.

علماً بان المضمون السياسي لتلك الانتخابات لم يتغير فلم تتحول السلطة إلى دولة ذات سيادة ولم يعد المجتمع الدولي يأن الانتخابات ستكون لبرلمان الدولة مثلاً فهي بقيت انتخابات في إطار وتحت سقف «اتفاق أوسلو» أي لسلطة الحكم الإداري الذاتي المحدود.

وفي الوقت الذي أصدر مجلس الفتوى من هيئة علماء المسلمين قراراً برفض المشاركة في الانتخابات التشريعية التي تمت في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦، أصدر ذات المجلس قراراً بضرورة وأهمية المشاركة في الانتخابات التي حدثت في كانون الثاني/ يناير٢٠٠٦، الأمر الذي يشير إلى أن التفسير والتبرير العقائدي وإيجاد المسوغات يتبع التوجه الناتج عن القرار السياسي للحركة [1].

**(د) - حركة حماس وتداعيات الانتخابات التشريعية في يناير/٢٠٠٦:**

في الوقت الذي فاجأت حركة حماس الرأي العام بنتائج فوزها الكاسح بالانتخابات النيابية العامة التي تمت في ٢٦/ ١/ ٢٠٠٦ ؛ فإن الانتخابات وتداعياتها جاءت على عكس توقعات المراقبين والباحثين في الشأن السياسي والاجتماعي ،حيث كان هناك توقع أن تشكل الانتخابات مدخلاً صحيحاً لإنهاء حالة التشرذم والازدواجية في السلطة التي كانت مكرسة ميدانياً في قطاع غزة، وأن تساهم في إنهاء حالة الفلتان الأمني وتثبيت أسس سيادة القانون.

(١) الحروب – المرجع السابق.

قامت حركة حماس بتشكيل حكومة خالصة من أعضاء حماس وهي الحكومة العاشرة بعد رفض الكتل البرلمانية الأخرى وخاصة أعضاء حركة فتح في المجلس التشريعي المشاركة في الوزارة وقد كان مبرر الكتل البرلمانية الأخرى بالمقاطعة وعدم المشاركة يكمن في الاختلاف على البرنامج السياسي للحكومة.

ورغم ما تم من تسليم رسمي ذي طابع بروتوكولي للوزراء الجدد من حركة حماس من قبل وزراء الحكومة السابقة فإن ذلك لم يترجم إلى قيام حركة فتح بلعب دور المعارضة الرسمية والتسليم بالتالي لحركة حماس بإدارة شؤون السلطة والحكومة . بمعنى آخر أنه لم يتم تطبيق مبدأ التداول السلمي للسلطة من الناحية العملية، وبقيت مفاتيح الوزارات من خلال وكلاء الوزارة والمدراء العامين وكذلك مفاتيح الأجهزة الأمنية من قبل قادة الأجهزة ، بقرارات من قبل قيادات سلطة فتح ، وكأن التغيير قد تم بصورة شكلية وليس في المضمون .

لقد أدت الحالة الناتجة عن عدم إقرار حركة فتح بتحولها إلى حزب للمعارضة وبالمقابل استعجال حركة حماس بالقيام بإدارة شؤون الحكم « السلطة » إلى خلق حالة من الاحتقان والتوتر وقد تزامن ذلك مع استمرارية حالة الفلتان الأمني في نفس الوقت .

سادت قناعة لدى قادة حركة حماس بضرورة تطبيق حقهم في الحكم خاصة بعد نتائج الانتخابات ،والتي كانت قد سبقتها نتائج الانتخابات للمجالس المحلية والتي فازت حركة حماس في معظمها [1] وبسبب عدم قدرة الوزراء الجدد بما في

(١) حسب نتائج الفرز المعتمدة من لجنة الانتخابات المركزية فقد فازت حركة حماس في ١٢ موقع ، وفتح ١١ موقع ، ومستقلين ب ٩ موزعين على كتل يسارية أو مستقلة في مناطق مختلفة من الضفة والقطاع – وذلك في إطار الجولة الرابعة من الانتخابات المنعقدة بتاريخ ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٥ – لجنة الانتخابات المركزية – فلسطين – إحصائيات ونتائج الانتخابات المحلية .

ذلك وزير الداخلية من إنفاذ قراراته التي كانت تصطدم بالمسئولين الإداريين والأمنيين التابعين لحركة فتح وللحكومة السابقة ، فقد قررت الحركة تشكيل ما عرف باسم «القوة التنفيذية» والتي كانت تخضع مباشرة لإمرة وزير الداخلية السابق الشهيد « سعيد صيام »[(١)].

لقد تم ذلك بعد أن فشلت عملية الاتفاق بين كل من الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء ، إسماعيل هنية ، في إطار استمرارية الصراع والتناقض فيما يتعلق بالصلاحيات في سياق التفسيرات المختلفة للقانون الأساسي .

وقد بدا واضحاً أن الخلافات التي تحولت إلى حالة من الاحتقان والتوتر تدور تحت عنوان الصراع على السلطة ، حيث قدمت كتلة حركة حماس في الجلسة الأولى للمجلس التشريعي الجديد بإثارة قضية القرارات التي اتخذتها الجلسة الأخيرة للمجلس التشريعي السابق وذلك بخصوص التعيينات التي تمت لمؤيدي ومناصري الحركة وبعض الفصائل الأخرى المنضوية في إطار م. ت.ف. ، حيث اقترحت كتلة حماس إلغاء تلك القرارات ، كما أنها كانت تؤكد دائماً على صلاحيات رئاسة الوزراء في مواجهة صلاحيات الرئيس ، وخاصة في مجال الإشراف والسيطرة على الأجهزة الأمنية .

لقد برزت حدة الصراع على السلطة في قطاع غزة ،حيث قام رموز قادة الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة بقيادة حركة فتح بتدريب وتسليح عشرات العناصر وذلك في سياق الجهد التنسيقي مع الدوائر الدولية وخاصة الأمريكية التي كانت تتمتع بعلاقات قوية مع تلك الرموز وتراهن عليها في حسم وإنهاء الصراع مع حركة

(١) موقع المركز الفلسطيني للإعلام – « حوار مع سعيد صيام وزير الداخلية الفلسطيني » بتاريخ ٢٤/٥/٢٠٠٦ .

حماس ضمن أدوات القوة ، وبالمقابل فإن حركة حماس والتي تميزت بوجود بنية تحتية وقاعدة تسليحية قوية من خلال «كتائب عز الدين القسام» والتي تبعها تشكيل «القوة التنفيذية» لاحقاً ، أصبحت معنية بتحصين نفسها وتمكين قدراتها لمواجهة أية مخاطر أو تحديات قادمة من قبل رموز الأجهزة الأمنية التابعة لحركة فتح .

بدأت عملية اختبار القوة بين الطرفين ، وقد استطاعت حركة حماس من تسجيل بعض الاختراقات والنقاط في مرمى شباك السلطة برئاسة حركة فتح عبر استهداف بعض العناصر القيادية من الأجهزة الأمنية والنجاح بتصفيتهم دون قدرة الطرف الآخر على تحقيق حالة من ردة الفعل ، حيث تجاوزت حركة حماس المرحلة التي كان بمقدور قادة الأجهزة الأمنية في فتح من السيطرة عليهم أو اعتقالهم ، كما كان في عام ١٩٩٦ ، والتي استفادت منها كثيراً حركة حماس على قاعدة زيادة قدراتها وتحصين ذاتها وعدم السماح بأية آلية للحد من تصاعد نفوذها الذي أخذ بالتزايد على ضوء حجم التضحيات التي قدمتها الحركة وخاصة بسبب الاستهداف من قبل الاحتلال عبر اغتيال وتصفية مجموعة من قادة ورموز الحركة أبرزهم : أحمد ياسين ، د. عبد العزيز الرنتيسي ، صلاح شحادة ، اسماعيل أبو شنب ... إلخ » ، الأمر الذي زاد من شعبية الحركة ، خاصة في ظل حجم العمليات الاستشهادية التي قامت بها الحركة إضافة إلى استمرارية إطلاق الصواريخ الأمر الذي ابرز الحركة في ذهن الجماهير بالطابع المقاوم والرافض لمنهج التسوية ولسوء الأداء الإداري والمالي للسلطة بقيادة فتح بوصف الحركة « حماس » تعبيراً عن المقاومة والنقاء والإصلاح .

أدت استمرارية حالة الاحتقان والاقتتال المحدود الذي تم بين الفريقين ( فتح وحماس ) وكذلك استمرارية حالة الفلتان الأمني إلى تدخل المملكة العربية السعودية ، والتي استضافت قادة الفريقين في لقاء جمعها في مكة ، وقد تم إبرام

اتفاق للمصالحة بين الطرفين بناءً على «وثيقة الوفاق الوطني» التي أخرجت من قادة القوى الوطنية والإسلامية في السجون الإسرائيلية والتي شكلت برنامجاً توافقياً بمثابة برنامج الحد الأدنى المتفق عليه .

لم يسعف «اتفاق مكة» والذي وقع في ٨/ ٢/ ٢٠٠٧ الحالة الوطنية الفلسطينية التي استمرت في التدهور والتراجع والنزف والاقتتال المحدود ، والذي كان يجري تطويقه بمساعدة «لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية» في قطاع غزة وفي مقدمة تلك القوى كل من حركتي «حماس» و«فتح» ، حيث لعبت تلك اللجنة دوراً في إطفاء العديد من الحرائق والتوترات في حينه .

إلا أن حجم الخلاف بدأ يتسع في إطار ازدواجية الحكم والتزاحم على الصلاحيات في تفسير متفاوت للقانون الأساسي، والذي أصبح يفسر سياسياً أكثر منه قانونياً ، وقد وصلت تراكمات حالة التنافس على السلطة في قطاع غزة إلى مرحلة قررت فيها حركة حماس أن تحسم هذا الخلاف على الصلاحيات القانونية والإدارية والأمنية والعملية عسكريًا والذي أسمته حركة فتح والرئيس عباس «الانقلاب العسكري» .

حيث استطاعت حركة حماس بالقوة من إنهاء سيطرة فتح على قطاع غزة والسيطرة على المقرات الأمنية والوزارية والإدارية المختلفة في القطاع في عملية انتهت بعد أربعة أيام حيث انتهت العملية في ١٤ حزيران / يونيو ٢٠٠٧ ، حيث لم تظهر به القوى الأمنية التابعة لحركة فتح حالة من المقاومة الفاعلة باستثناءات قليلة ، الأمر الذي أدى إلى سيطرة حركة حماس بسهولة .

ولعل أسباب ذلك تكمن في سرعة وقوة التنظيم والتخطيط لدى حماس ، والخوف من قيام الطرف الآخر بمباغتتهم ، وبالتالي فقد قاموا بالضربة الاستباقية كما أن الأجهزة الأمنية التابعة لسلطة الرئيس عباس كانت ضعيفة ومتآكلة،

ومهلهلة ، تنخرها الخلافات الداخلية والتنازع على الصلاحيات بين قادة الأجهزة الأمنية المختلفة والمتعددة في القطاع .

وعليه فإذا كانت حركة فتح قد أخطأت في عدم الإقرار العملي بمبدأ التداول السلمي للسلطة عبر عدم احترام نتائج الانتخابات وإرادة المواطن في صندوق الاقتراع ، فإن حركة حماس قد أخطأت في استخدام أدوات القوة والعنف كوسيلة لحسم التناقضات الداخلية ، خاصة أن الديمقراطية لا تقبل العنف وهي تعتمد فقط على آليات تحافظ على السلم الأهلي والنسيج الاجتماعي أي عبر وسائل الحوار أو بالعودة إلى إرادة المواطن عبر تبكير موعد الانتخابات، أو باستخدام أطراف ثالثة سواءً وطنية أو عربية صديقة للتوسط بصورة تجنب استخدام لغة العنف والقوة .

شكلت مرحلة ما بعد الحسم « الانقلاب » العسكري الذي أقدمت عليه حركة حماس في قطاع غزة عنواناً جديداً في إطار بنية النظام السياسي قاعدته الانقسام السياسي والجغرافي الذي تم بين كل من الحركتين وبالتالي بين الضفة والقطاع .

لقد سارع الرئيس أبو مازن بإقالة[1] الحكومة التي يرأسها إسماعيل هنية وهي حكومة الوحدة الوطنية التي شاركت فيها معظم القوى السياسية الممثلة بالبرلمان وذلك على اثر توقيع «اتفاق مكة» ، علماً بأن هذه الحكومة وهي الحادية عشرة من حكومات السلطة الفلسطينية ، قد حوربت من قبل اللجنة الرباعية والمجتمع الدولي ، والتي استمرت في وضع شروطها من أجل الاعتراف بها وهي ذات الشروط التي طلب من حركة حماس الاستجابة لها على ضوء فوزها وتشكيلها للحكومة العاشرة هذه الشروط التي تتضمن « الاعتراف بإسرائيل ، الاتفاقات

(١) المراسيم الصادرة عن الرئاسة الفلسطينية والقاضية بإقالة رئيس الحكومة إسماعيل هنية وإعلان حالة الطوارئ في جميع أراضي السلطة الوطنية – رام الله، ١٤/ ٦/ ٢٠٠٧.

الموقعة مع السلطة ، ونبذ العنف » .

وعليه فقد استمرت عملية المقاطعة لحكومة الوحدة الوطنية والتي لم يعترف بها سوى دولتي قطر والنرويج ، علماً بأن برنامج الحكومة تضمن « احترام » الاتفاقات الموقعة بناءً على ما تم التوصل إليه في «اتفق مكة» ، في إطار تمييز حركة حماس بين مصطلحي « الاحترام » و « الالتزام » ، أي أن الذي يحترم الاتفاقات لا يعنى أنه ملتزم بها بالضرورة وفق تفسير حركة حماس .

لقد تجلت عناوين الانقسام عبر قيام الرئيس أبى مازن بإقالة الحكومة برئاسة الأخ إسماعيل هنية وتشكيل حكومة تسيير أعمال برئاسة د. سلام فياض في الضفة الغربية ، كما وضع الرئيس عباس شروطاً لعودة الحوار مع حماس ، تجسد أهمها في اعتذار الحركة عما قامت به في غزة والعدول عنه بمعنى إنهاء سيطرتها على القطاع .

أصدرت الحكومة الجديدة برئاسة فياض سلسلة من التشريعات والقوانين التي كانت تستهدف حركة حماس سواءً تعلق ذلك بالجمعيات الأهلية والخيرية التابعة لحماس كما تم البدء في ظاهرة الاعتقال السياسي ، كما قامت حركة حماس في غزة بسلسلة من الإجراءات تضمنت السيطرة على مقرات تابعة لحركة فتح و م.ت . ف سواءً أكانت نقابات أو منظمات أهلية أو مقرات عامة ، أو محافظات ، كما حظرت الحق في التجمع السلمي لحركة فتح من خلال قمع الصلاة بالعراء ، وكذلك قمع المسيرة التي قامت بها حركة فتح وباقي فصائل م .ت . ف في ذكرى استشهاد الرئيس الراحل عرفات في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧ ، كما بدأت ظاهرة الاستجوابات والاعتقالات السياسية لقادة ورموز حركة فتح أيضاً .

وعليه فإن سجل حقوق الإنسان شهد حالة من التراجع والتدهور في كل من القطاع والضفة بسبب الانقسام السياسي ورغبة كل طرف على حدة في استمرارية

سيطرته وخوفه من وجود أية آليات أو قوى قد تهدد « حكمه » .

لقد بات واضحاً إصرار حركة حماس على التمسك بالسلطة بعد الحسم « الانقلاب » العسكري الذي تم في قطاع غزة في منتصف حزيران / يونيو٢٠٠٧ ، وانتقالها من الفعل المقاوم والكفاحي عبر إطلاق الصواريخ ومواجهة قوات الاحتلال حين التوغل بالقطاع إلى مرحلة إدارة شؤون السلطة « الحكم » في القطاع وذلك عبر السيطرة على المقرات الأمنية والبنى الإدارية وكذلك الجهاز القضائي .

قامت منظمات حقوق الإنسان بانتقاد سلطة حماس حينما سيطرت على الجهاز القضائي وقامت بإقالة النائب العام ومجلس القضاء الأعلى واستبدالها بنائب وهيئة قضائية عليا « مجلس العدل الأعلى » تابعاً لحركة حماس ، وحكومتها وقد عبرت تلك المنظمات عن موقفها من خلال مؤتمر صحفي عقد في مدينة غزة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧ مؤكدين على عدم شرعية الخطوة التي قامت بها سلطة حماس ومشددين على أهمية احترام مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء وتحييده عن المنازعات الحزبية والفئوية[١] .

وفي نفس الوقت أشارت منظمات حقوق الإنسان إلى أن قطاع غزة أصبح يشهد حالة من الاستقرار الأمني الملموس ، حيث انتهاء ظاهرة الفلتان الأمني التي كانت سائدة الأمر الذي أدى إلى راحة المواطن وضمان أمنه الشخصي الذي كان يتعرض للخطر جراء الحالة السابقة من الفلتان .

(٢٤) تم عقد مؤتمر في وكالة رامتان للأنباء / غزة شارك فيه كل من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان . أ. راجي الصوراني ، ومركز الميزان أ. عصام يونس ، ومؤسسة الضمير أ. خليل أبو شمالة بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٢٤.

# سلطة حماس والاستقرار الأمني

لقد استطاعت سلطة حماس والتي سيطرت على الحكومة والأجهزة الأمنية وبررت استخدام المجلس التشريعي وتفعيله بسبب أن هناك عددًا كبيرًا من أعضائه رهن الاعتقال لدى إسرائيل، وبالتالي تم ابتداع وسيلة التوكيل التي من خلالها يقوم النائب المعتقل بتوكيل زميله النائب داخل المجلس التشريعي ، وذلك من أجل ضمان النصاب القانوني الذي كان معطلاً جراء حدة التجاذبات السياسية بين كتلتي فتح وحماس ، ويذكر أنه تم اعتقال حوالي ٤٥ نائباً معظمهم من «كتلة الإصلاح والتغيير» باستثناء النائب أحمد سعدات الأمين العام للجبهة الشعبية والنائب مروان البرغوثي من كتلة حركة فتح البرلمانية .

وقد تم تفعيل المجلس التشريعي رغم عدم الإقرار بشرعية هذا الإجراء قانونياً من مراكز حقوق الإنسان [١] .

إن الآلية التي استخدمتها سلطة حركة حماس في قطاع غزة كمنت في فرض النظام بالقوة فقد استطاعت أن تفكك جيوب بعض العائلات النافذة والتي كانت تستخدم القوة والعنف وعدد أفرادها الكبير كوسيلة للقوة ولردع الآخرين أحياناً والابتزاز أحياناً أخرى في إطار مرحلة الفلتان الأمني وانعدام مرتكزات القانون، وقد استطاعت القوى المسلحة التابعة لحركة حماس التصدي لعائلة بكر أثناء الحسم « الانقلاب » العسكري حيث كان جزءًا من تلك العائلة مواليًا لجهاز الأمن

(١) مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان – بيان حول توكيل النواب – شهر ١٠/ ٢٠٠٧.

الوقائي ، وهو الجهاز الذي كان مستهدفاً من حركة حماس بسبب سجل علاقاته السابقة من قادة وكوادر حماس، خاصة في عام ١٩٩٦ والذى شهدت تفشي ظاهرة الاعتقال السياسي والتي كان جزءًا منها يتم على أيدى المشرفين على جهاز الأمن الوقائي في حينه .

وقد فر وقتها بعض أفراد تلك العائلة عبر قوارب إلى العريش في جمهورية مصر العربية.

كما استطاعت سلطة حماس من تفكيك عائلة حلِّس وهي من أكبر العائلات عدداً في واحد من أهم الأحياء الشعبية في مدينة غزة ، الشجاعية ، فقد تم محاصرة مناطق نفوذ العائلة التي كانت مدعومة من حركة فتح ، وكان أحد رموزها قائداً في الحركة ، حيث تم القضاء على هذا الجيب الذي كان مغلقاً أمنياً لا تستطيع القوة المسلحة التابعة لحماس من دخوله في حينه، إلى أن استطاعت عبر هذه العملية الواسعة والتي أدت إلى تفكيك هذا الجيب ومحاصرته وإنهاء « تمرده » .

كما قامت سلطة حماس بالتفاهم مع عائلة دغمش ، والتي كان بعض أفرادها على صلة مع ما يعرف « بجيش الإسلام » وهو فصيل تشكل أخيرًا ، وكان له دور في حالة التفاعلات الداخلية، وقد تم إقناع مسئول العائلة بتسليم العناصر المطلوبة لحركة حماس مقابل عدم القيام بأية عمليات عسكرية بحق العائلة وهذا ما تم رغم ما اعترى ذلك من بعض المناوشات المحدودة.

وعليه فقد تم التصدي لكافة المليشيات أو التجمعات العائلية التي من الممكن أن تخلق حالة من التمرد على سلطة حماس ، الأمر الذي أدى إلى فرض هيبة القانون والاستقرار الأمني، وقد ساهم في ذلك حدة الهجوم الذي تم تنفيذه بحق الأجهزة الأمنية التابعة لحركة فتح أثناء الحسم « الانقلاب » العسكري ، وكذلك حدة

الهجوم وما صاحبه من عنف على العائلة التي كانت تشكل مربعاً أمنيًا مدعومًا من قوى متعارضة مع حركة حماس .

لقد بات واضحاً حالة الاستقرار الأمني المفروض بأدوات القوة ولكن هذه الحالة رفعت أسئلة عن العلاقة أو الترابط ما بين القوة ومبدأ سيادة القانون ، خاصة أن القوة ربما تكون مفيدة بالبدايات ولكنها ليست الوسيلة الدائمة في ضبط الحالة الأمنية الداخلية لأنها ربما وعبر السنين تخلق حالة من الاحتقان وتراكم الغضب بين المواطنين ، الأمر الذي يحتم الاهتمام بمبدأ سيادة القانون وآلية تطبيقه على الجميع بصورة متساوية من أجل إعطاء انطباع بالترابط بين الحكم والعدل .

وفي واقع الأمر لقد تم استخدام آلية القوة المفرطة أيضا في مواجهة بعض التشكيلات المسلحة ، المنفصلة عن حركة حماس ، حيث جرت عملية قمع شديدة لمجموعة أطلقت على نفسها مسمى « جند أنصار الله » وهي مجموعة مركزها مدينة رفح في جنوب القطاع ، وقد تحدر معظم عناصرها من حركة «حماس» .

حيث احتجوا على تفاعل الحركة مع السياسة ومع شؤون الحكم الأمر الذي اعتبروه تراجعاً عن السير في مشروع الدعوة الإسلامية ونشر الرسالة واستمرارية الجهاد والمقاومة .

كان يرأس هذه الحركة الدكتور عبد اللطيف موسى الذي قاد مجموعته وفي أحد الأيام من شهر حزيران / يونيو ٢٠٠٩ ، قام من على أحد المساجد في مدينة رفح بالإعلان عن الإمارة الإسلامية ، الأمر الذي أثار حفيظة سلطة حركة حماس في قطاع غزة التي تحاول أن تبعد نفسها نسبياً عن الحركات الإسلامية المتشددة في محاولة لإثارة انطباع بوجهة حركة حماس باتجاه « الوسطية » وليس باتجاه التعصب أو التطرف ، حيث تم مقاومة هذه المجموعة والتصدي لها بصورة عنيفة أدت إلى

قتل ما يقارب من ٢٣ شخصاً ودك المسجد الذي كان يعلن على منبره الشيخ « موسى » انطلاق الإمارة الإسلامية [1].

إضافة للبعد الخاص بأهمية تأكيد حركة حماس وسلطتها في قطاع غزة عن سيطرتها الكاملة على القطاع وعدم سماحها بوجود أية مجموعات متمردة أو متشددة في إطار فرض هيبة حماس الأمنية بالقانون ، فهي أرادت أن تعطى درساً لأية مجموعات متطرفة أخرى قد تكون موجودة في القطاع مثل المجموعة التي أطلقت على نفسها اسم « جلجلت» والتي تشارك مجموعة « جند أنصار الله » نفس التقييم تجاه توجهات حركة حماس الأخيرة باختيارها للسلطة وابتعادها عن المقاومة ، كما أرادت سلطة حماس أن تعطي رسالة قوية لدول الجوار أنه من الممكن الركون إليها في فرض الاستقرار الأمني في مواجهة أية مجموعات متعصبة أو متطرفة، خاصة في ظل اهتمام البلدان المجاورة في هذا المجال في سياق ما أفرزته نظرية بوش والمحافظين الجدد حول الحرب على « الإرهاب» .



(١) مقتل عبد اللطيف موسى قائد جماعة جند أنصار الله –الموقع الالكتروني www.samanews.com بتاريخ ١٤/ ٨/ ٢٠٠٩.

# آلية تصرف حركة حماس بالسلطة بالقطاع بعد حزيران/ ٢٠٠٧

لقد اعتبرت حركة حماس أن الحكومة التي يرأسها أ. اسماعيل هنية وهي الحكومة الحادية عشرة في عمر حكومات السلطة الفلسطينية منذ توقيع «اتفاق أوسلو»، بأنها هي الحكومة الشرعية ، وذلك رغم استقالة الوزراء سواءً كانوا من حركة فتح أو من الفصائل الأخرى المشاركة ، وإن اعتبرت تلك الحكومة غير شرعية من قبل الرئاسة الفلسطينية بما أنها تمثل حركة حماس بعد « الانقلاب » .

وفي نظر بعض مراكز حقوق الإنسان المستقلة اعتبرت حكومة تسيير للأعمال ، وبأن الخلاف في الصلاحيات ما بين رئيس الوزراء ورئيس السلطة لا يمكن حله قانونياً بل بالتوافق السياسي، حيث يتم تطويع القانون واستخدامه مرة لهذا الطرف ومرة لذاك، وأن تجاوز المآسي التي تمت أثناء الصدامات الداخلية المسلحة يمكن فقط على مائدة الحوار الوطني الذي بات مطلوباً بصورة ملحة لاستعادة الوحدة وإنهاء الانقسام(١) .

لقد ترسخت حالة الانقسام الإداري في الحكومة الفلسطينية عندما تم تعديل حكومة تسييرا لأعمال التي يرأسها د. سلام فياض في الضفة الغربية، وفي نفس الوقت قامت حركة حماس بزيادة عدد أعضاء حكومتها في غزة ، بصورة منفردة

(١) راجع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان « حول أحداث الحسم العسكري في قطاع غزة »- الموقع الإلكتروني www.pchr.ps حزيران/ يونيو ٢٠٠٧.

ودون مشاركة الآخرين.

استطاعت حكومة حركة حماس إنجاز عملية تعبئة فراغ العاملين والموظفين في الوزارات المختلفة وكذلك في الأجهزة الأمنية، حيث تم وفي فترة زمنية قصيرة تعيين ما يقارب الثلاثين ألف موظف في المرافق الوزارية وحوالي خمسة وعشرين ألفًا في المرافق الأمنية [1].

اتسمت عملية التعيين بالطابع الحزبي، حيث إن الولاء لحركة حماس كان شرطًا هاماً في هذا المجال مع بعض الاستثناءات للعناصر التي تشكل المفاتيح الإدارية أو الأمنية ذات الخبرة والتي كانت عاملة في إطار الحكم أو السلطة السابقة لفتح في قطاع غزة ، شريطة قطع علاقة تلك العناصر برئاسة السلطة في الضفة الغربية ، واستمرار أدائهم المهني الذي سيستفيد منه عناصر يتم تدريبها على أيدى أصحاب الخبرة من أجل كسبها ، وبالتالي إمكانية الاستغناء لاحقاً عن العناصر القديمة ذات الخبرة .

على ضوء سيطرة حركة حماس على السلطة في قطاع غزة أصدرت حكومة تسيير الأعمال في الضفة الغربية التي يرأسها فياض ، قراراً قضى بإلزام العاملين والموظفين في جميع الأجهزة الإدارية والوزارية والأمنية بالجلوس في المنزل وعدم مزاولة الأعمال تحت سيطرة حكومة حماس ، لقد خلق ذلك حالة من الاحتقان بين الموظفين فقد فصل العشرات من الذين لم يلتزموا والذين فضلوا الاستمرار في العمل الوظيفي ، حيث قامت حركة حماس بتوفير الراتب لهم أسوة بباقي موظفيهم ، علماً بأن حكومة حماس كانت تقوم بتوفير الرواتب للموظفين بشق الأنفس ، حيث

---

(١) الصوراني ، غازي – الحصار والانقسام وآثارهما الاقتصادية والاجتماعية على قطاع غزة بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٢٥.

كانت تزودهم بصورة مبالغ عينية مباشرة نقداً وليس بواسطة شيكات بنكية ، خاصة في ظل عدم تعامل سلطة النقد معهم وكذلك بسبب أن الأموال كانت تأتي بواسطة الأنفاق أو عبر الحقائب .

كما كان يتم تزويد الموظفين برواتبهم عن طريق البريد ايضاً، إلى أن تغير هذا الوضع بعد تأسيس البنك الوطني الإسلامي في آيار/ مايو ٢٠٠٩، حيث أصبحت تتم هذه العملية بواسطة البنك وذلك رغم عدم اعتراف سلطة النقد به حتى الآن.

رغم تفهم المتابعين والمراقبين لآلية تزويد الموظفين بالرواتب من قبل حكومة حماس بسبب الحصار والإغلاق والمقاطعة المفروضة على مؤسساتهم بما في ذلك المؤسسات المالية ، فإن تلك الآلية كانت قد رفعت أسئلة متصلة بالشفافية، التي تتضمن آليات واضحة من الصرف ، وتتضمن التأكد والرقابة على عملية الصرف ذاتها .

يشار هنا إلى أن عملية إدخال الأموال بواسطة معبر رفح عن طريق بعض الكوادر والقيادات في حركة حماس كانت قد أثارت حفيظة مصر في العديد من المرات وقد أدت إلى حالة من الاحتقان في كل مرة يتم بها ضبط إدخال بعض الأموال[1] .



(١) مصر تمنع قيادياً في حماس من إدخال أموال لغزة - الموقع الالكتروني www.alquds.co.uk بتاريخ ٢/ ٢/ ٢٠٠٩.

# مماحكات في إطار بعض الوزارات الخدمية

**سياسة إحلال واستبدال . الصراع على المواقع . :**

استغلت سلطة حركة حماس في قطاع غزة حالة الاستنكاف والعزوف عن الدوام لموظفي القطاع العام ، حيث استجابوا للقرارات الصادرة عن حكومة تسيير الأعمال في الضفة الغربية برئاسة فياض ، خوفاً من حسم رواتبهم ، استغلت سلطة حركة حماس ذلك وقامت بإحلال موظفين آخرين موالين لها محلهم .

كما عملت على إجراء ساهم في إرهاق وإحباط الموظفين المتبقين في قطاعي التعليم والصحة إذ أجرت بموجة من التنقلات لبعض المدرسين والمدرسات ، كما هو الحال بالنسبة للأطباء والممرضين ، الأمر الذي دفع بالعاملين والموظفين في قطاعي التعليم والصحة ، من الموظفين الذين يحصلون على رواتبهم من حكومة الضفة الغربية ، إلى القيام موجه واسعة من الاضرابات مدعومة سياسياً من حركة فتح ومن سلطة الضفة الغربية ، بهدف خلق حالة من الاضطراب الداخلي ،إلا أن سلطة حماس في غزة استفادت كثيراً من هذه الحالة وقامت بإجبار العديد من الموظفين على العودة لمزاولة أعمالهم تحت تهديد الاستجواب أو الاعتقال كما قامت بإقصاء البعض الآخر واستبدلت بهم كوادر وظيفية تابعة سياسياً لحركة حماس.

لقد جرت حالة الإقصاء الوظيفي في الضفة الغربية أيضاً وقد تم استخدام أداة «الفحص الأمني» المنفذة بواسطة جهازي المخابرات العامة والأمن الوقائي كمبرر لمنع توظيف أي من الأعضاء أو المقربين من حركة حماس ، إضافة إلى الفصل على

خلفية سياسية[1] .

لقد كانت أزمة العلاج بالخارج هي الأكثر تأثيراً على حياة المواطنين من الناحية الإنسانية حيث قامت وزارة الصحة في حكومة غزة بإقالة أعضاء اللجنة المشرفة على وحدة العلاج بالخارج بسبب اتهامهم بالفساد وسوء الإدارة ، والانحياز السياسي .

وعلى هذه الخلفية رفضت وزارة الصحة في حكومة الضفة الغربية من انجاز معاملات العلاج بالخارج بما يتضمن ترتيبات النقل الإداري إلى المستشفيات في المناطق المجاورة من قطاع غزة وبما يشمل التكلفة المالية الخاصة بعملية تحويل المرضى ، حيث استمرت هذه الأزمة لفترة تقرب من الشهر وذلك في كانون الثاني/ يناير، وآذار/ مارس من عام ٢٠٠٩ ، فقد تحركت على الفور شخصيات إعتبارية ومنظمات حقوق الإنسان وبعض الأطر من مؤسسات المجتمع المدني ومنها شبكة المنظمات الأهلية ، وقامت بالتوسط ما بين كل من وزارتي الصحة في الضفة والقطاع ، مطالبة بتحييد قطاع الصحة عن التجاذبات السياسية [2] .

وقد استطاعت اللجنة المشكلة من قبل منظمات المجتمع المدني إضافة إلى مندوب عن منظمة الصحة العالمية الحصول عى موافقة كل من وزيري الصحة في رام الله وغزة ، الذين وافقوا على تشكيل لجنة مشرفة على العلاج بالخارج تتكون من شخصيات متوافق عليها من الطرفين وله صلاحيات التقرير في الحالات بصورة مهنية وإدارية مناسبة .

(١) خليل ، نائلة – الانقسام السياسي قطع للأعناق والأرزاق « تحميس» المؤسسات في غزة وتبييضها في الضفة والفصل التعسفي العنوان الموقع الالكتروني www.amin.org بتاريخ ٣/ ١٠/ ٢٠٠٩.

(٢) بيان للرأي العام « أوقفوا تسييس القطاعات الخدماتية » شبكة المنظمات الأهلية www.pngo.net بتاريخ ٤/ ٩/ ٢٠٠٩ .

وعليه فقد تمكنت حركة حماس من حسم المؤسستين الوزارية والقضائية وتفعيل المجلس التشريعي ، حيث استطاعت التصدي لكل أزمة جديدة بوسائل قانونية مرة وعبر استخدام أدوات القوة مرة أخرى ، إضافة للاستفادة من حالة الاستقطاب والتنافس الحاد بينها وبين فتح .

وقد كانت حماس تستخدم العديد من الأوراق والمبررات وأهمها أنها هي السلطة المنتخبة ديمقراطياً وأن الحسم أو « الانقلاب » ، كان اضطرارياً وليس اختيارياً ، حيث أعادت حماس السبب إلى عدم إقرار حركة فتح بمبدأ التداول السلمي للسلطة ، وعدم منح حماس وهي التي حصلت على أغلبية مقاعد المجلس التشريعي الحق في إدارة شؤون الحكم ، الأمر الذي اضطرها للقيام بالعملية العسكرية بإنهاء حالة ازدواجية السلطة وظاهرة الفلتان الأمني وانتزاع الحق بالقوة ، خاصة بعد سلسلة الإجراءات التي قامت بها حركة فتح ورموز الأجهزة الأمنية بالسلطة « القديمة» في غزة، بتسليح وتدريب مجموعات شبابية وبإشراف دولي وأمريكي تحديداً على المستويات العملية واللوجستية المختلفة ، الأمر الذي أقلق حركة حماس وأدى بها للاندفاع باتجاه حسم الخلافات الداخلية وتفاعلاتها الميدانية عبر العملية العسكرية والتي انتهى في ١٤ حزيران / يونيو ٢٠٠٧ [(١)].

نظرت بعض القوى السياسية وخاصة تلك التي تقع خارج كل من قطبي حماس وفتح بخطورة إلى المرحلة الجديدة وكما أن النظرة ذاتها سحبت على منظمات العمل الأهلي ومراكز حقوق الإنسان من حيث الأثر السلبي للانقسام على المسيرة الوطنية والديمقراطية وعلى وحدة نسيج المجتمع الفلسطيني الداخلي والذي تعرض إلى

(١) أبو سرية رجب ، حماس / عباس ازدواجية مدمرة للسلطة – جريدة الأيام بتاريخ ٩/ ١/ ٢٠٠٧ ص٢٢.

التهتك والتمزق الداخلي، الأمر الذي دفع بعض قوى المجتمع من سياسيين، وحقوقيين، وأكاديميين، وإعلاميين، وعاملين، بالعمل الأهلي للتحرك بمبادرات عديدة تحت عنوان «إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية وإعادة بناء وحدة نسيج المجتمع الداخلي».

وقد كانت أبرز التحركات تتجسد في «جمعية أساتذة الجامعات»، و«مركز الديمقراطية وحل المنازعات» و«شبكة المنظمات الأهلية»، حيث استطاعت الأخيرة بناء أوسع تحالف من القوى ذات التوجه الديمقراطي والتي تقع خارج دائرة القطبين ومنظمات العمل الأهلي والمراكز الحقوقية، حيث تم تنفيذ العديد من الفاعليات والأنشطة كان أبرزها المؤتمر الشعبي الذي نظم في قاعة رشاد الشوا الثقافي بغزة في ١٨/ ٥/ ٢٠٠٨، حيث رفع الصوت عالياً من أجل مطالبة صناع القرار بمغادرة مربع الانقسام والعودة إلى لغة الحوار والمصالحة، وحث جامعة الدول العربية على أن تلعب دوراً بارزاً في هذا المجال، وهذا ما حصل بالفاعليات الشعبية المنظمة من قبل الفاعليات الأخرى التي نظمت فاعليات ضاغطة على المستويين الشعبي أو الإعلامي أو عبر الاتصال بقادة الحركتين.

وقد تضمنت مطالب قوى المجتمع المدني ضرورة العودة عن ملف الانتهاكات الخاصة بحقوق الإنسان وصيانة المكتسبات الديمقراطية وخاصة حق الجمعيات الأهلية بالعمل وإلغاء كافة المراسيم والقرارات بحق تلك الجمعيات، وإلغاء ظاهرة الاعتقال السياسي، والسماح بحرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي، وتطوير الخطاب الإعلامي بحيث يتجاوز حالة التحريض وينتقل إلى لغة الوفاق والمصالحة، كما بلورت منظمات المجتمع المدني بعض التشكيلات الناتجة عن تداعيات الانقسام، وبالأخص موضوعي الحصار والمصالحة، حيث نشطت بعض

العناصر الفاعلة من المجتمع المدني بتشكيلِ لجان لمقاومة الحصار كان أبرز نجاحاتها دخول بعض السفن من البحر والتي كان على متنها نشطاء عرب فلسطينيين وغير فلسطينيين وأجانب مناصرين لحقوق شعبنا ورافضين للحصار الجائر والظالم المفروض على قطاع غزة ، كما تفاعلت بعض العناصر المنحدرة من أصول فكرية وسياسية واجتماعية مختلفة في إطار «لجنة الوفاق والمصالحة» من أجل السعي لترطيب الأجواء وصولاً لإنهاء الانقسام وتشجيع المصالحة عبر الاتصال مع قادة الحركتين .

إلا أن حركة فتح والرئاسة وحكومة الضفة الغربية رأت أن ممارسات حركة حماس هي امتداد للخطوات غير الشرعية التي أقدمت عليها بعد « الانقلاب » أو الحسم العسكري ، حيث أشارت فتح وحكومة الضفة إلى حماس أصبحت معنية بالسلطة عبر التفرد والسيطرة عليها بصورة مطلقة وعبر تبريد جبهة التصادم مع الاحتلال من خلال تطبيق تهدئة انتهت في قطاع غزة في ١ كانون الأول/ ديسمبر٢٠٠٨ .

وعليه فقد اعتبرت فتح وحكومة الضفة أن الأزمات الوظيفية التي تولدت في قطاعي التعليم والصحة تأتي في إطار الرغبة المحمومة من قبل حركة حماس للسيطرة والتفرد بالحكم في قطاع غزة[١] .

كما دعت بعض القوى السياسية التي تقع خارج كل من حركتي حماس وفتح إضافة إلى بعض منظمات المجتمع المدني إلى تحييد القطاعات الخدمية وخاصة قطاعي التعليم والصحة عن التجاذبات السياسية ، كما اعتبرت أن ما يحدث نتاجاً وإفرازا طبيعياً لحالة الانقسام ، مؤكدة على ضرورة استعادة بناء المؤسسة الوطنية الفلسطينية الجامعة والموحدة ، وتجاوز حالة الفئوية وانعكاساتها السلبية على الأمن

(١) أبو جامع، ميرفت – التعليم والصحة جولة جديدة من الصراع الداخلي الفلسطيني – صحيفة إيلاف – الموقع الالكتروني www.elaph.com العدد ٣١١٣ بتاريخ ١٠/ ٩/ ٢٠٠٨.

الوظيفي للمواطنين[1] .

لقد أدت عملية الإقصاء والإحلال الوظيفي التي اتبعتها حكومة حماس في قطاع غزة إلى نتائج سلبية ليس على مستوى وحدة النسيج الاجتماعي فحسب، وبما يصاحب ذلك من حالة الاحتقان الناتجة عن عملية الإقصاء والإحلال والاستبدال ، حيث اثر ذلك على العلاقات الأسرية والاجتماعية واليومية بحيث بات من الصعوبة ان يتم تزويج شابة فتحاوية إلى شاب حمساوي أو العكس !، وقد أثرت هذه السياسية سلباً على نوعية التعليم خصة إذا أدركنا أن آلاف الكوادر التي تم استبدالها بالكوادر التعليمية التي تم إقصاؤها ، لا تملك نفس الخبرات والمهارات التي كانت متوفرة للكوادر القديمة ، ويذكر انه تحت عنوان « المعلمين المساندين » تم توظيف حوالي ٧٠٠٠ آلاف معلم جديد ، وقد أثر ذلك على الأداء التعليمي كما تم تناول مناهج الدراسة بالشرح لدى الطلبة بطريقة مختلفة ، بالإضافة إلى اضطرار الكوادر التي تم إقصاؤها من اللجوء للتعليم الخصوصي أو العمل كسائقين بالأجرة وذلك بدلاً من استمرارية الجلوس بالمنزل .

ومدت حكومة حماس إجراءاتها إلى الجامعات أيضاً ، حيث تمت السيطرة على كلية العلوم والتكنولوجيا في مدينة خان يونس ، وإحلال مجلس إدارة جديد « موالي » ، محل القديم .

إضافة إلى المضايقات على جامعة القدس المفتوحة ، ومحاولة افتتاح جامعة بديلة لها تعمل بنفس الطريقة والآلية لجامعة القدس المفتوحة ، وتسمى جامعة الأمة ، واستمرت المضايقات على «جامعة الأزهر» من خلال تحريك طلبة الكتلة الإسلامية عبر المطالبة بتخفيض الرسوم والأقساط والسماح ببعض الأنشطة

---

(١) بيان شبكة المنظمات الأهلية - المرجع السابق .

اللامنهجية لها في أجواء قد تقود إلى التوتر بين الكتل الطلابية ، وخاصة كتلة الشبيبة التابعة لحركة فتح وهي المنافسة ، وقد جرى أكثر من مرة حالة من الاشتباكات والتوترات بين الكتلتين ومرة أخرى من خلال عدم اعتراف وزارة التعليم العالي التابعة لحكومة حماس في غزة بالمصادقة على بعض التخصصات لدى الخريجين من تخصصات محددة من جامعة الأزهر .

وقد تم اتباع بعض الخطوات فيما يتعلق بجامعة الأقصى وهي جامعة حكومية تم الاعتراف بها عام ٢٠٠٠ من قبل وزارة التعليم العالي بعدما كانت كلية تربية فقط ، حيث جرى الضغط على إدارة الجامعة بتعيين بعض الكوادر التعليمية المحسوبة على حركة حماس لتبوء مراكز إدارية حساسة بالجامعة ، واستمرت أيضاً على صعيد الطلاب بقيام «الكتلة الإسلامية» التابعة لحركة حماس بالضغط على إدارة الجامعة لتنفيذ أنشطة لا منهجية أدت إلى خلق أجواء من التوتر مع «كتلة حركة الشبيبة» التابعة لفتح ، وقد تم توظيف طلبة «الكتلة الإسلامية» كأداة احتجاجية وتحريضية بحق إدارة الجامعة ، عبر رفض مندوبي «الكتلة الإسلامية» الاتفاق الذي تم ما بين كل من الإدارة من جهة ومندوبي الكتل الطلابية كافة وذلك بخصوص تخفيض رسوم التعليم ، وكان الرفض يهدف الإبقاء على رفع وتيرة التوتر في الجامعة إلى أن قام وزير التعليم في حكومة حماس في غزة بإقالة د. علي أبو زهري رئيس مجلس إدارة الجامعة خلال سفره إلى خارج القطاع ،وقد تدخلت القوى الوطنية والإسلامية وتوصلت إلى حل توقيفي مفاده استمرارية فتح الجامعة وتشكيل لجنة إدارية مسيرة بدلاً من رئيس الجامعة الذي تم تأجيل البث بشأنه[1] .

(١) التعليم المقالة تقيل رئيس جامعة الأقصى والوزارة والشبيبة تدينان – وكالة «معاً الإخبارية» بتاريخ ٧/ ١٠/ ٢٠٠٩.

وبغض النظر عن التفاصيل فإن المرء يخرج باستنتاج مفاده توجه حكومة حماس في غزة لبسط السيطرة التدريجية على المؤسسات العامة بعد ما تم حسم الوزارات والأجهزة الأمنية وسلطة القضاء الأمر الذي يشير إلى النزعة الشمولية والرغبة بعدم السماح لتشكيلات إدارية ومؤسساتية بعيدة عن السيطرة الحمساوية أو تتجه نحو الاستقلالية أو المهنية ، فالانقسام أدى إلى تصعيد نزعة الإقصاء وإلغاء الآخر ، كما عمل على تسييس القطاعات الاجتماعية التي من الضروري خروجها من دائرة التجاذبات والنزاعات السياسية وخاصة قطاعي التعليم والصحة ، اللذين أدت عملية السيطرة والإحلال بهما إلى انخفاض أدائهما ودورهما في خدمة الجمهور وكما أدت عملية حسم السيطرة على قطاعي التعليم والصحة إلى ترسيخ القناعة بخصوص النزاع على السلطة في إطار العمل على تحقيق المكتسبات الذاتية والحزبية والفئوية ، فالسلطة أصبحت سواءً في غزة أو الضفة مركزاً لتعزيز النفوذ الفئوي في إطار تعيين أهل الثقة بدلاً من أهل الكفاءة ، حيث لم تشهد المؤسسة الرسمية حالة من الشفافية في اختيار الموظفين كما تعطلت آليات الرقابة والمساءلة والمحاسبة بسبب تعطل عمل السلطة التشريعية واستخدامها لتبرير وتشريع استمرارية عمل حكومة حركة حماس في غزة ، في ظل مقاطعة باقي الكتل البرلمانية لها .



# الحكم الجديد وآليات الإدارة الرشيدة

صعدت حركة حماس إلى سدة السلطة التشريعية وبالتالي إلى الحكومة على قاعدة برنامجها الانتخابي الذي سار تحت شعار « الإصلاح والتغيير » ، إلا أن سلوك الحركة بدأ يبرز في محاولة الاستفادة من فوزها الكاسح بالسلطة التشريعية من أجل تمرير بعض المكاسب التي تعود بالنفع على أفراد الحركة بصورة أساسية ، حيث جرى التصادم مع الرئيس عباس على عملية التعيين في الوزارات والأجهزة الأمنية، وجرت محاولة لتذليل هذا التصادم في إطار «اتفاق مكة» ، وكانت الخطوة النوعية التي أقدمت عليها وزارة الداخلية برئاسة الشهيد سعيد صيام عبر تشكيل القوة التنفيذية تعبيراً واضحاً عن رغبة الحركة بالتمسك بالحكم والسلطة واستخدام أدوات القوة في سبيل الحفاظ على استمرارية الحركة بالسلطة .

هذا رغم العديد من الدعوات التي طالبت الحركة بالعودة إلى صفوف المعارضة أو ضبط عمل السلطة التنفيذية عبر إحكام السيطرة على السلطة التشريعية وبلورة آليات من المراقبة والمساءلة بحقها ، أو من خلال الدعوة لتشكيل حكومة واحدة وطنية تلتزم بشروط الرباعية بهدف كسر الحصار المفروض على شعبنا رغم إقرار الجميع بإجحاف هذه الشروط ، لقد رفضت الحركة كل تلك الاقتراحات مؤكدة تمسكها بالسلطة تحت مبرر فوزها بالانتخابات التشريعية الذي اعتبرته تفويضاً لها وأصرت من خلاله على عدم الاستجابة لأية مطالب أو ضغوط محددة .

إلا أن حركة حماس وبعد الحسم العسكري أو « الانقلاب » العسكري لم تقم

بإجراءات منسجمة مع شعار «الإصلاح والتغيير» الذي حققت فوزاً بارزاً في الانتخابات من خلاله في ظل تراكم السخط الشعبي على فساد السلطة التي كانت تقودها حركة فتح وانسداد آفاق التسوية السياسية المبنية على المفاوضات فقط ، والتي لم تؤد إلا إلى مضاعفة الاستيطان وبناء الجدار وتهويد القدس وإقامة نظام من المعازل والكانتونات داخل الوطن الفلسطيني ، كما أن السخط الشعبي اتجه ضد رموز الفساد ، الأمر الذي أدى لاحتضان حماس للقطاعات الاجتماعية الفقيرة والمتضررة في ظل ضعف اليسار أو البديل الديمقراطي .

فعلى مستوى التعيين في الوظيفة العمومية لم يتم اتباع آليات من الشفافية عبر الإعلان في الصحف واختيار الشخص المناسب في المكان المناسب بل جرت عملية التوظيف بالاستناد للعضوية أو القرب سياسياً من حركة حماس ، ويذكر أنه يعمل الآن تحت إدارة حكومة حركة حماس بالوزارات والأجهزة الأمنية حوالي ٥٠ ألف موظف يتقاضون رواتبهم من حكومة حماس في غزة[١] .

وعلى صعيد السلطة القضائية فقد جرى تسييس القضاء عبر السيطرة على مجلس القضاء الأعلى واستبدال كافة الكوادر والقضاة والموظفين بجدد موالين لحركة حماس على قاعدة اعتماد أهل الثقة بدلاً من أهل الكفاءة، ومن خلال تشكيل مجلس العدل الأعلى .

لقد اضطرت نقابة المحامين في غزة بأن تتخذ قراراً بالمرافعة أمام المحاكم التي أصبحت مدارة بالكامل من قبل حركة حماس ، بسبب تراكم قضايا الناس والحاجة إلى وجود جهاز قضائي يستطيع أن يحسم الخلافات بين المواطنين والعديد من

(١) شبكة فلسطين الإخبارية PNN – دراسة شاملة حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحصار المفروض على غزة بتاريخ ٨/ ١٠/ ٢٠٠٩.

القضايا المدنية المختلفة ، رغم إدراك النقابة عدم توفر مستوى نوعي مؤهل من الكادر القضائي الجديد والذي هو بحاجة إلى تدريب واكتساب خبرة عبر التجربة .

وبخصوص السلطة التشريعية ، وكما أسلفنا فقد جرت محاولة لتفعيله من خلال آلية التوكيل ، عبر قيام معتقلي حماس في السجون بتوكيل أعضاء من المجلس التشريعي ينتمون لكتلة الإصلاح والتغيير ، وقد اعتبرت العديد من مراكز حقوق الإنسان أن عملية التوكيل غير شرعية ورغم ذلك لم نر أن المجلس التشريعي قام بدوره فيما يتعلق بمساءلة ومحاسبة الوزراء ، كما لم يتبن تشريعات محددة ، باستثناء بعض التشريعات والتي تؤشر لتوجه الحركة باتجاه « أسلمة » المجتمع بعدما تمت عملية السيطرة عليه « الحمسنة » .

نذكر ذلك من خلال قانون العقوبات الذي يتعرض لخصوصية المرأة ويعتمد إجراءات بحقها ويميِّز الرجل عنها وقد تحركت منظمات حقوق الإنسان وقامت كتلة حماس في المجلس التشريعي بسحب مشروع القانون، وقد تمت محاولة تمرير بعض الإجراءات التي تمس وجود منظمات حقوق الإنسان المسجلة كشركات غير ربحية وفق القانون حيث تضمنت الإجراءات العمل على تعديل قانون الشركات ليصبح متطابقاً مع قانون المنظمات الأهلية الأمر الذي سيترتب عليه مزيد من سيطرة السلطة التنفيذية على عمل مراكز حقوق الإنسان علماً بأن تلك المراكز قد رفضت الإجراء المقترح وقامت عبر آليات الضغط والتأثير بالاجتماع مع وزير العدل ولجنة الرقابة وحقوق الإنسان فضلاً عن اللجنة الاقتصادية بالمجلس التشريعي .

وقد تمكنت من إقناعها بسحب تلك الإجراءات علماً بأن تلك الإجراءات تم إبرازها عبر مرسوم قانون صادر عن وزير الاقتصاد وهو ما يتعارض مع القانون الأساسي ، حيث أن القانون يجب أن يعتمد في إطار السلطة التشريعية تحديدًا ،

ويذكر أن توفيق أوضاع الشركات غير الربحية بما يتطابق مع قانون الجمعيات رقم ١/ ٢٠٠٠ ، كان مطلباً لمنظمات العمل الأهلي ومنها «شبكة المنظمات الأهلية» بهدف اعتماد معايير تستند إلى القانون وإلى فلسفة الإدارة الرشيدة ، إلا أن توجه السلطة التنفيذية من قبل حكومة حمس في غزة لم يكن يستند إلى معايير العمل الأهلي بقدر ما كان يحاول البحث عن مداخل وآليات للسيطرة على مراكز حقوق الإنسان البارزة والتي هي مسجلة كشركات غير ربحية [(١)].

وبالنتيجة فقد أكدت منظمات حقوق الإنسان بأن كافة التشريعات التي من الممكن قيام المجلس التشريعي باعتمادها تعتبر غير قانونية بعد فترة الانقسام كما أن المراسيم الرئاسية أيضاً تعتبر غير قانونية [(٢)] ، خاصة إذا أدركنا أن كل من التشريعات أو المراسيم الرئاسية أو تلك التي أبرمت من قبل حكومة د. فياض بالضفة الغربية جاءت بفعل قرارات الفعل وردة الفعل في ظل ارتسام علامة استفهام ضخمة حول شرعية عمل المؤسسة الفلسطينية مع الانقسام الذي أدى إلى تقويض مرتكزات وأسس سيادة القانون والسير ضمن سيطرة الحكم الفئوي سواءً في غزة أو بالضفة الغربية .

وفي ذات السياق فإننا لم نلمس قيام أعضاء المجلس التشريعي بإقرار الموازنة العامة لدى حكومة حماس في غزة أو حتى نقاشها في ظل عدم وضوح مصادر التمويل وآليات الصرف ، صحيح أن هناك حصاراً وآليات للحصول على التمويل لدى حركة محاربة ومصنَّفة أمريكياً من اللجنة الرباعية في خانة « الإرهاب » وبصورة غير شرعية

---

(١) مقابلة مع أ. إياد العلمي منسق الوحدة القانونية بالمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان– أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩.

(٢) ورقة موقف – المركز يتحفظ على كل التشريعات الصادرة في ظل لانقسام– المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان– بتاريخ ٢٣/ ٦/ ٢٠٠٩.

وظالمة ومن حقها توفير المواود المالية المناسبة لها لضمان بقائها وصمودها واستمراريتها وقد نجحت في تحقيق مقومات الصمود رغم الحصار والعدوان الوحشي الذي قامت به قوات الاحتلال على قطاع غزة في نهاية ٢٠٠٨ وبداية ٢٠٠٩ .

إلا أن الصحيح كذلك يفترض قيام الحكومة بعرض الموازنة بصورة علنية وإجراء عملية نقاش بها إضافة إلى النقاش القانوني والتشريعي بخصوصها وهذا لم يتم الأمر الذي بدد من آلية الوضوح والشفافية فيما يتعلق بالموازنة ، فمن حق المواطن والفاعليات والقوى السياسية أو المجتمعية معرفة كم من الموازنة يصرف على قطاعات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والتي تعتبر العناصر الرئيسية في إطار التنمية الاجتماعية والإنسانية ، وكم يصرف لصالح القطاعات الإنتاجية (زراعة ، صناعة ، بنية تحتية )؟ وهل حصة الأمن والنفقات التشغيلية أكبر من الاحتياج أم بمستواها ؟ خاصة إذا أدركنا أن أولوية التنمية يجب أن تتحدد بمعايير وعناصر التنمية البشرية وكذلك الإنتاجية وليس بالعناصر الاستهلاكية[1] .

وفيما يتعلق بالقوة المكلفة بانفاذ القانون والمجسدة بالشرطة فقد لعبت دوراً مهماً في تحقيق الأمن ، إلا أن تحقيق الأمن ليس مربوطاً بالضرورة بتحقيق مبدأ سيادة القانون ، حيث إن حجم الجرعات العنيفة التي مارستها الحركة بحق عناصر وكوادر حركة فتح أثناء وبعد الحسم أو الانقلاب العسكري ، وتطبيقاتها بحق العائلات وبعض المربعات الأمنية التي كانت متمردة خلقت قناعة جماعية بضرورة الانصياع لأوامر الشرطة والقوة المكلفة بإنفاذ القانون .

وقد طالبت منظمات حقوق الإنسان باتباع الإجراءات القانونية للضبط والتوقيف كما طالبت بالسماح لها بالتوكيل من أجل الدفاع عن الذين يتعرضون

(١) من وقائع ورشة عمل نظمت مع مجموعة شبابية منتقاة – معهد دراسات التنمية IDS – بتاريخ ١٥/١٠/٢٠٠٩ .

للانتهاك وكذلك السماح بالزيارة .

لقد قامت الشرطة بمنع المظاهرة التي نظمتها حركة فتح في الذكرى الثالثة لاستشهاد الرئيس عرفات حيث جرت المسيرة في ١٢/ ١١/ ٢٠٠٧ ،وقد أدى هذا المنع إلى حدوث احتكاكات أمنية واتهامات متبادلة وبالمحصلة فقد استشهد ٧ أشخاص وجرح ١٥٠ وفي هذا اليوم المثير[١].

ويذكر أن حكومة حماس استمرت بمنع اية مسيرات أو احتفالات بمناسبة وفاة الرئيس عرفات وذلك في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ ايضاً ، حتى لو تمت عملية تنظيم النشاط بواسطة غير فتحاوية نقية أي عبر «هيئة العمل الوطني» كما تم مؤخراً ، حيث جرى منعها من تنظيم احتفال في مقر رشاد الشوا الثقافي ، كما تم منع ممثلي ذات الهيئة من عقد مؤتمر صحفي في مؤسسة رامتان للإعلام للإعلان عن استنكارها لقيام حكومة غزة بمنعها من تنظيم الاحتفال ، ويذكر أن هيئة العمل الوطني هي لجنة مشكلة من ممثلين عن قوى م.ت.ف في قطاع غزة[٢].

كما تم قمع صلوات العراء التي نظمتها حركة فتح بعد الحسم أو الانقلاب العسكري كوسيلة احتجاج[٣] ، وفي نفس الوقت جرت عملية استدعاءات

(١) بيان صحفي – مؤسسة الضمير تدين استخدام القوة المميتة من قبل قوات الأمن في غزة ضد المحتفلين بالذكرى الثالثة لرحيل الرئيس أبي عمار بتاريخ ١٣/ ١١/ ٢٠٠٧.

(٢) مركز الميزان لحقوق الإنسان – الشرطة تمنع عقد مؤتمر صحفي في «رامتان» وتطلق حملة اعتقالات واستدعاءات في قطاع غزة لمنع الاحتفال بذكرى وفاة الرئيس عرفات – «الميزان» و«الضمير» يستنكران تقييد الحريات العامة وحرية التعبير ويطالبان حكومة غزة بضمان احترام القانون وحماية الحريات – بتاريخ ١٢/ ١١/ ٢٠٠٩.

(٣) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدين منع المواطنين من الصلاة في الساحات العامة – بتاريخ ٨/٩/٢٠٠٧.

واعتقالات كان أحد دوافعها السيطرة على أية قوة كامنة ومستقبلية لحركة فتح وكردة فعل في نفس الوقت على وسائل قمع حركة حماس ، واعتقال كوادرها بالضفة الغربية .

ويذكر أن جل الشرطة ومكوناتها الجديدة هي من عناصر حركة حماس، في الوقت الذي استنكف عناصر الأمن التابعة للسلطة « السابقة » في غزة عن مزاولة المهنة وجلسوا في بيوتهم ، الأمر الذي سهل على حركة حماس استبدالهم ، إلا أن الشرطة لم تفتح باب التوظيف للراغبين معتمدة على آلية الولاء للحركة أكثر من المهنية أو الخبرة الوظيفية، إلا في تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠٠٩ وذلك في إطار محاولات استيعاب كافة التشكيلات المسلحة لدى كافة الفصائل في إطار البنية الأمنية الرسمية وذلك في إطار جهد حكومة حماس لتثبيت مبدأ سلاح واحد وسلطة واحدة وضمان عدم الخروج عن دائرة الضبط من أية قوة عسكرية تابعة لحزب أو فصيل ما وذلك في ظل التهدئة غير المعلنة على الحدود مع إسرائيل، وفي سياق يهدف إلى سيطرة الحكومة في غزة على الحالة الأمنية والعسكرية بتفاصيلها المختلفة[(١)].

---

(١) حماس : الانتساب للأجهزة الامنية مفتوح للجميع – موقع الكتروني – شبكة الإعلام العربية بتاريخ ١٠/ ١١/ ٢٠٠٩.

# أثر الحكم الجديد
# على منظمات المجتمع المدني والحريات العامة

## الديمقراطية قاعدة المواطنة والتسامح :

ظهر مفهوم التسامح كنتاج لعصر النهضة والتنوير الذي ساد في أوروبا في القرن السابع عشر على أنقاض حكم الإقطاع المتحالف مع الكنيسة الكاثوليكية ، فهذا الأخير كان لا يؤمن بالعلم والمعرفة والتعددية ، وكان يفرض مفهوماً قيمياً واحداً وشاملاً لذلك فقد كانت سمة تلك المرحلة هي الصراعات التي تأخذ الطابع الإثني ، والمناطقي ، والجغرافي ، والعرقي ، رغم أن جوهر تلك الصراعات هو طبقي واقتصادي أساساً .

أما رموز عصر التنوير أمثال هوبز ، لوك ، روسو ، مونتسكيو ... إلخ فقد طرحوا مفهومًا آخر يقوم على العقد الاجتماعي ما بين المواطنين والحكم وعلى آلية ديمقراطية تحكم العلاقة بين أطراف المجتمع وبين المواطنين أنفسهم بالاستناد إلى القانون ، وعليه فقد ساد مفهوم المواطنة ، حيث تحول المواطن إلى ذات حقوقية وكينونة مستقلة بعد أن كانت القبيلة أو العشيرة أو الوحدة العضوية هي ذلك الإطار والذي ترتبط علاقاته بالآخرين بناءً على موازين القوى ومنطق القوة ، أصلاً .

ومع ظهور قوانين حقوق الإنسان ومنها وثيقة حقوق الإنسان الفرنسية وغيرها وانتشار تلك المواثيق على المستوى الكوني خاصة « الإعلان العالمي لحقوق الإنسان » في سنة ١٩٤٨ ، وكذلك العهدين الحقوقيين الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

وكذلك السياسي والمدني التي صدرت عن الأمم المتحدة عام ١٩٦٦ ، أصبحت هناك قيم ومفاهيم ومعان جديدة تستند إلى منطق المواطنة وعدم التمييز والمساواة في كل التعاملات المجتمعية في نفس الدولة أو على الصعيد العالمي ،فهناك حقوق للبشر أينما تواجدوا تنظمها تلك المواثيق وتستند إلى التعامل بالتساوي مع أبناء البشر وبغض النظر عن الدين ، والعرق ، واللغة ، والجنس ، والأصل الاجتماعي ... إلخ .

وهذا ما أكدته العديد من دساتير مختلف الأقطار عندما أكدت على أن الجميع أمام القانون سواء ، فقد أصبح القانون هو الناظم في العلاقة ما بين المواطنين المتساويين الأحرار وأبعدت بذلك منطق توازنات القوى أو محاولة أخذ القانون باليد والتي كانت سائدة بالاستناد إلى وجود البنى العشائرية والقبلية ، فأصبح الذي يخالف القانون يحاكم أمام القضاء الذي يفترض فيه النزاهة والعدالة والاستقلالية بغض النظر عن موقع المتهم الوظيفي أو مكانته الاجتماعية أو أصوله الطبقية .

وأصبحت هناك أجهزة للدولة مثل « الشرطة والجيش » والتي تقوم وظيفتها الأساسية على حماية المواطن وأمن واستقرار وسيادة البلاد « الوطن » أيضا ، بغض النظر عن طبيعة الحزب السياسي الذي يحكم في الدولة ، فتلك الأمور لا تخضع لهذا الحزب الذي يتربع على سدة الحكم اليوم لأنه سيتغير غداً عن طريق مبدأ الانتخابات الدورية والتداول السلمي للسلطة في إطار التعددية الحزبية والسياسية التي أخذت مكانها بدلاً من التعددية القبلية والعشائرية ، بوصف الأحزاب السياسية تعبيراً راقياً عن قوى اجتماعية فاعلة في المجتمع ولكن بلغة سياسية .

ووجد المواطن نفسه بوصفه ذاتاً حقوقية مستقلة يرتبط بعلاقة قانونية وتبادلية بينه وبين الدولة تضمن حقوقه وتفرض عليه واجبات ، مستنداً إلى مضمون الحماية من أجهزة الدولة ومن القانون فهو ليس بحاجة إلى الانضواء في بنى قبلية أو عشائرية

للاحتماء الذاتي والحفاظ على أمنه الشخصي وذلك من خلال القضاء والقانون والشرطة وغيرها من الأجهزة التي من المفترض أن تضمن الأمن للجميع[1].

فرغم أن المواطنة جاءت نتاجاً تحولياً اجتماعياً واقتصادياً أساساً في إطار تفكك البنى القبلية والعشائرية وسيادة المواطن كوحدة اقتصادية وحقوقية مستقلة ، فإن ذلك تعزز من خلال منطق سيادة القانون وأجهزة حفظ الأمن الذاتي والعام في الوطن ، وبالتالي فلم ينبرِ أحد للتفكير في أدوات للحماية الذاتية ، بل انبرى الجميع للتفكير بالانخراط في أدوات تعبر عن مصلحة جمعية عن طريق الانضواء في حزب سياسي أو نقابة مهنية أو منظمة أهلية ، حيث يمارس فيها المواطن دوره وفاعليته ونشاطه ومشاركته في الحياة الاجتماعية الوطنية العامة على قدم المساواة مع الآخرين ، وما يميزه أصبح فاعلية دوره في تقدم المجتمع وليس أصله العرقي أو الاجتماعي أو الطبقي أو جنسه ذكراً كان أم أنثى .

وعليه فقد أصبحت المواطنة هي الآلية للحد من الصراعات الإثنية ، والعرقية، والاجتماعية ، والجنسوية ، على قاعدة مبدأي عدم التمييز والمساواة ، ولم يعد غريبًا أن تجد مجتمعاً متعدد الأعراق والأصول كفئة موحدة وفق منظومة من البنى القانونية والمفاهيم الاجتماعية والقيمية التي تشترط عدم التمييز والمساواة في الحقوق والواجبات ، الأمر الذي أنهى مفهوم العنصرية وأصبح مفهوماً مشمئزاً للإنسان ، وتعزز ذلك عبر كفاح شعوب ضد أنظمة استعمار من أجل إزالة نظام التمييز العنصري كما حصل في كفاح شعب جنوب إفريقيا ، وكذلك عبر حركة الحقوق المدنية والتي قادها مارتن لوثركنج في الولايات المتحدة الأمريكية والتي

---

(١) أبو رمضان محسن – ورقة عمل بعنوان « الديمقراطية قاعدة المواطنة والتسامح » قدمت في ورشة عمل نظمت من قبل «مركز هدف لحقوق الإنسان» – غزة – بتاريخ ٢١/ ١٠/ ٢٠٠٩ .

أفضت إلى إلغاء كل القوانين العنصرية بحق السود الذين كان التعامل معهم يتم بوصفهم كائنًا إنسانيًا من الدرجة الثانية أو الثالثة .

كما تم إلغاء العديد من القوانين والإجراءات التمييزية بحق النساء وأصبحنا نجد العديد من النساء يتبوأن مراكز قيادية في العديد من الأحزاب أو النقابات أو يصبحن أعضاء برلمان أو حتى رؤساء دول . واستطاعت الحركة النسوية العالمية تحقيق إنجازات رائعة على هذا الصعيد ، كما حققت فئات اجتماعية كانت محرومة ومقهورة العديد من الإنجازات على صعيد حقوقها ومنها الحركة العمالية على سبيل المثال وتعزز ذلك عن طريق المواثيق الدولية العديدة التي ضمنت حقوق العمال ومؤخراً انتصر الزعيم « لولا » في البرازيل وهو قائد عمالي ونقابي سابق وأصبح رئيساً للدولة البرازيلية .

لقد تحققت تلك الإنجازات الواردة جزءًا منها أعلاه بفضل مفهوم المواطنة ومنطق القانون وسيادته على قاعدة عدم التمييز والمساواة ، لكن مبدأ التسامح مبني أساساً على الحقوق أي حقوق البشر جميعاً والشعوب أيضا ، وكما هو الحال في الحديث عن الحرية حيث تنتهي عند الاعتداء على حرية الآخرين وأنه لا يمكن اعتبار أي شعب حر إذا استغل شعب آخر ، ينطبق ذلك أيضاً على مبدأ التسامح فالشعوب وحدها لها الحق الثابت وغير القابل للتصرف في تقرير المصير وهو حق كفلته المواثيق والقوانين الدولية .

وعليه ، فلا تسامح مع المعتدي الاستعماري الغازي الذي يريد قهر الشعوب والسيطرة على مقدراتها ونهب تلك المقدرات كما لا تسامح عند اعتداء دولة على دولة أخرى أيضاً ، فالتسامح ينتهي في هذه اللحظة ويصبح المطلوب هو قيام الشعب أو الدولة المستهدفة بالكفاح المشروع والعادل ضد الاحتلال والغزو

الاستعماري ، كما أنه وبعد انسحاب الاحتلال من البلاد التي كانت محتلة فإنه يجب عدم استخدام منطق التسامح عبر غض النظر عن التعويض الذي يجب أن يدفعه الاحتلال أو القوة الاستعمارية لقاء الدمار و الخراب الذي لحق بالوطن المحتل ؛ لأن العلاقة ما بين الدول ينظمها القانون الدولي وأن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للشعوب وحقها في تقرير المصير أيضا مبادئ غير قابلة للتصرف كفلها هذا القانون الدولي . وبالتالي فإن من الممكن أن يتم البدء بتفعيل مفهوم التسامح عند قيام الدولة المعتدية وبعد الانسحاب بتقدم التعويضات اللازمة والاعتذار ، من الممكن في هذه اللحظة أن يقوم الشعب الذي خضع للاحتلال بفتح صفحة جديدة من العلاقة مع الطرف المعتدي سابقاً ، وبالتالي فإن التسامح هي قيمة إنسانية وأخلاقية عليا تفترض المساواة بين أعضاء الجنس البشري وبين المواطنين في دولة ما وهي بلغة بسيطة عدم القيام بالثأر أو أخذ القانون باليد أو الاعتداء على شخص ، آخر يختلف في الرأي ، أو المعتقد، أو من جنس ، أو عرق أو دين آخر أو عدم القيام بالاعتداء على دولة ضعيفة فالمواطنين أمام القانون سواء ، وكذلك الدول متساوية في الحقوق أمام القانون الدولي .

إن هذا المنطق المدني والقانون ليس بالضرورة أن يتم تطبيقه في الواقع فالعالم والمنظمات والمؤسسات الدولية تخضع للطرف المهيمن والمسيطر اقتصادياً وعسكرياً وكذلك في حالة مجتمع ما فإن الحكم يُفرز أحياناً كثيرة لصالح الطبقة الاقتصادية الأكثر نفوذاً وسيطرة .

ولكن في الحالتين يجب الاستمرار بتبني مفهوم التسامح المبنى على الحقوق والحريات ويجب الاستمرار في الكفاح والذي يفترض أن يكون شرعياً وعادلاً من أجل تعديل تلك الموازين على قاعدة المواطنة والمساواة أمام القانون سواءً محلياً أو دولياً .

وفي الحالة الفلسطينية فقد استبشر المراقبون القانونيون والاجتماعيون خيراً بقدوم السلطة الوطنية وتشكيلها عام ١٩٩٤ ؛ لأنه ورغم إجحاف الاتفاق السياسي المجسد بأوسلو فقد رأي العديد من هؤلاء المراقبين أنه بالإمكان الاستفادة من الهامش الضيق المتاح في إدارة شؤون الحياة والبدء في تأسيس السلطة وفق مرتكزات قانونية كنواة للدولة الفلسطينية القادمة ، تلك المرتكزات التي كان يفترض بها تعزيز أسس سيادة القانون والفصل بين السلطات ومبدأ استقلال القضاء واحترام حرية وحقوق المواطنين وقضية التداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات الدورية .

إلا أننا ورغم الإنجازات الجزئية التي تحققت وجدنا العديد من الثغرات التي كتب العديد من المعلقين عليها وكأن الفلسطينيين في تلك التجربة فشلوا في اختبار الجدارة الذي يؤهلهم لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة وعصرية .

فعدم تحقيق تلك الأسس القائمة على الفصل بين السلطات واستقلال القضاء واستمرار سيطرة السلطة التنفيذية على السلطتين القضائية والتشريعية ، وعدم اتخاذ إجراءات من المحاسبة والمساءلة لهادري المال العام نتيجة سوء الأداء الإداري والمالي ، فقد أدى كل ذلك وغيره إلى فقدان ثقة المواطن بمرتكزات السلطة التي لم ترتق إلى طموحات هذا المواطن عبر تعزيز أسس الحكم الديمقراطي السليم المستند إلى القوانين والتشريعات . وعليه فقد سادت مفاهيم العشائرية والقبلية ومنطق أخذ القانون باليد في ظل تبهيت القضاء المدني وعدم إعطاء نماذج في المحاسبة بغض النظر عن موقع الشخص المخالف أو مكانته ، كما قامت الفاعليات السياسية إلى تقوية نفسها لحماية أعضائها وأصبحت الحقوق تنفذ عن طريق الواسطة ومدى القرب من صناع القرار وغابت مفاهيم الشفافية والمساءلة والمحاسبة ووضع الإنسان المناسب في المكان

المناسب وحلت محلها العلاقات الذاتية ومنطق الواسطة، كما جرت تعديات على ممتلكات المواطنين من شخصيات متنفذة، وعطل تنفيذ العديد من القرارات الصادرة عن المحاكم المدنية نتيجة نفوذ الأشخاص موضع الاتهام.

لقد أدت كل تلك الممارسات إلى خلق حالة من الاحتقان بين أوساط المجتمع الفلسطيني ؛لأن المواطنين لم يجدوا أمامهم نموذجاً لدولة سيادة القانون قائمة على مبدأي المساواة وعدم التمييز وقد تعززت تلك النزاعات القائمة على التقوية الذاتية سواءً العشائرية أو السياسية في ظروف الانتفاضة وجرى تقويض لمفهوم التسامح.

وتفجرت العديد من الصراعات العائلية كما توترت العلاقات الوطنية عدة مرات وعصف بمستقبل المجتمع الفلسطيني خاصة في ظروف صعبة يواجه بها آلة بطش احتلالية شرسة تستهدف جميع فئاته بلا تمييز.

هناك ترابط عضوي وثيق ما بين قيمة المواطنة وبين وجود مؤسسات للدولة راسخة البنيان وتسير وفق أسس ومبادئ القانون وتضمن حقوق المواطن عبر سلسلة من التشريعات والقوانين التي تنظم العلاقة ما بين المواطن كذات حقوقية وقانونية قائمة بذاتها وبين مؤسسات الدولة.

من الواضح أن هناك حالة من الإرباك في مؤسسات السلطة عبر عدم القدرة على تبني العديد من التشريعات التي تحافظ وتصون حقوق المواطنة، وإذا تم ذلك فإنه لا يتم بتطبيقها جراء استمرارية النظام الزبائني الذي يعتمد على الواسطة والعلاقات الفردية في ضمان الحقوق وفي الحماية الاجتماعية وذلك بدلاً من الآلية القانونية الملزمة للجميع تحت مبدأ « أن الجميع أمام القانون سواء ».

لقد زادت حدة التدهور فيما يتعلق بالمواطنة على ضوء حالة الانقسام التي تمت في منتصف حزيران / يونيو ٢٠٠٧ من حيث الفصل السياسي والجغرافي ما بين

الضفة الغربية وقطاع غزة وما صاحب ذلك من ضرب وحدة النسيج الاجتماعي وتجميد عمل المؤسسة واستبدالها بأدوات الاستقطاب المختلفة السياسية والإعلامية والجماهيرية كل باتجاه محاولة تحقيق نقاط في مرمى الخصم الفلسطيني في معادلة تم بها استبدال العدو المركزي المجسد في الاحتلال بالخصم الداخلي المجسد بالطرف السياسي المنافس .

لقد أصبحنا أمام انشطار عمودي وأفقي لمكونات السلطة التنفيذية والقضائية ، وقد تمت محاولة إحياء وتفعيل المجلس التشريعي لتمرير بعض القوانين والتشريعات عبر آلية التوكيل التي رفضت من منظمات حقوق الإنسان بسبب عدم دستوريتها ، كما تم استخدام هيئات م . ت . ف ، وخاصة المجلسين الوطني والمركزي واللجنة التنفيذية للمنظمة من أجل تبرير ممارسات وسياسات القوة السياسية المتنفذة في الضفة الغربية وفي م. ت .ف .

لقد أثر غياب المؤسسة الفلسطينية الجامعة سلبًا على آلية الحقوق والواجبات وأعاد المجتمع الفلسطيني إلى مرحلة ما قبل المؤسسة أي لمرحلة ما قبل الحداثة وأخذت الأبعاد الجهوية والمناطقية والعشائرية والفئوية والحزبية تتجدد على حساب جدلية العلاقة ما بين المواطن والحكم .

إن العمل على استعادة بناء المؤسسة الإدارية والتشريعية والسياسية الموحدة سيعيد ترميم الخلل الفادح الذي حصل والذي أدى إلى تقويض العديد من المكتسبات الديمقراطية المتواضعة وأبرزها الاعتقال السياسي والمضايقات على حرية العمل الأهلي واستقلاليته، حملات التحريض الإعلامي المتبادلة ،القيود على الحق بالرأي والتعبير والتجمع السلمي ... إلخ .

إن الحفاظ على المكتسبات الديمقراطية سيساهم في ترسيخ قيم ومعاني المواطنة

وسيعزز من مشاركة المواطن في الجمعيات الأهلية والنقابات والأحزاب السياسية وسيفعِّل من دوره في الرأي العام باتجاه مساءلة ومحاسبة السلطة التنفيذية تذليلاً لآليات الرقابة الشعبية وترسيخاً لمبدأ الحكم الديمقراطي السليم.

بدأت حكومة حركة حماس بفرض سلسلة من الإجراءات بحق تنظيم حركة فتح في قطاع غزة امتداداً للصراع السياسي العنيف بينهما ، فقد حظرت الأفراح العامة التي تتم بالشوارع والساحات العامة والتي تتضمن رفع أعلام وأغانٍ لصالح حركة فتح ، وقامت حماس بحملة من الاستجوابات لاعضاء فتح، وخاصة أعضاء المكاتب التنظيمية والأعضاء والكوادر الذين كانت تعتبرها حركة حماس الأخطر في إطار استهداف كوادر حماس وعناصرها إبان عام ١٩٩٦، عندما تعرضوا لحملة شرسة من الاعتقالات .

يفسر البعض أن العنف الشديد الذي مورس بحق أعضاء الأجهزة الأمنية وبعض المليشيات التابعة لحركة فتح أثناء فترة الحسم أو الانقلاب العسكري ، بالرسالة التي أرادت الحركة إرسالها بقوة لكافة الفاعليات الوطنية والسياسية والمجتمعية عبر العمل على فرض هيبتها وتعزيز مكانتها بأدوات القوة بين أوساط المواطنين ، كما أن درجة مواجهة الصلوات الجماعية وبعض المسيرات والمهرجانات الشعبية من حيث قسوتها تؤكد ذات التفسير أيضاً كما تم في ذكرى استشهاد الرئيس الراحل عرفات في تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠٠٧[١] .

كان هناك تفسير يشير إلى استهداف حركة فتح بما يشمل اتحاد النقابات العمالية وبعض المؤسسات غير الحكومية إلى أن وصل الأمر إلى استيلاء حماس على مقر

(١) المركز الفلسطيني لحقوق الانسان يدين منع المواطنين من الصلاة في الساحات العامة – المصدر السابق بتاريخ ٨/ ٩/ ٢٠٠٧.

اللجنة التنفيذية د م.ت.ف . في قطاع غزة واعتبار «هيئة العمل الوطني» التي شكلتها حركة فتح بمشاركة كافة القوى المنضوية في إطار م . ت . ف. في قطاع غزة بأنها هيئة غير شرعية ، حيث تم قمع مهرجان جماهيري كان مخططًا له في حزيران / يونيو ٢٠٠٨ بمناسبة ذكرى النكبة الفلسطينية ، وقد تم تفريق المهرجان في منطقة جباليا في شمال قطاع غزة .

وقد فرضت حكومة حماس على القوى التي تريد تنظيم تجمعات سلمية في أماكن علنية ضرورة الحصول على تصريح أو إذن ، وقد كانت تلك الحكومة أحياناً كثيرة تكتفي بقيام قادة القوى السياسية المعنية بتنظيم فاعليات شعبية بتبليغ قادة حماس بيوم ومكان الفاعلية ، إلا أن الهدف من وراء هذا القرار كان يرمي إلى إجبار القوى السياسية والاجتماعية والأهلية على الاعتراف بشرعية سلطة الحركة وحكمها الجديد في قطاع غزة .

وبغض النظر عن حالة الفعل ورد الفعل فإن العديد من كوادر وقيادات حركة فتح بمن في ذلك بعض القادة السياسيين تعرضوا للاستجواب والاستدعاء والاعتقال في إطار سياسة الرد على أداء حكومة الضفة الغربية والتي كانت تستهدف قادة وكوادر حركة حماس في سياق يتطلب فرض السيطرة ومنع أية قوة كامنة تؤدي إلى بلورة معارضة شعبية أو عسكرية مستقبلاً ، لهذا الطرف أو ذاك.

كما استهدفت حكومة حركة حماس النقابات المهنية والعمالية التابعة للسلطة السابقة في قطاع غزة برئاسة حركة فتح وبعض المنظمات الأهلية الموالية للحركة أيضاً تم الاستهداف بواسطة الإغلاق أو الاستبدال والإحلال أو تعيين مجلس إدارة جديد وتسريح العاملين والموظفين واستبدالهم بآخرين موالين لحركة حماس[1] .

(١) على حكومة حماس المقالة ومبرراتها وادعاءاتها بشأن استمرار اعتداءاتها والسيطرة على مقار الاتحاد ونقاباته – الحوار المتمدن – العدد – ٢١٢٤ ، بتاريخ ٩/ ١٢/ ٢٠٠٧.

وبطبيعة الحال فقد تم إغلاق المحطات الإذاعية المحلية التابعة للشخوص ذوي الصلة بحركة فتح وبالسلطة على قطاع غزة ،هذا إضافة إلى إغلاق فضائية فلسطين التابعة لسلطة الرئيس عباس والتحوط على أجهزتها وأثاثها ، وذلك مع انتهاء حركة حماس من السيطرة الميدانية والعسكرية على قطاع غزة، ولكنها أبقت على المحطات الإذاعية المحلية التابعة لتنظيمات أخرى مثل «الجهاد الإسلامي» و«الجبهة الشعبية» ، كما لم تسمح بالصحف الصادرة في الضفة الغربية والتابعة لسلطة فتح والرئيس محمود عباس من التوزيع في قطاع غزة ، في مرات متكررة .

لقد تمت هذه الآلية في إطار سياسة الفعل وردة الفعل حيث قامت حكومة الضفة الغربية برئاسة د. سلام فياض والأجهزة الأمنية التابعة للحكومة والرئاسة باتخاذ إجراءات مماثلة بحق الجمعيات الأهلية التابعة لحركة حماس عبر الإغلاق ومن خلال منع وجود مراسلين لفضائية الأقصى التابعة لحركة حماس إضافة لمنع توزيع كل من جريدتي «فلسطين» و«الرسالة» التابعتين لحركة حماس ناهيك عن استمرارية ظاهرة الاعتقال السياسي بحق عناصر وكوادر وقيادات حركة حماس في الضفة .

اتبعت وزارة الداخلية سلسلة من الإجراءات بحق الجمعيات الأهلية في قطاع غزة على خلفية حادث تفجير الشاطئ الذي تم في ٤/٨/٢٠٠٨ والذي استهدف عناصر من «كتائب عز الدين القسام» على شاطئ بحر غزة ، حيث قامت حركة حماس بآليات من ردة الفعل واتسمت بالرد السريع والمباشر عبر إغلاق عشرات المؤسسات التابعة لحركة فتح ومصادرة محتوياتها ، الأمر الذي عكس توجهاً لدى الحركة بالسيطرة على مؤسسات العمل الأهلي ، كما قامت بآليات تهدف إلى مزيد من التضييق على حرية العمل الأهلي فقد طالبت بقيام مجلس الإدارة بتعبئة نموذج « حسن السير والسلوك » ، كما طالبت العديد من الجمعيات بافتتاح باب العضوية

للجمعية العامة حتى يتسنى لحماس زج بعض الأعضاء داخل الجمعية العامة من أجل حسم نتيجة انتخابات مجلس الإدارة لصالح حماس ،لقد جرب ذلك بوضوح عبر تجربة «جمعية أصدقاء المريض» في حزيران / يونيو ٢٠٠٩ ، حيث تمت السيطرة على مجلس الإدارة بآلية التنسيب الجماعي للجمعية العامة الأمر الذي أدى إلى الإطاحة بمجلس الإدارة الموالي لحركة فتح واستبداله بمجلس إدارة جديد موال لحركة حماس بما يتضمن ذلك من السيطرة على كافة مرافق ومكونات وإمكانات الجمعية وبما يشمل التأثير لصالح الحركة « حماس» فيما يتعلق بطاقم العاملين والموظفين.

وقد أضافت وزارة الداخلية التابعة لحكومة حماس في غزة إجراءات بخصوص المنظمات الأهلية قضت بالرقابة الثقيلة إدارياً[1]،ومالياً على عمل تلك المنظمات وبفترات زمنية ليست بالقصيرة تحت حجج الشفافية والتأكد من مصداقية عمل وبنية وتركيبة وإدارة ومالية الجمعية الأهلية المعنية ،حيث من المناسب التفريق بين حق الحكومة في الرقابة ممثلة في الوزارة المختصة، والرقابة الثقيلة التي يتضح من خلالها أبعاد سياسية ، تهدف إلى تسقّط ثغرات وعيوب وسلبيات في عمل وأداء الجمعية الأهلية لتوسيع السيطرة على الجمعية المعنية أو إغلاقها .

وفي جانب آخر أصبح من الصعوبة بمكان قيام أية مجموعة تقترب من فتح أو بعض الفصائل الأخرى أو بعض المستقلين تسجيل لجمعية أهلية جديدة ،بالمقابل سهولة قيام أية مجموعة من حماس أو تابعة لها بتسجيل جمعية أهلية وفق قانون الجمعيات رقم ١/ ٢٠٠٠، إلى جانب ذلك قام بعض النشطاء العاملين في العمل

(١) استنكار سيطرة وزارة الداخلية بغزة على «جمعية أصدقاء المريض الخيرية» – المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتاريخ ١٧/ ٦/ ٢٠٠٩.

الأهلي ذوي العلاقة والصلة مع حركة حماس بمحاولة تشكيل جسم تنسيقي يضم بعض الجمعيات الأهلية « الإسلامية » في محاولة للتمكين والتقوية ومنافسته بعض المنظمات الأهلية وأطرها واتحاداتها وشبكاتها ، خاصة إذا أدركنا أن التجمعات الأخرى ذات وجهة علمانية وديمقراطية[1].

وفيما يتعلق بالحق في التجمع السلمي فقد أصبح هناك شرط بالحصول على إذن أو تصريح من أجل تنفيذ الفاعلية المحددة ، في الوقت الذي لم يكن ذلك موجوداً في السابق حيث كان يتم إعلام الشرطة فقط من أجل تنظيم السير والحفاظ على الأمن والسلامة العامة ، وليس الحصول على تصريح . إضافة لذلك فقد تم منع بعض الندوات واللقاءات في القاعات المغلقة خاصة تلك المتصلة بواسطة الفيديو كونفرس مع الضفة وذات اتجاه مرتبط بحركة فتح أو بالسلطة برئاسة أبى مازن ، حيث تم منع اجتماع دعا إليه «اتحاد الصحافة الدولية» في قاعة رشاد الشوا الثقافي في غزة بتاريخ ٩/ ١١/ ٢٠٠٩ وذلك بهدف تجميع مجلس إدارة نقابة الصحفيين في كل من غزة والضفة والعمل على وضع معايير أخلاقية لمهنة الصحافة[2].

لم تقابل منظمات المجتمع المدني وخاصة شبكة المنظمات الأهلية ومراكز حقوق الإنسان سلسلة التحركات الممارسة من قبل حكومة حماس بحق العمل الأهلي وحرية العمل النقابي والحريات العامة بصورة من السلبية، بل قامت بالتحرك مستخدمة آليات ووسائل تفاوضية مع صنَّاع القرار لدى حكومة حركة حماس ووسائل إعلامية عبر إصدار البيانات وأوراق الموقف وعقد الندوات وقد نجحت

(١) مؤتمر واقع المؤسسات الأهلية – آفاق وتحديات– شبكة فلسطين للحوار بتاريخ ٢/ ٧/ ٢٠٠٩.

(٢) الميزان يدعو للتحقيق بمنع فاعليات الاتحاد الدولي للصحفيين في غزة – الموقع الالكتروني www.samanews.org بتاريخ ٩/ ١١/ ٢٠٠٩.

نسبياً في وضع حد لسلسلة التحركات بحق المنظمات الأهلية ، حيث قام وزير الداخلية الشهيد سعيد صيام بإلغاء قرار حسن السير والسلوك ، كما تم افتتاح العديد من الجمعيات الأهلية التي كانت مغلقة بما شمل إعادة محتوياتها لأصحابها.

إضافة لنجاح منظمات حقوق الإنسان بتسليط الضوء على الحق في التجمع السلمي ورفض ظاهرة الاعتقال السياسي والمطالبة بزيارة المعتقلين ، حيث تم تحقيق بعض الإنجازات ولكن ليس إلى درجة الاختراق أو التحول النوعي بسبب ارتباط حالة الانتهاكات للحريات العامة لمنظومة حقوق الإنسان بحالة الاحتقان والتوتر السياسي بما يصاحبها من آتيات من الفعل وردة الفعل بين فريقي فتح «الضفة » وحماس « غزة » .

وبالتالي فنحن لم نصبح أمام وضع اعتيادى يتمثل في انتهاك سلطة عادية متوافق عليها وطنياً وديمقراطياً فيما يتعلق بالحريات وحقوق الإنسان التي ترتبط عادة بتجاوز مبدأ سيادة القانون ، بل أصبحنا في وضع جديد يبرر به الانتهاك والتجاوز تحت سقف الانقسام ودوامة ردود الأفعال والأفعال التي أصبحت قيمتي الحرية والديمقراطية هي التي تدفع فاتورتها في كل الوطن الفلسطيني .

وقد حاولت شبكة المنظمات الأهلية ومراكز حقوق الإنسان وبعض القوى السياسية التي تقع خارج دائرة كل من حركتي فتح وحماس ولكن المرتبطة بـ م . ت . ف. القيام بإطلاق حملة وطنية لحماية الحريات العامة واستعادة الوحدة الوطنية [(١)] بهدف تسليط الضوء على حالة الانقسام وآثارها الضارة على سجل الحريات وخاصة الاعتقال السياسي كظاهرة أصبحت عقبة أمام ملف المصالحة الوطنية

(١) في اللحظة نفسها الضفة وغزة تعلنان حملة فلسطينية للدفاع عن الحريات واستعادة الوحدة – صحيفة الرأي – بتاريخ ١٥/ ٩/ ٢٠٠٩.

إضافة إلى تجاوزها التقاليد والأعراف الوطنية الفلسطينية .

لم تقتصر الانتهاكات والتجاوزات على الحريات العامة ( إعلام ، منظمات أهلية ، تجمع سلمي ... إلخ ) ، بل تعدى الأمر ذلك ليطال الحريات الشخصية فيما يفسر بالانتقال من مرحلة « الحمسنة » أي السيطرة من قبل حركة حماس على مكونات الحكم إلى « الاسلمة» أي فيما يتعلق بإدخال بعض الإجراءات والتشريعات في سياسة متراكمة تدريجية تهدف إلى صبغ المجتمع بصبغة « ثقافة إسلامية » ، أو ما يعرف باسم « الإمارة الإسلامية » في قطاع غزة .

**مؤشرات الأسلمة :**

برز ذلك بوضوح من خلال قرار رئيس مجلس العدل الأعلى وهو الهيئة التي تشكلت على أنقاض مجلس القضاء الأعلى في السلطة السابقة في غزة ، بإلزام المحاميات بالترافع أمام القضاة بالمحاكم وهن بالزى الشرعي « الحجاب» . كما أصدرت وزارة التربية والتعليم قراراً شبيهاً فيما يتعلق بالفتيات بالمدارس عبر إلزامهن بلبس الزى الشرعي « الحجاب » ، ضمن آلية تفصل المدارس التي ترتادها طالبات عن المدارس التي يرتادها طلاب ، وبما لا يسمح للمدرسين الذكور بالتدريس للطالبات الإناث .

كما قامت الحركة عن طريق بعض نشطائهم بإطلاق «حملة الفضيلة » ، عبر إلزام الذكور بالسباحة في زى معين ، ومراقبة سباحة النساء اللواتي يجب أن يسبحن في زى معين أيضاً وفق الأصول « الشرعية والإسلامية »، هذا إضافة إلى محاولة تمرير «قانون العقوبات» بالمجلس التشريعي ، والذي تم سحبه على ضوء اعتراض منظمات حقوق الإنسان كما سبق وذكرنا والذي كان يتضمن إجراءات ومواد تحوى السيطرة الذكورية على المرأة في إطار إعطاء الحقوق الواسعة للذكور على حساب الإناث إضافة

إلى سلسلة من الإجراءات الخاصة بمراقبة الهواتف النقالة وأجهزة الكمبيوتر في إطار محاولة الحفاظ على أخلاق «الشريعة الإسلامية»، ومنع الرذيلة[1].

لوحظ تراجع حكومة حركة حماس عن القرارات في كل مرة تنشط بها منظمات المجتمع المدني ومراكز حقوق الإنسان وبعض القوى السياسية « الديمقراطية » أو علمانية التوجه، حيث تم التراجع عن قرار مجلس العدل الأعلى بخصوص زى المحاميات، وكذلك الأمر فيما يتعلق بزي الفتيات في المدارس، الأمر الذي يشير إلى استجابة حركة حماس لبعض المنظمات المدنية والحقوقية، خاصة في إطار إدراك الحركة لقوة العلاقة التي تربط منظمات المجتمع المدني بالأوساط الحقوقية الدولية، وفي ظل انتشار مفاهيم الحريات الشخصية المرتبطة بقوى الديمقراطية وحقوق الإنسان، وفي إطار رغبة حركة حماس إعلان نفسها أنها تمثل « الإسلام الوسطى » حيث تميز نفسها عن القاعدة وغيرها من المنظمات الأصولية المتطرفة، حيث أصبحت حركة حماس معنية، بعد توليها للحكم في غزة أن تخرج ذاتها من دائرة « الإرهاب » وفق التصنيف الأمريكي واللجنة الرباعية الدولية، لكي تستطيع كسر الحصار والعزلة عن نفسها وعن قطاع غزة وتصبح لاعباً شرعياً معترف به دولياً الأمر الذي لا يستقيم مع إثارة منظمات حقوق الإنسان في هذه الحالة واستدراج مواقف منها تعتبر بها تصرفات وقرارات الحركة مساً بالحريات الشخصية والعامة[2].

من الواضح أن سياسة حماس في غزة تخضع لسلم الأولويات والتدرج في إطار محاولة فرض نموذجها المرتبط بمنهجها كحركة تصنف على أنها من حركات

---

(١) حماس تطلق « حملة الفضيلة في غزة » موقع الكتروني « إذاعة هولندا العالمية » – بتاريخ ٢٩/١٠/٢٠٠٩.

(٢) مؤسسات حقوقية : فرض الحجاب على المحاميات في غزة اعتداء على الحريات – قناة الأخبار اليومية، بتاريخ ٢٣/٧/٢٠٠٩.

الإسلام السياسي ، وهي وثيقة الصلة بحركة الإخوان المسلمين، فهي تريد تغليف المجتمع وبصورة تراكمية تدريجية من أجل امتصاص نقمة أية ردود الفعل باتجاه موجه يشير إلى الحكم الإسلامي أو فكرة « الإمارة »، وهي تفحص ردود الفعل على قراراتها فإذا كانت عنيفة وقوية ويمكن أن تخلق لها أزمة محلية أو في الأوساط العربية أو الدولية فتقوم بالتراجع المحسوب والمنظم ، أما إذا كانت ردود الأفعال بسيطة فقد تتمسك حماس بمواقفها.

فهي تراجعت شكلاً عن قرار إلزام المحاميات بالترافع وفق « الزى الشرعي »، إلا أنه بسبب طبيعة المجتمع المحافظ، أصبحت الفتيات يلزمن أنفسهن بذلك وبصورة طوعية ، وهذا ما حصل بالنسبة إلى زى فتيات المدرسة ، حيث هناك التزام شبه طوعي ومن العائلات أيضا خوفاً من خلق المشاكل للطالبة « الفتاة » مع مجتمع ينظر بحساسية تجاه المرأة ، إلا أن عملية فصل مدارس الإناث عن مدارس الذكور استمرت ، حيث استطاعت الحركة امتصاص ردود الفعل هنا .

أما فيما يخص حملة الفضيلة على الشاطئ ، فقد تم تطبيقها بصورة غير لافتة للنظر وترجمتها عملياً عبر التزام المواطنين بصورة طوعية وخوفاً من خلق مشاكل مع الشرطة بما يصاحب ذلك من إهانات قد يتعرض لها الشخص المصطاف سواء أكان ذكراً أم أنثى الأمر الذي أدى إلى الالتزام الطوعي سواءً بدافع القناعة أو خوفاً من الإهانة كما سبق وأشرت[١] .

لقد ساعد حكومة حماس في تطبيق قراراتها باتجاه الأسلمة التدريجية الطابع المحافظ لمجتمع قطاع غزة إضافة إلى عدم الاستعداد لتحمل الإهانة في ظل الهيبة

(١) من وقائع ورشة عمل نظمت مع مجموعة شبابية منتقاة – معهد دراسات التنمية IDS ، بتاريخ ١٥/١٠/٢٠٠٩.

التي تفرضها الحركة في تجاربها السابقة سواءً بحق القوة السياسية المنافسة « فتح » أو بحق بعض العائلات والمربعات الأمنية، والتي تركت ذكرى صعبة في ذهن المواطنين دفعتهم لتجنب التصادم مع الحكم القائم والتكيف مع الحالة الجديدة معززة تلك الحالة مع المفاهيم المحافظة والتي تطبع منظومة الثقافة والعادات والتقاليد في قطاع غزة .

وبالمحصلة فقد تراجع دور منظمات المجتمع المدني من الطابع الهجومي والمبادر الذي كان قائماً قبل حالة الانقسام والذي كان يتضمن آليات من الضغط والمناصرة والتأثير في التشريعات والقوانين إلى الطابع الدفاعي الذي أصبح به المجتمع المدني مضطراً للدفاع عن بقاء كينونة عمل منظمات المجتمع المدني وحماية حقها في الاستقلال والعمل وكذلك الحق بالتجمع السلمي والنقد والتعبير والصحافة الحرة وذلك بسبب تداعيات حالة الانقسام على كل مكونات المجتمع المدني والمكتسبات الحقوقية والديمقراطية .

وقد عمق من حالة الدفاع طبيعة الحكم الجديد الذي اتسم بحكم حركة واحدة دون مشاركة قوى سياسية أخرى ، وبانعدام آليات الرقابة والمحاسبة والشفافية أي في إطار تعطل البنى التشريعية التي تتضمن الرقابة والتشريع ، وفي أجواء من الاحتقان والتوتر كرستها آليات الفعل وردة الفعل في إطار من الاستنزاف الداخلي بين كل من حكومتي رام الله وغزة .



# أثر الحكم الجديد على البنية الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة

لا يمكن تحميل حركة حماس وحدها وإدارتها لشؤون الحكم في قطاع غزة وبصورة مطلقة بعد منتصف حزيران/ يونيو ٢٠٠٧ المسؤولية المباشرة وراء تدهور معدلات النمو الاقتصادي وتراجع مستوى المعيشة وازدياد معدلات الفقر والبطالة بصورة غير مسبوقة،فقد كان للحصار الذي فرض على قطاع غزة وبصورة مشددة بعد حزيران / يونيو٢٠٠٧ ، دوراً هاماً وبارزاً في إفراز النتائج الخاصة به ، حيث ارتفعت معدلات الفقر إلى ٨٠٪ من عدد الأهالي، وأصبحت النسبة المذكورة تحصل على مساعدات إغاثية وإنسانية وبصورة منتظمة من وكالة الغوث «الأونروا» وغيرها من المنظمات الإنسانية الدولية والمحلية ،كما أن ٤٠٪ من المواطنين أصبحوا يعيشون تحت خط الفقر الشديد ووصلت نسبة البطالة إلى ٣٧٪من حجم القوى العاملة ، كما ارتفعت معدلات الإعالة من ١-٥ قبل عام ٢٠٠٦ وإلى ١ / ٨ بعد الحصار المشدد في منتصف حزيران / ٢٠٠٧[1] .

وقد كان من نتائج الحصار إغلاق حوالي ٤٠٠٠ مصنع لم يبق منها سوى ١٥٠ تعمل بطاقة إنتاجية لا تتجاوز الربع بسبب نقص المواد الخام والمستلزمات

(١) راجع تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تشرين الأول/ أكتوبر٢٠٠٨ عن حالة الفقر في قطاع غزة حيث صنَّف الأسرة المكونة من ٥ أفراد والتي تحصل على دخل شهري أقل من ٢٢٢٥ شيكل بأنها تعيش تحت خط الفقر العام أمام التي تعيش على دخل شهري أقل من ١٦٥٠ شيكل شهرياً بأنها تعيش تحت خط الفقر الشديد.

الضرورية لعملية الإنتاج، كما توقفت بصورة تامة أعمال المنشآت والمباني والأرصفة والبنية التحتية جراء عدم إدخال الأسمنت والحديد والحصمة وغيرها من المواد اللازمة لعملية البناء . وقد تعمقت هذه الأزمة جراء العدوان الوحشي والذي استمر ٢٣ يومًا مارسته قوات الاحتلال ضد المواطنين والبنية التحتية في قطاع غزة ، بين نهاية ٢٠٠٨ وبداية ٢٠٠٩ ، تحت عنوان عملية « الرصاص المصبوب ».

حيث أدى العدوان إلى الحاجة الماسة لإعادة بناء وإعمار - بصورة جزئية أو كلية - أكثر من ٤٠ ألف منشأة ما بين منزل، ووزارة، ومقر شرطة ، ومسجد ، ومدرسة، ومستشفى ، ومرفق عام ، حيث ما زال هناك ٥٠٠ أسرة يعيشون بالعراء وداخل الخيام المنفذة من الهيئات الدولية كالصليب الأحمر واليونسيف والأونروا بانتظار عملية إعادة الاعمار والتي مازالت مجمدة بسبب استمرارية الحصار وعدم جدية المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل لفك الحصار والسماح بإدخال المواد الخام هذا رغم المؤتمرات الدولية التي عقدت وأبرزها مؤتمر شرم الشيخ في نهاية شباط/ فبراير٢٠٠٩ والذي خصص ٤ مليار دولار لإعادة إعمار القطاع لم يصل منهم دولار واحداً إلى الآن في إطار تبرير ذلك بالانقسام والخلافات الفلسطينية وعدم رغبة أي طرف في إعطاء الشرعية للطرف الآخر، الأمر الذي أبقت هذه المسألة الإنسانية والحيوية والضرورية في إطار الأزمة ، ودون التفعيل [(١)].

يشار هنا إلى أن إسرائيل كانت قد ألغت الكود الجمركي الخاص بقطاع غزة حيث تكدست أطنان من البضائع في الموانئ الإسرائيلية ، وقد أدى ذلك إلى خسائر كبيرة لرجال الأعمال والقطاع الخاص . كما تم إعلان قطاع غزة ككيان معادٍ في ٢٠٠٧/٩/١٩ من قبل الحكومة الإسرائيلية ، بما يترتب على ذلك من عدم تحمل

(١) الصوراني، غازي – المرجع السابق .

إسرائيل لأية تبعات اقتصادية ومعيشية للمواطنين الفلسطينيين ، وبطبيعة الحال فإن هذا الإعلان (كيان معادٍ) لا يستطيع أن يلغي المسؤولية القانونية الدولية على دولة الاحتلال تجاه التسبب في أية مضاعفات أو أزمات إنسانية في القطاع ، خاصة وأن إعادة الانتشار أو الانسحاب أحادي الجانب الذي تم في آب/ أغسطس ٢٠٠٥ لم يلغ مسؤولية إسرائيل القانونية على القطاع بحكم نصوص اتفاقية جنيف الرابعة ، خاصة وأن الاحتلال قد انسحب من التجمعات السكانية في داخل القطاع وإن أبقى السيطرة الأمنية له على الحدود وعبر التحكم بالمخارج والمداخل ،محولاً القطاع إلى سجن كبير محكم السيطرة عليه وتحت مرمى الاستهداف العسكري المستمر لإسرائيل ، كما أثبت العدوان الأخير على القطاع.

إذن كان للحصار دور بارز في مضاعفة الأزمة الاقتصادية والإنسانية في قطاع غزة ، حيث توفى مئات من المرضى جراء التأخر في تحويلاتهم الطبية للخارج وحرم مئات الطلبة من الالتحاق بمقاعدهم الدراسية في الجامعات خارج القطاع،كما تم تعميق عملية الانقسام الجغرافي عدا السياسي مع الضفة الغربية .

كل ذلك بسبب شروط «الرباعية» غير العادلة التي فرضت على الحكومة الفلسطينية العاشرة وعلى حكومة الوحدة الوطنية فيما بعد على أثر توقيع «اتفاق مكة» والتي اشترطت قيام الحكومة الفلسطينية بالاعتراف بإسرائيل وإدانة العنف والاعتراف بالاتفاقات الموقعة بين المنظمة وإسرائيل، حيث تم تجاوز إرادة المواطن وقرار صندوق الاقتراع في إطار ازدواجية معايير واضحة، خاصة إذا أدركنا عدم وجود أية شروط على الحكومات الإسرائيلية والتي مازالت جميعها تتنكر لحقوق شعبنا وخاصة حقه في تقرير المصير، كما تستمر في الأنشطة الاستيطانية وبناء جدار الفصل العنصري وتهويد القدس وإقامة نظام من المعازل و الكانتونات ،كما تتنكر

الحكومات الإسرائيلية حتى لشروط «خرطة الطريق» المجحفة بحق شعبنا وقضيته العادلة، والتي سبق أن تحفظ شارون عليها من خلال وضع ١٤ تحفظًا تجاهها .

وعليه فقد كان جراء سياسة الحصار اضطرار حكومة حماس في غزة « التشريع » لسياسة العمل بالأنفاق في مدينة رفح على الحدود ما بين مصر وقطاع غزة ، حيث تم إدخال معظم المواد اللازمة استهلاكياً والتي بحاجة لأن يستخدمها المواطن الفلسطيني ، وبدأت أسواق القطاع تمتلئ بالبضائع المصرية ، وتقلصت البضائع والمنتجات الإسرائيلية، وإذا كانت الأنفاق قد غطت مساحة كبيرة من الاحتياج الاستهلاكي لدى المواطن في القطاع إلا أنها لم تساهم في إدخال المواد اللازمة لعملية الإنتاج والتنمية بسبب صعوبة ذلك لوجستياً ،و بالتالي بقيت أزمة الإنتاج وإعادة الإعمار تراوح في مكانها .

حسب التقديرات لبعض الاقتصاديين المتابعين [١] فإن حوالي ١٢٠٠ نفق يعمل بها ما يقرب من ٢٥ ألف موظف ما بين من يعد الأجهزة والأدوات ومن يقوم بسحب البضائع داخل النفق ومن يقوم بعملية النقل والبيع والتسويق والتخزين ، وأعمال الصيانة ... إلخ .

ثمة عدد كبير من الأطفال يعملون داخل الأنفاق جراء سوء المعيشة والبطالة والفقر والحاجة إلى العمل ، حيث يعملون في ظروف قاسية بدون ضمانات صحية أو تأمين اجتماعي جراء الضرر الذي قد يلحق بهم ، بسبب الطبيعة المجازفة للعمل في هذا المجال الذي يتعرض بين الفينة والأخرى لاستهداف من قبل الطائرات الحربية الإسرائيلية، ويذكر أنه قد استشهد ما يقارب ١٤٥ شخصًا جراء انهيار الأنفاق أو جراء القصف الإسرائيلي ، الأمر الذي رفع بعض أصوات منادية بحقوق الإنسان

(١) الصوراني ، غازي – ورقة حول انفاق رفح وآثارها الاقتصادية – الحوار المتمدن العدد ٢٤٩٥ بتاريخ ١٤/ ١٢/ ٢٠٠٨.

لمراعاة الجانب الحياتي والإنساني والعمل على ترشيد سياسة الأنفاق بما أنها أصبحت شبه علنية ، خاصة إذا أدركنا أن بلدية رفح تقوم بالترخيص للنفق بمبلغ يقدر ب ١٠ آلاف شيكل مقابل إدخال الكهرباء داخله ، كما أن هناك آلية ضريبة منتظمة على باب خروج البضائع من الأنفاق تحصل بموجبها الحكومة على نصيبها وفق معايير ومقاييس محددة.

في الوقت الذي كان لسياسة وآلية الأنفاق ما يبررها باتجاه مقاومة الحصار والاضطرار بهدف إدخال البضائع الضرورية للمواطن الفلسطيني إلا أنها تركت تداعيات سلبية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية [١].

فقد نمت شريحة من التجار مستفيدة من التجارة الرابحة الجديدة ، حيث يوجد فرق شاسع في سعر السلعة ما بين عملية شرائها من الأسواق المصرية وصولاً لتسويقها إلى المواطن المستهلك في قطاع غزة ، يعود هذا الفرق بطبيعة الحال لمجموعة من التجار المحتكرين ذوي الصلة مع الحركة السياسية النافذة والمسيطرة في قطاع غزة ، حيث من الصعوبة أن يسمح لأيٍ كان بالعمل في الأنفاق إلا لشخوص موافق عليهم رسمياً على المستوى السياسي والإداري.

لقد أبرزت سياسة الأنفاق حالة من الاقتصاد غير الرسمي أو غير المنظم أو الاقتصاد الأسود الغير مؤسس أو المضبوط، وإن كان مضبوطًا فإنه لا يتم بآلية شفافة وواضحة كما أدت إلى نمو شريحة مستفيدة من هذه التجارة الرائجة الأمر الذي أبرز نخبة اقتصادية من التجار جديدة وذلك بدلاً عن الشريحة التجارية السابقة التي كانت مرتبطة بأركان النظام السابق بالسلطة الفلسطينية بالقطاع ،

(١) صغار يبحثون عن لقمة العيش بين كثبان ساخنة – أشباح أنفاق غزة يلاقون حتفهم مقابل أقل من ٥٠ دولارًا – وكالة معاً الإخبارية - بتاريخ ٢٩/ ٧/ ٢٠٠٩.

والذين كانوا يتحكمون في معابر القطاع وباحتكارات لأصناف من المواد أدرت عليها أموالاً طائلة على حساب السواد الأعظم من الفقراء حيث كانت موارد (البترول والأسمنت والحصمة) محتكرة لهؤلاء التجار بالتنسيق مع قيادات نافذة من الأجهزة الأمنية التابعة لسلطة فتح السابقة في قطاع غزة .

وإذا كانت ثمة منفعة للاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة عبر إدخال المواد الاستهلاكية الممنوعة من قبل إسرائيل بفعل سياسة الحصار ، فإن أحد أهداف الحصار كمنت في فك عرى العلاقة الاقتصادية بين قطاع غزة وإسرائيل وبالمقابل قذف قطاع غزة بتبعاته الاقتصادية والإنسانية على مصر والبلدان العربية في محاولة للتملص من مسؤوليات إسرائيل بحكم «وثيقة جنيف الرابعة» وبالمقابل تصدير أزمة القطاع عزبياً ، في محاولة لحرف الأنظار عن سياسة الاحتلال بوصفه الذي يتحمل المسؤولية المباشرة وراء الحصار وكل التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية المتولدة عنه في قطاع غزة .

وفي الوقت الذي شكل إدخال المواد الاستهلاكية حاجة للمواطن الفلسطيني فإن السوق المصرية في رفح والعريش قد استفاد ايضاً من خلال إدخال العملة الصعبة « الدولار » من القطاع الذي بموجبه يتم شراء السلعة أو المنتج من السوق المصرية الأمر الذي ساهم بتفعيل السوق المصري وخاصة في كل من العريش ورفح .

من هنا ففي الوقت الذي أثرت به قلة من التجار ذوي الصلة السياسية مع القوة السياسية النافذة بالحكم بالقطاع فإن هناك حالة من الاسترقاق للفقراء وخاصة الأطفال الذين يعملون في الأنفاق بظروف وشروط صعبة وقاسية دون ضمانات صحية أو حقوقية أو اجتماعية[1] .

---

(١) من وقائع ورشة عمل نظمت مع مجموعة شبابية منتقاة – معهد دراسات التنمية IDS ، بتاريخ ١٥/١٠/٢٠٠٩.

وبصدد سياسة الحكومة في غزة تجاه الفقر، فلم نسمع عن خطط وسياسات تساهم في تمكين الفقراء وتوفير آليات من الضمانات والحقوق لهم مثل إقامة صناديق التشغيل أو بلورة سياسات تنموية تساعد في نقل الفئات الاجتماعية الضعيفة من مرحلة الإغاثة إلى التنمية الإنتاجية، كما لم نعلم بأن الموازنة العامة كان قد خصص جزء منها لصالح التشغيل وآليات لمكافحة الفقر، كما لم تظهر إرهاصات لبلورة تشريعات أو قوانين تحاول توفير شبكة حماية اجتماعية لصالح الفقراء والعاطلين عن العمل.

ربما هناك ظروف سياسية معقدة مثل الحصار والانقسام وعدم استعداد حكومة الضفة الغربية للتعامل مع حكومة غزة، إلا أننا لم نر في غزة سياسة ما تساهم في حماية الفقراء أو تدمج ما بين مخرجات التعليم ومدخلات التنمية.

وبالتالي فقد بقيت الهوة واسعة ما بين شريحة جديدة مستفيدة من الحكم الجديد اقتصادياً وبما يترتب على ذلك من مكانة اجتماعية واستبدال وإحلال عن الشريحة القديمة التي كانت مرتبطة بحكومة فتح بالسابق في قطاع غزة، وبقى الفراغ الكبير يتم تعبئته من قبل «الأونروا» والتي تغطي مساحة كبيرة من المحتاجين في القطاع يصل إلى ٨٠٪ من عدد السكان وخاصة من اللاجئين الفلسطينيين وهم الذين يعيشون تحت خط الفقر والذين يتلقون مساعدات إغاثة منتظمة من «الأونروا»، هذا إضافة إلى الخدمات المقدمة لآلاف الطلبة والمرضى في المدارس والعيادات التابعة للأونروا.

كما استمرت المنظمات الدولية سواءً التابعة للأمم المتحدة أو تلك غير الحكومية بتقديم الخدمات في مجالات مختلفة للسكان في قطاع غزة علماً بأن طابع الأنشطة التي تقوم بها تلك المنظمات خاصة بعد انتهاء العدوان على قطاع غزة في نهاية كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩، حيث اتسم عمل تلك المنظمات بالطابع الإغاثي الخدماتي

عبر توزيع كوبونات لحصص غذائية ومواد تنظيف وأغطية ،إضافة إلى خلق برامج تساهم في فتح فرص العمل بصورة مؤقتة من خلال مشاريع تنظيف الشوارع مثلاً الأمر الذي أدى إلى انتباه المنظمات الأهلية والمحلية الفلسطينية التي بلورت ورقة موقف صادرة عن «شبكة المنظمات الأهلية» وقد عممتها على المنظمات الدولية غير الحكومية المنضوية في إطار تجمع تنسيقي غير حكومي دولي يحمل اسم « AIDA » وذلك في آب/ أغسطس ٢٠٠٩ .

**تضمنت ورقة الموقف مطلبين لتلك المنظمات :**

١. عدم التركيز على المشاريع الإغاثية الخدمية والتي تعمق الاتكالية، ولا تساهم بالتنمية الإنتاجية .

٢. ضرورة قيام المنظمات الدولية غير الحكومية بالتنسيق والتشاور والتعاون مع المنظمات المحلية الأهلية ذات الخبرة ودروس التعلم ، محذرين من سياسة إحلال المنظمات الدولية غير الحكومية محل المنظمات الأهلية بما يترتب على ذلك من مخاطر ستؤدي - إذا ما استمرت - إلى تجفيف المنابع المالية للمنظمات الأهلية وزج عشرات الموظفين بها في صفوف العاطلين عن العمل ، كما تضمنت ورقة الموقف مطالبة المنظمات الدولية بتفعيل نداءاتها القائمة على الضغط والمناصرة والتأثير باتجاه رفع الحصار عن قطاع غزة وتحميل إسرائيل مسؤولية ما يترتب عليه من أزمات إنسانية ذات طابع اقتصادي واجتماعي .

وفي الوقت الذي عمق الحصار والانقسام من حدة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة إلا أنه وبصورة ربما تكون غير مقصودة أو مباشرة ساهمت في فتح فرص عمل في إطار القطاع الحكومي فهناك حوالي ٧٥ ألف موظف يتقاضون رواتب من حكومة د. فياض بالضفة الغربية ، وهناك ٥٠ ألف موظف

يتقاضون رواتب من حكومة هنية في قطاع غزة ، الأمر الذي أدى إلى توفير فرص عمل لحوالي ١٢٥ ألف موظف في قطاع غزة يساهمون بصورة نسبية في توفير مقومات المعيشة الأساسية لدى أسرهم وبتفاوت نسبي .

إلا أن استنكاف الموظفين في الوظيفة العمومية أو جزء كبير منهم عن العمل وهم الذين يتقاضون رواتبهم من حكومة فياض بالضفة الغربية قد أدى إلى إفراز أزمات اجتماعية عبر الجلوس بالبيت وعدم استثمار وقت الفراغ وإهدار الخبرات المتراكمة بالعمل وترسيخ آلية الاتكالية والانكفاء على الذات والإحباط وبما يترتب على ذلك من مشكلات أسرية واجتماعية، كما أدى إلى البحث عن وظائف جزئية بديلة ، كالعمل وبصورة جزئية في بعض المنظمات غير الحكومية أو بالتجارة أو بالسياقة العمومية، أو بإعطاء دروس خصوصية....إلخ هذا إضافة إلى إحلال نمط من الحياة الاتكالية غير الجادة ومظاهر من اليأس وتراجع قيم العمل والإنتاج.

وباستثناء تلك الشريحة المحدودة الذي يحسب جزء منها على الطبقة الوسطى وهم شريحة المدراء العامين ووكلاء الوزارة وربما الدوائر أيضاً ، ويضاف إليهم شريحة المحامين والأطباء ومدرسي الجامعات والكتاب والصحفيين فإن التقسيم الاجتماعي والطبقي أصبح محصوراً في شريحة سياسية واقتصادية تملك مفاتيح الإدارة والأمن وبالتالي الاقتصاد في مقابل سواد أعظم من الفقراء يصل إلى حوالي ٨٠٪ من عدد السكان ، حيث لوحظ أن الشريحة التجارية الجديدة المدعومة سياسياً أصبحت متنفذة اقتصادياً من خلال شراء الأراضي وهي تجارة رابحة بصورة كبيرة في قطاع غزة ، حيث محدودية مساحة الأرض في كثافة سكانية هي واحدة من الأكثر في العالم ، إضافة إلى شراء بعض المرافق العامة مثل فندق « الكومودور » على

شاطئ البحر في غزة ، هذا إضافة إلى شبه احتكار تجارة السوق المالي لفئة من التجار ذوي صلة وعلاقة مع الحكومة في قطاع غزة ، خاصة إذا ما أدركنا أن حركة حماس كانت قد أسست لعلاقة واسعة مع التجار على اختلاف قطاعاتهم ( أراضي ، سوق مالي، مستهلكات، ملابس ، أحذية ... إلخ ) منذ فترة طويلة في إطار سياستها الرامية إلى كسب العديد من فئات المجتمع ، وفي سياق اعتمادها على شريحة التجار مالياً ولوجستياً في مواجهة الحصار لتوفير الموارد الضرورية اللازمة لمد حركة حماس بأسباب البناء والنهوض والاستمرار[1].

وفي سياق المفاعيل المتولدة عن الحكم الجديد في قطاع غزة بقيادة حركة حماس بعد حزيران / يونيو ٢٠٠٧ ، فقد تبلورت نخبة جديدة ليس فقط على صعيد الحكم و الإعلام والأمن والسياسة بل أيضاً على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي بما يترتب على ذلك من مكانة ومميزات اجتماعية تفرضها اشتراطات وقوانين العلاقة مع أية سلطة قائمة ، و في المقابل تراجع النخبة التي كانت سائدة ومستفيدة من الحكم القديم في قطاع غزة بقيادة حركة فتح ، حيث انسحب من القطاع المئات من العناصر المرتبطة بالحكم القديم سواءً إلى رام الله أو القاهرة لأن النفوذ السياسي وربما الوجودي كان مرتبطًا عضوياً بالسلطة القديمة ، الأمر الذي دفعهم لعدم الاستمرار ومغادرة القطاع جراء التحول الناتج عن سيطرة حركة حماس على قطاع غزة .

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن النخبة الجديدة سواءً التي أصبحت بالحكم أو التي ارتبطت به ، هي من الشريحة القيادية المتنفذة في حركة حماس ، وكانت معروفة كرموز سياسية أو أمنية أو إعلامية كما كان جزء لا بأس به من النخبة الجديدة

(١) اقتصاديون ورجال أعمال بغزة يؤكدون بأن الانقسام أدى لتدهور الاقتصاد الفلسطيني بشكل تام والحل يكمن في المصالحة – الموقع الالكتروني www.samanews.com بتاريخ ١٧/٧/٢٠٠٩.

متحدراً من أصول اجتماعية كادحة في بداية حياته السياسية ، حيث احتضنته حركة حماس ونما وتطور معها وتوفرت له الفرصة في التبوء مكانة قيادية في إدارة الوزارات والأجهزة الأمنية بعد نتائج الحسم « الانقلاب » العسكري على قطاع غزة .

لقد تعرض جزء من النخبة الجديدة إبان السلطة القديمة إلى حالة من الاضطهاد والتنكيل الأمني كما تعرض جزء آخر من النخبة في المستوى الأدنى إلى حالة من الاضطهاد الطبقي والاجتماعي والتهميش ، حيث وجدوا ضالتهم في حركة حماس بالوقت الذي لم يستطع اليسار أن يشكل بديلاً حيث بقي متشرذماً ومرتبطاً بالبنية البيروقراطية والإدارية للسلطة بقيادة حركة فتح ، هذا إلى جانب استمرارية تراجعه عن الأجندة الاجتماعية ( الفقر ، الغلاء ، الفساد، هدر المال العام ... إلخ ) لصالح أولوية التحالف الوطني مع حركة فتح ، في تجاوز لفهم المرحلة الجديدة التي نشأت عن اتفاق أوسلو والتي تداخلت بها المهمات الاجتماعية والحقوقية مع المهمات الوطنية والسياسية ، علماً بأن الأدبيات السياسية للقوى اليسارية كانت تؤكد دائماً على رسالتها لصالح القوى الطبقية الاجتماعية الكادحة إلا أن التوطن الحقيقي لتلك الطبقات والفئات الكادحة كان لصالح حركة حماس حيث استطاعت أن تكسب هذه الطبقات الكادحة فضلاً عن التجار من الفئة النافذة اقتصادياً .

وقد ولدت النخبة الجديدة في الحكم امتداداتها السياسية والأمنية على القطاعات الاقتصادية والصحية والتعليمية والأكاديمية والإعلامية والأهلية ، فقد لوحظ بروز أسماء جديدة في المجالات المذكورة سالفاً على حساب الأسماء التي كانت معروفة سابقاً في المجالات نفسها ، في سياق سياسة الإحلال والاستبدال والإقصاء التي تمارسها قوانين وديناميات السلطة بمفاعيلها المختلفة خاصة عند تربع حزب أوحد على عرشها .

لقد خلق الوضع الجديد من صعود بعض النخب وهبوط الأخرى جراء التحول السياسي والاجتماعي الناشئ عن سيطرة حركة حماس على قطاع غزة حالة من الاضطراب والإرباك بين الأوساط الاجتماعية المختلفة، فقد بدأت التندرات بين أوساط المواطنين عبر الحديث عن ظاهرة التعطش للسلطة بصورة أو بأخرى وإن كانت بوتائر أقل حدة ما حدث من سيناريو عندما سيطرت حركة فتح على السلطة بما يترتب على ذلك من آليات تضمن المكانة والنفوذ والمصالح والامتيازات والاحتكارات في ارتباط وثيق بخيوط السلطة ومكوناتها.

فقد حلت أسماء جديدة تذكِّر بالأسماء التي مضت على المستويات السياسية والأمنية والتجارية وكأن هناك قانون مرتبط بأية سلطة يذكِّر بضمان التركيز على المصالح ومحاولة الاستفادة قدر الإمكان من الموقع الجديد تحت شعارات ومبررات مختلفة إلا أنها تركز على المصالح الفئوية والحزبية والفردية بغض النظر عن أية شعارات أو مبررات كانت تساق سواء إبان تشكل السلطة عام ١٩٩٤، أو عند أي حكم جديد، بغض النظر عن ماهيته.

إن إحدى مظاهر إفرازات حالة الاضطراب الناشئة عن التحول الجديد انزياح بعض المثقفين لصالح الحكم الجديد في لوقت الذي كانوا على علاقة جيدة مع رموز الحكم القديم، وبروز شريحة تحاول البروز «كنخبة» إعلامية واجتماعية جديدة مرة باسم المنظمات الأهلية أو القطاع الخاص ومرة باسم «المستقلين»، حيث تتميز النخبة الجديدة بالانفتاح على الجميع والسعي باتجاه احتلال مكانة وموقع معين في إطار حالة الاحتقان والتوتر والانقسام بين الطرفين وبغض النظر عن النوايا إلى أن الظاهرة الجديدة يكمن تفسيرها في ضعف وغياب القوى الديمقراطية والتي تطرح نفسها بديلاً لكلا الحركتين (فتح وحماس)، وفشل المشاريع التي

حاولت إنجازها مثل و«حدة اليسار» و«تشكيل التيار الديمقراطي» .. إلخ ، إضافة إلى تأثيرات البلدان الإقليمية والدولية على شريحة من المثقفين ورجال الأعمال والعاملين في المنظمات الأهلية وسعي بعض منهم لتبوء مركز مميز بالحياة العامة ، علماً بأن تشخيص هذه الظاهرة بصورة عامة والتي تتميز عناصرها بالتأرجح وعدم الثبات والتحرك وفق أجندة المصلحة الذاتية بصورة محددة ـ مرتبط بتراجع القيم بسبب الانشداد للأجندة الذاتية والحزبية أي تراجع الثقافة الجمعية والجادة من جهة إضافة إلى الموقع الطبقي لفئة البرجوازية الصغيرة التي تتميز بالتذبذب وعدم الثبات والرغبة في الوصول إلى مواقع قيادية والانزياح والتحرك حسب توازنات القوى الطبقية وخاصة تلك النافذة بالحكم [1] إلا أن ذلك لا ينفي النوايا الحسنة لدى بعض منهم والذي يهدف إلى لعب دور وحدوي وإصلاحي بالمجتمع وخاصة في مواجهة سياسة الانقسام المدمرة بالساحة الفلسطينية .

وعليه ففي الوقت الذي أبرز الحكم الجديد غياب حالة من التوازن الاجتماعي عبر استمرارية وقوع شريحة اجتماعية واسعة تحت خط الفقر وبروز شريحة متنفذة سياسياً واقتصادياً واتساع الهوة الاجتماعية والطبقية وتفكك وتراجع الطبقة الوسطى في المجتمع لصالح حالة الاستقطاب بين الأغنياء والفقراء ، فقد أبرز صعوبات في توفير مستلزمات وسائل العيش خاصة لقطاعات المرأة والشباب، حيث واجهوا العديد من التحديات دفعت قطاعاً واسعاً من الشباب للتفكر في الهجرة، وقد هاجرت بالفعل شخصيات شبابية فاعلة وبارزة من منظمات المجتمع المدني .

كما تراجع دور المرأة في المشاركة والإنتاج وأصبحت مادة للحصول على الكبونة

(١) الصوراني، غازي – التحولات الاجتماعية والطبقية في الضفة الغربية وقطاع غزة – رؤية نقدية – الطبعة الأولى – تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩ ، ص ٩٥

والسلة الغذائية ،أو البحث عن أية فرصة عمل توفر لها الحد الأدنى من مقومات العيش الكريم، كما دفعت النساء خاصة الفقيرات منهن لطرق أبواب المنظمات الخيرية والإغاثية الأمر الذي أدى إلى تضاعف المعاناة الاجتماعية لدى النساء .

**من الأمثلة البارزة على صعود نخب جديدة في مجالات مختلفة محل القديمة بناءً على التبدل في الحكم عبر سيطرة حركة حماس على حكومة غزة الأمثلة التالية :**

- صعود «شركة الملتزم للتأمين» محل الشركات التي كانت سائدة والتي أغلقت في معظمها وذلك بوصفها فروعاً للضفة الغربية .

- تشكيل بنك وطني إسلامي جديد يديره أحد الأكاديميين العاملين في الجامعة الإسلامية الموالية لحركة حماس .

- افتتاح شركات إعلامية جديدة مثل «صفا» ، وشركة «شهاب للإعلام» وتلفزيوني «القدس» و«الأقصى» ، ومنظمات أهلية جديد مثل بيت الحكمة ، الخبراء ، إضافة إلى افتتاح بعض المراكز العاملة في مجال حقوق الإنسان مثل «منظمة التضامن لحقوق الإنسان» ، و«واعد للدفاع عن الأسرى»، إلى جانب اصدار صحف جديدة مثل «فلسطين» .

- افتتاح جامعات جديدة لتحل محل الجامعات الموجودة ، حيث تم افتتاح «جامعة الأمة للتعليم المستمر» في مقابل أو موازاة «جامعة القدس المفتوحة»، إضافة إلى محاولة السيطرة على معظم مؤسسات التعليم العالي بالقطاع .

- تشكيل تجمعات مهنية ونقابية جديدة بدلاً من التي كانت سائدة ، وذلك عبر إغلاق التجمعات القديمة كما تم في حالة « اتحاد النقابات العمالية » أو عبر السيطرة بطرق وآليات يتم تسقُط ثغرات القانون كما تم في جمعية أصدقاء المريض و« نقابة أطباء الأسنان » .

- بروز بعض الأسماء العاملة في الحقل التجاري والتي وقفت وراء شراء فندق الكمودور على شاطئ بحر غزة وأخرى تتربع على سدة التجارة المالية وكذلك تجارة الأراضي والبيوت والشقق.

- هذا إضافة للشريحة الوزارية ، وأعضاء المجلس التشريعي وقادة وكوادر الأجهزة الأمنية والقضاء ، الذين حلوا محل عناصر الحكم القديم « فتح » في المجالات المذكورة سالفاً .

إن هذه السياسة تشير إلى منهج الإقصاء والاستبدال والانتقال من فكرة المجتمع البديل أو الموازي إلى السيطرة الكاملة على كافة مبنى وهياكل ومؤسسات المجتمع لفرض « الحمسنة » على بنية وتركيبة وهياكل المجتمع، من ثم الانتقال إلى الهيمنة على الحيز العام للمجتمع .

لقد جرى ذلك على حساب ورموز وبنى وهياكل الحكم القديم في المجالات السياسية والأمنية والإعلامية والأكاديمية والاقتصادية.

لقد تعرضت فئات وقطاعات اجتماعية عديدة بسبب الحصار والانقسام إلى حالة من التراجع في تحقيق مستوى مناسب للمعيشة في إطار استمرار مسلسل الإفقار الناتج عن سياسة الاحتلال والحصار من جهة وبسبب حالة الانقسام بما يترتب على ذلك من بهتان للعمل المؤسساتي السليم واستبداله بالزبائنية السياسية حيث يؤمن دخلاً مناسباً كل من هو مرتبط بالسلطة في رام الله أو في غزة ولكن دون الانتباه للقطاعات الاجتماعية الأخرى والتي تقع خارج دائرة الاستقطاب الوظيفي الحاد بين الطرفين .

لقد كان لقطاعي الشباب والمرأة نصيب كبير من هذا التدهور وفي فقدان مقومات الأمن الإنساني الذي يعتبر أحد مرتكزات التنمية الإنسانية ، من ناحية

توفير الأمن الذاتي إضافة إلى المقومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى، حيث تم الزج بالشباب في أتون الصراع الثنائي واستخدامهم كمادة له وتعمقت حالة الاستقطاب لديهم في إطار تحقيق المصالح الفردية ، متناسين المتطلبات الاجتماعية المشتركة للشباب والدور النقابي للحركة الطلابية الذي تراجع بوتائر كبيرة لصالح التسييس الفئوي والحزبي الضيق المرتبط مع تأمين الرسوم الجامعية والامتيازات والتسهيلات الوظيفية ما بعد التخرج إذا كان مرتبطًا بواحدة من القوتين الرئيسيتين المتنافستين .

فقد تعززت مفاهيم التعصب والذاتية والفصائلية والتآمر على حساب مفاهيم التسامح وتقبل الآخر والانحياز للقضية الوطنية ، كما دفع نسبة كبيرة من الشباب للتفكير باتجاه الهجرة والتي تصل إلى أكثر من ٤٤٪ حسب استطلاعات رأي عديدة للذين يرغبون بالهجرة الفورية إذا توفرت الظروف [١].

ويشار هنا إلى أن مجموعة من الشباب الرياديين والمتميزين المؤمنين بقضايا الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان قد غادروا القطاع باتجاه بلدان أوروبية مختلفة، الأمر الذي عكس ظاهرة عزوف شريحة من المثقفين الشباب عن المشاركة بالحياة الاجتماعية بسبب يأسهم مما وصلت إليه الحالة الفلسطينية من تردى [٢]، وعدم الشعور بتوفير مقومات لتحقيق الأمن الشخصي راهناً ومستقبلاً ، في إطار حالة الحصار والانقسام والاضطراب الداخلي وتدهور العديد من القيم والمفاهيم

(١) استطلاع للرأي العام الفلسطيني حول الأحوال المعيشية ، الهجرة،الحكومة الفلسطينية ، والوضع الأمني والإصلاح – برنامج دراسات التنمية – جامعة بير زيت – استطلاع رقم ١٩ – عام ٢٠٠٤.

(٢) مقابلة مع محمد العروقي عضو مجلس إدارة منتدى شارك الشبابي بتاريخ ١٨/ ١١/ ٢٠٠٩.

الايجابية « كالعمل الطوعي والمشاركة والديمقراطية والمبادرة والمساواة والعدالة والمواطنة وسيادة القانون » واستبدالها بمفاهيم محبطة ( كالفردية ، والحزبية ، والتعصب ، وإلغاء الآخر ، والعائلية ، والقبلية ، والجهوية ، والمناطقية ) إضافة إلى « التزلف والنفاق الاجتماعي ، واعتماد العلاقات الفردية ، والنزعة الاستهلاكية القائمة على « الربح السريع » ، حيث إن تلك المفاهيم الجديدة كانت انعكاساً لحالة التردي والتراجع عن مبدأ سيادة القانون ، والرجوع للمؤسسة بدلاً من آليات الإقصاء أو حل الأمور بواسطة أدوات العنف .

كما تعرضت النساء لحالة من التراجع جراء ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وازدادت ظاهرة تأنيث النساء في قطاع غزة ، وأصبح العبء عليهن مضاعفاً جراء تعرض أزواجهن للاستهداف من قبل الاحتلال عبر اعتداءاته المستمرة من اغتيال واعتقال ، إضافة إلى اضطرار العديد من الأزواج للبحث عن مورد للرزق بإحدى البلدان العربية ، أو العالمية .

حيث شهدت بلدان كمصر والأردن والسودان وموريتانيا والخليج هجرة ملموسة من الرجال سواءً رجال أعمال أو بهدف العمل في تلك البلدان من أجل تحقيق مصدر ملائم للرزق بعد أن انسدت الآفاق وضاقت الفرص في قطاع غزة جراء حالة الحصار والاستقطاب الحزبي والفصائلي الذي حرم قطاعات اجتماعية واسعة من الاهتمام والرعاية من الحزبين الرئيسيين المتنافسين على السلطة ، كما شهدت بلدان كالسويد والنرويج موجة من الهجرة وخاصة من قبل الباحثين عن العمل والذين يعيلون أُسر حيث ظنوا إمكانية توفير حياة آمنة ومستقرة اقتصادياً واجتماعياً وعلى مستويات التعليم والصحة لهم ولأبنائهم إضافة إلى شريحة لا بأس بها من الشباب الذين غادروا واستقروا في تلك البلدان وغيرها من البلدان الأوروبية ، حيث أدت تلك الظروف إلى تحمل المرأة لمسؤوليات كبرى تمثلت في

العمل الإنتاجي سواءً الزراعة أو الخدمات أو الوظيفة العامة ، إضافة إلى العناية بالأسرة وبالمنزل وبعملية التربية الأسرية ، وقد تضاعفت معاناة المرأة الفقيرة عندما أصبحت تطرق أبواب العديد من المؤسسات الخيرية بحثاً عن المساعدة أو الكوبونة، في الوقت الذي لا يستطيع الزوج العاطل عن العمل من الذهاب إلى تلك المؤسسات حرصاً على « كرامته » ، تاركاً إهدارها أو خدشها للمرأة سواءً الزوجة أو الأخت أو الابنة ،بما يترتب على ذلك من معاناة نفسية إضافة للمعاناة الجسدية وما يتبع ذلك من التعرض لمعاملات خشنة أحياناً وقاسية أحياناً أخرى .

لقد استمرت نسبة مشاركة المرأة بالعمل في قطاع غزة متواضعة جداً ، فهي لا تتجاوز الـ ١١٪ من حجم القوى العاملة ، وما زالت المرأة تعمل بالأعمال النمطية والتقليدية مثل: ( السكرتارية ، ورياض الأطفال ، والخياطة ، والزراعة ، والتمريض ، التدريس ) ونسبة قليلة من النساء ، اللاتي حصلن على فرصتهن وتم توفير المقومات المناسبة لهن لكي تصبح المرأة طبيبة أو مهندسة أو محاسبة أو محامية ... إلخ، حيث ما زالت نسبة مشاركة المرأة في العمل متدنية ،رغم ارتفاع نسبة المرأة المتعلمة ، إلا أن ذلك لم ينعكس على فرص العمل التي بقيت ذكورية الطابع ، كما أنها تخضع للتمييز وعدم المساواة منذ الصغر في إطار تفضيل الذكر على أخته الأنثى في إتاحة المجال له في تحقيق فرص أفضل في التعليم والصحة والثقافة والتنقل وتملك الأصول والموارد الأمر التي تحرم منه المرأة ، تحت مبررات تكمن في مسؤولية الذكر عن الأسرة عند كبر أبوية ، الأمر الذي يؤدي إلى تعميق عملية التهميش والإقصاء للمرأة ، وينعكس ذلك سلباً على مشاركتها في الحياة السياسية والنقابية والأهلية والمجالس البلدية والأحزاب كنتاج طبيعي لظاهرة التهميش والإقصاء والاستبداد [١].

(١) أبو رمضان، محسن مقال بعنوان « تأنيث الفقر في فلسطين وآليات تجاوزه » — ورشة عمل منظمة من قبل طاقم شؤون المرأة بتاريخ ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٩.

لقد تعمقت عملية تهميش المرأة جراء سياسة التنميط الثقافي التي تحاول حكومة حركة حماس في غزة تطبيقها على النساء والمجتمع من خلال بعض الخطوات والإجراءات في إطار قانون العقوبات وعبر محاولة فرض الحجاب على المحاميات عند الترافع وعلى الفتيات في المدارس وأخيراً منعهن من ركوب (الماتورسايكل) أو الدراجة النارية[1].

كما برزت ظاهرة تعدد الزوجات بسبب فقدان العديد من النساء للمعيل جراء الاستشهاد أو الاعتقال أو الإعاقة الجسدية، الأمر الذي شجعته حركة حماس بما أن ذلك مبرراً عقائدياً وفي إطار صيانة المرأة المسلمة والحفاظ عليها، إضافة إلى حقوق الرجل المكفولة والتي تضمن له الزواج بأربعة، خاصة في ظل مبررات مختلفة منها حاجة المرأة بسبب الفقر، أو الظروف الخاصة التي يعيشها الرجل في أسرته والتي يضطر من خلالها إلى البحث عن زوجة أخرى مؤلفاً حججًا ومبررات مختلفة كل ذلك بمسوِّغ تطبيق الشريعة أي محاولة فرض نموذج «الاسلمة» بعد أن أصبحت حركة حماس مطمئنة لسيطرتها على المؤسسات الرسمية والمحاولات الجارية على قدم وساق ولكن بتدرج لحسم بعض المؤسسات المدنية وخاصة تلك المرتبطة بحركة فتح.

ويذكر أن مشاركة كل من قطاعي الشباب والمرأة في المؤسسات الحزبية أو الأهلية التابعة لحركة حماس ربما تكون أكثر من المؤسسات التي تتبنى الفكر الديمقراطي أو العلماني، وهذا يعكس أزمة في أطر وهياكل القوى الديمقراطية والعلمانية واستمرارية لهيمنة الثقافة الابوية والذكورية من جهة، كما يعكس اهتمام حركة حماس بهذين القطاعين الهامين اجتماعياً، إلا أن هذا الاهتمام لا ينعكس ايجابيا على تبنى هذين القطاعين لثقافة المواطنة المتساوية والمتكافئة ولفلسفة

(١) شرطة حماس تمنع النساء من ركوب الدراجات النارية - نبأ نيوز - ١٤/ ١٠/ ٢٠٠٩.

المشاركة الاجتماعية كجزء من منظومة المفاهيم الديمقراطية والتي تقر بالآخر وتؤمن بثقافة التسامح، أي أن تمثيل الشباب والنساء في المواقع التنظيمية لحركة حماس لا يعنى بالضرورة تعزيز ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان وتطبيقها في بنية الحركة ، بقدر ما يعنى أن هناك حراكاً نشيطاً في مؤسسات الحركة ، خاصة أن التمثيل يجب ان يرتبط بالمفاهيم الثقافية ، فإذا كان لدى امرأة أو شاب نفوذاً سياسي ولكنه لا يؤمن بالحرية والديمقراطية والمساواة والعدالة فهذا لا يعنى أن هناك حراكاً تقدمياً بل على العكس، حيث يتم استخدام تمثيل هاتين النقطتين الهامتين كتبرير للحراك الديمقراطي الداخلي أمام الرأي العام ليس إلا .

# أثر الانقسام على الهوية الثقافية

بغض النظر عن التعددية الفكرية والسياسية في المجتمع الفلسطيني؛ فإن هناك ثقافة وطنية مشتركة كانت تجمع كافة القوى والفاعليات العاملة في الحقل السياسي والتي كانت مبنية على الكفاح من أجل تحقيق الاستقلال الوطني وتقرير المصير لشعبنا في مواجهة سياسة الاحتلال الاسرائيلي عن طريق طرده والتخلص منه بوسائل كفاحية وسياسية ودبلوماسية مشتركة .

لقد كانت «وثيقة الاستقلال» الصادرة عن دورة المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٨٨ ، تعبيراً عن حالة الحراك الشعبي والبعد الديمقراطي الذي كان سائداً في تلك الفترة حيث جاء في مضمون الوثيقة « دولة فلسطين هي للفلسطينيين جميعاً ، فيها يطورون هويتهم الفكرية والثقافية في اطار مجتمع ديمقراطي برلماني يعتمد الانتخابات الدورية ، ويصون التعددية السياسية وقائم على المساواة وعدم التمييز وخاصة بين المرأة والرجل» [١] .

لقد استندت الهوية الثقافية لشعبنا إلى الأبعاد الوطنية والديمقراطية وعند تشكيل السلطة الوطنية زادت وتيرة الحديث والمطالب باتجاه إرساء أسس سيادة القانون واحترام الحريات وضمان الحقوق المتساوية للمواطنين وقد تم إضافة جزئية حقوق الإنسان ، كما تم إضافة جزئية التنمية الإنسانية في إطار مطالب منظمات المجتمع المدني والقوى السياسية ديمقراطية التوجه .

(١) راجع «وثيقة الاستقلال» الصادرة عن دورة المجلس الوطني الفلسطيني بتاريخ ١٥/ ١١/ ١٩٨٨ .

كان ذلك نتيجة تمازج التجربتين الوطنية والديمقراطية ، والتي استندت إلى تضحيات شعبنا وكفاحه العادل بالإضافة إلى المسيرة الديمقراطية التي عززتها تجارب الحركة الطلابية والثقافية والعمالية والنسوية ،والتي كان لها الأثر البالغ في إبراز ثقافة الديمقراطية وتقبل الرأي الآخر وصيانة ثقافة الاختلاف والابتعاد عن التعصب واحترام التعددية والحق في التعبير[1] .

بدأت الثقافة الجمعية الفلسطينية والمستندة إلى مرتكزي الوطنية والديمقراطية ، تأخذ مساراً آخر عبر تأسيس حركة حماس في نهاية ١٩٨٧ ، والتي تضمن بيانها بعداً دينياً وإسلاميا ، برفض علمانية الدولة و «م . ت . ف» ، وأكد على ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية ، واعتبار أراضي فلسطين جميعها أراضي وقف إسلامي ، لا يمكن أن تخضع للمساومة .

لقد كان واضحاً أن حركة حماس تريد أن تشق مجرى موازيًا ل م . ت. ف. بفصائلها وفاعلياتها المختلفة من خلال رفض الانضواء في إطار «القيادة الوطنية الموحدة» للانتفاضة الكبرى والتي كانت امتدادً لـ م . ت. ف. في الأراضي المحتلة ، كما اهتمت حماس في بناء مؤسساتها وجمعياتها الخيرية وجامعاتها ومراكزها المختلفة إضافة إلى تأسيس شبكة واسعة من المساجد استطاع أنصارها من السيطرة عليها بوسائل الانتشار والتعبئة الفكرية والأيديولوجية المبنية على أسس عقائدية دينية .

رغم جولات الحوار التي دارت بين قيادة م . ت . ف. من جهة وقيادة حركة حماس من جهة ثانية في نهاية الانتفاضة الكبرى عبر حوارات السودان ، والتي فشلت بسبب طلب الحركة نسبة ٤٠٪ من عضوية المجلس الوطني وباقي

---

(١) من وقائع ورشة عمل نظمت مع مجموعة شبابية منتقاة – معهد دراسات التنمية IDS بتاريخ ١٥/١٠/٢٠٠٩.

مؤسسات المنظمة، إلا أن الوجهة العامة للحركة بقيت منشدة لتحقيق رؤيتها الموازية أو البديلة على الصعيدين السياسي والثقافي .

واستناداً لرفض حركة حماس لاتفاق أوسلو ولتأسيس السلطة الفلسطينية عام ٩٤ والناتجة عن الاتفاق ، فقد رفضت حماس المشاركة في الانتخابات النيابية العامة التي تمت في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦، لأنها تجري تحت سقف أوسلو ، وقد أفتت هيئة علماء المسلمين التابعة لحماس بعدم جواز المشاركة في الانتخابات تحت هذا السقف الأمر الذي كشف بوضوح أن مرجعية الحركة تستند إلى الأسس والمعايير الدينية والشريعة الإسلامية بصورة رئيسية ، وليس إلى التفسيرات الوطنية أو الديمقراطية أو القانونية والحقوقية ، حيث أن التفسير الأخير استندت إليه القوى اليسارية التي قاطعت الانتخابات مثل الجبهتين الشعبية والديمقراطية في ذلك الوقت.

وعليه فلم تعترف حركة حماس بشرعية النظام السياسي الفلسطيني الجديد الناتج عن «اتفاق أوسلو» وبدلاً من إدراكها لطبيعة المرحلة بوصفها أصبحت تتداخل بها المهمات الديمقراطية وبناء المؤسسات مع مهمات التحرر الوطني استمرت حماس في نشر ثقافتها ومفاهيمها وتقديم الخدمات للمتضررين من الفقراء في إطار احتضانهم وتوفير شبكة أمان وحماية اجتماعية لهم من أجل تحقيق الانتشار والتغلغل بين أوساط المجتمع .

هذا إضافة إلى التأثير في قطاعات اجتماعية أخرى كالتجار والمهندسين والمحامين والنساء والطلاب ورجال الأعمال ، بهدف توسيع دائرة النفوذ الجماهيري لحماس، التي نجحت في إقامة وبلورة مجتمعها المتجانس ذو المفاهيم العقائدية الموحدة وفي موازاة المشروع الذي أسسته سلطة فتح عام ١٩٩٤ ذي الطابع الوطني والعلماني ، والذي يشكل امتداداً لمشروع م . ت . ف .

ويذكر أن حركة حماس استفادت كثيراً من سوء الأداء المالي والإداري لدى السلطة الفلسطينية ومظاهر هدر المال العام وسوء استخدام السلطة لتحقيق المنافع الشخصية والفردية ، وقد ساعدها ذلك بالإضافة إلى البعد السياسي الفكري في كسب قطاعات اجتماعية واسعة كبديل لمشروع السلطة بقيادة فتح .

وقد لعب عنصران رئيسيان في زيادة فوز حركة حماس ، تجسد الأول في تشتت وضعف اليسار الذي استطاع إدراك المرحلة التي تتداخل فيها المهمات الوطنية والديمقراطية إلا أنه لم يستطع أن يلعب دور البديل بسبب ارتباطه بالبناء البيروقراطي والإداري لسلطة فتح ، وتغييبه للقضايا الاجتماعية والحقوقية والمطلبية تحت مبررات الانشداد لأولوية التحرر الوطني .

كما أن البعد الكفاحي والمقاوم الذي اختارته حماس مخلفة وراءها تاريخاً ومسيرة حافلة بالعطاء والتضحيات والتي تعززت بعد الانتفاضة الثانية التي انطلقت في ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٠ ، حيث استطاعت الحركة أن تخلق قاعدة جماهيرية واسعة بناءً على مسيرة المقاومة والنضال والتضحيات من شهداء وجرحى طالت رموز وقادة وكوادر الحركة ، حيث ترافق ذلك مع سوء الأداء الإداري للسلطة بقيادة حركة فتح إضافة لانسداد أفق التسوية السلمية المبنية على خيار المفاوضات .

لقد كان واضحاً عدم رغبة حركة حماس بالاندماج والاشتباك الايجابي مع مكونات السلطة ديمقراطياً عبر تشكيل مجموعات الضغط والتأثير باتجاه تبني قوانين وتشريعات وسياسات ترى الحركة أنها منصفة وعادلة وديمقراطية وضرورية لصالح الفقراء والمهمشين والضعفاء، بل فضلت أن تبني قاعدتها وبنيتها المجتمعية السياسية والاجتماعية والثقافية بصورة مستقلّة وفي موازاة الحكم والبنية الاجتماعية الأخرى والتي كانت تدعمها حركة فتح وحلفاؤها .

بدأ الاحتكاك الثنائي يأخذ مساره بين رؤية حركة حماس « الإسلام السياسي » وبين الرؤية الأخرى « الوطنية الديمقراطية»علماً بأن الأخيرة كان يعتريها العديد من الخدوش والثغرات والعيوب بسبب سوء الأداء وحالة الفساد المالي والإداري وبعض السلوكيات المرفوضة اجتماعياً في قطاع غزة والتي لها علاقة بالتصرفات الشخصية البعيدة عن ثقافة المجتمع المحافظة والقائمة على الابتزاز والاستغلال مما عكس انحرافات إدارية ومالية وسلوكية، لدى رموز الحكم القديم في قطاع غزة « فتح » .

وفي مقابل ذلك استطاعت حركة حماس أن تعطي نموذجاً مختلفاً له علاقة بالمقاومة والصمود وحسن التصرف بالمال العام والابتعاد عن السلوكيات والأهواء الشخصية ، الأمر الذي عزز من قاعدتها الاجتماعية وعمق من مصداقيتها في الأوساط الجماهيرية الواسعة .

إلا أن الاحتكاك بدأ يبرز في أثناء الحوارات الوطنية ويذكر أن حركة حماس قد أبدت مرونة سياسية في «وثيقة القاهرة» (آذار/ مارس ٢٠٠٥) والتي تم الاتفاق عليها على إحياء م . ت.ف بالإضافة إلى الذهاب إلى انتخابات تشريعية عامة تمت في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ كما أبدت حماس مرونة في «اتفاق مكة» والذي تم في شباط/ فبراير٢٠٠٧ والذي استند إلى و«ثيقة الوفاق» الوطني في حزيران/ يونيو ٢٠٠٧ » .

وقد تجلت المرونة بهدف المشاركة بالنظام السياسي الفلسطيني بسبب غياب الاتفاق على مرجعية مشتركة للانتخابات الفلسطينية التي تمت في يناير / ٢٠٠٦ ، حيث من غير الواضح ماهية مرجعية الانتخابات ، وبالتالي مرجعية النظام السياسي الفلسطيني ، علماً بأن هناك عدة وثائق في المسيرة الفلسطينية منها «وثيقة الاستقلال» الصادرة عن دورة المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٨٨ ،ومنها

«الميثاق الوطني الفلسطيني» والذي جرى تعديله في دورة المجلس الوطني في غزة عام ١٩٩٦، ومنها القانون الأساسي الفلسطيني حيث لم يتم الارتكاز على مرجعية ثابتة ومتفق عليها خاصة في ظل استمرارية أزمة م .ت.ف وعدم إدخال كل من حركتي «حماس والجهاد» فيها بالإضافة للفصائل الأخرى الراغبة بالمشاركة في المنظمة، حيث لم يتم تفعيل «اتفاق القاهرة ٢٠٠٥» والقاضي بإحياء وتفعيل وإعادة بناء م .ت.ف[1] .

إن الاتفاق على مرجعية للنظام السياسي في أي مجتمع من المجتمعات يشكل ضرورة من أجل منع استبدال هذه المرجعية كلما جاء إلى السلطة حزب سياسي جديد، حيث أن الانتخابات الدورية والتي تشترط مبدأ التداول السلمي للسلطة تتم في إطار منظومة متفق عليها ولا تتم على حسابها أو على أنقاضها .

من المعروف أن «القانون الأساسي الفلسطيني» يستند إلى مرجعيتين في عملية تشريع القوانين تستند أولاهما إلى أحكام الشريعة الإسلامية وتستند الأخرى إلى منظومة حقوق الإنسان، وبالتالي فهناك مجال لأي من القوى للاستناد إلى واحدة من هاتين المرجعيتين أو تغليب واحدة على الأخرى أو استخدام وتهميش الأولى وذلك بناءً على الوجهة الفكرية والسياسية للقوة السياسية المسيطرة على عضوية المجلس التشريعي ،حيث تم تفعيل استخدام الشرعية الدولية لحقوق الإنسان بصورة أكبر في دورة المجلس التشريعي الناتج عن الانتخابات النيابية الأولى التي تمت في كانون الثاني/ يناير١٩٩٦ .

وقد حاولت حركة حماس بعد فوزها الكاسح في المجلس التشريعي بالانتخابات النيابية الثانية في يناير / ٢٠٠٦ ، الاستناد إلى ركيزة أحكام الشريعة الإسلامية

(١) أبراش، إبراهيم « حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية وتغيير مرتكزات التسوية » الحوار المتمدن العدد ١٨٥٨ - بتاريخ ١٨/ ٣/ ٢٠٠٧.

بالعمل على تمرير قوانين وتشريعات محددة مثل «قانون العقوبات» الذي ضيق كثيراً على حقوق وحرية النساء لصالح الذكور، كما عمل على الحد من بعض الحريات الشخصية مثل مراقبة استخدام الأدوات الإلكترونية الإنترنت ، والفيديو ، والهواتف المتحركة .....إلخ .

وإذا كانت حركة فتح المسيطرة على المجلس التشريعي الأول الناتج عن انتخابات عام ١٩٩٦ ، قد استفادت من سيطرتها عبر إدخال بعض التشريعات والقوانين والتي كان ينقصها التنفيذ من جهة كما كان ينقصها تفعيل آليات الرقابة والمساءلة على صعيد الأحوال المدنية والحريات العامة ، حتى تعطى انطباعاً بانسجامها مع المنظومة الدولية في عصر أصبح يردد باستمرار شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية الإنسانية، فقد قامت حركة حماس المسيطرة على المجلس التشريعي الناتج عن انتخابات عام ٢٠٠٦ ، بمحاولة سن بعض التشريعات مثل قانون العقوبات بالاستناد إلى الشريعة الإسلامية التي تعتبر أحد المحاور المعتمدة كمصادر للتشريع في إطار القانون الأساسي ، هذا إلى جانب تشريعات أخرى ستساهم إذا ما اعتمدت في حد من حرية العمل الحقوقي والأهلي مثل قانون الشركات غير الربحية والذي تمت محاولة تعديله باتجاه تناغمه مع قانون المنظمات الأهلية رقم ١/ ٢٠٠٠ ،الأمر الذي سيساهم في إعادة فرض آليات الرقابة على تلك المنظمات المسجلة ضمن مرجعية الشركات غير الربحية وهي في الغالب منظمات حقوق الإنسان ، كما تمت محاولة اعتماد مشروع قانون لإنشاء هيئة مستقلة لحقوق الإنسان في إطار محاولة حل الهيئة الراهنة والتي تقدم تقاريرها للرئيس واستبدالها بهيئة لها دور ناصح وإرشادي للسلطة التنفيذية بدلاً من كونها ديوان للمظالم ولرفع الشكاوي من قبل المواطنين ، هذا بالإضافة إلى بعض القوانين ذات

العلاقة بالزراعة والمواصلات والبيئة واللاجئين والقدس ... إلخ .

ما تقدم يعكس نزعتين من وراء محاولة إدخال بعض التشريعات في المجلس التشريعي ، تكمن النزعة الأولى بأحكام السيطرة والرقابة من قبل السلطة التنفيذية المسيطر عليها بصورة كاملة من قبل حركة حماس ، كما تكمن النزعة الثانية بإرهاصات لتحقيق « الأسلمة » عبر سن بعض التشريعات مصحوبة ببعض الإجراءات الصادرة عن قرارات مجلس الوزراء المقاد من قبل حركة حماس [(١)].

نخلص بأن عملية الانتقال والتحول باتجاه الاسلمة بدأت بصورة واضحة بعد نتائج أحداث حزيران/ ٢٠٠٧ ،وبعدما استطاعت حركة حماس حسم السيطرة على كل من السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية كما حاولت السيطرة ونجحت في بعض الأحيان على العديد من مؤسسات المجتمع المدني ، خاصة النقابات والمنظمات الأهلية التابعة لحركة فتح على وجه التحديد ، وكذلك بعض المؤسسات الأخرى ، كما قامت بآليات من الاستبدال والإحلال عبر تأسيس جامعات موازية («جامعة الأمة» في موازاة «جامعة القدس المفتوحة» مثلاً )، إضافة إلى إغلاق بعض المؤسسات التعليمية والسيطرة على مؤسسات أخرى بآليات تدريجية .

لقد أثرت الإجراءات والممارسات التي أقدمت عليها حركة حماس سلبًا على مبادئ أساسية في العمل الديمقراطي مثل التعددية، والحق بالاختلاف ، وثقافة التسامح ، الحق بالتجمع السلمي ، وبالتشكيل النقابي الحزبي ، وعلى مبدأ استقلالية وحرية العمل الأهلي ، كما ضعفت إلى حد كبير مفاهيم المساءلة والمحاسبة والشفافية في ظل السيطرة الشاملة على مبنى وهياكل ومؤسسات الحكم « السلطة » في قطاع غزة .

(١) أبو رمضان محسن – المجتمع الفلسطيني وفلسفة العمل الأهلي – شبكة الانترنت للاعلام العربي – بتاريخ ٦/٨/٢٠٠٩

بناءً على ما تقدم لوحظ أن هناك سياقان مختلفان فيما يتعلق بثقافة المجتمع الفلسطيني على ضوء نتائج أحداث حزيران / يونيو٢٠٠٧ ، وحالة الانقسام السياسي والجغرافي ، فقد بدأت آليات من الأسلمة الثقافية التدريجية في المجتمع قطاع غزة الذي كان يميل أصلا وقبل سيطرة حماس على السلطة في قطاع غزة إلى قيم المحافظة والتدين بصورة شعبية ، ولكن دون تسيس ذلك أو ربطه بأسس ومرتكزات الحكم ، الأمر الذي وجدت به حركة حماس بناءً على الطابع الديني الشعبي والمحافظ ثقافياً بيئة خصبة، حيث بنية المجتمع التقليدية العائلية والتي لم تنخرط بقيم ومفاهيم الحداثة بحكم انغلاق قطاع غزة وعزله عن العالم الخارجي وازدياد نسب المصائب والكوارث التي أحلت به الأمر الذي يجعل من المخزون الثقافي الديني إحدى آليات (ميكانيزمات) الدفاع والحفاظ على نسيج المجتمع والبناء من أجل الصمود والاستمرار ، وقد برزت قوة هذا المخزون إبان العدوان الهمجي الإسرائيلي الذي تم على قطاع غزة في نهاية ٢٠٠٨ وبداية ٢٠٠٩، حيث كان حجم الدمار كبيراً ، واستهداف المدنيين العزل واضحاً بهدف كي الوعي وترسيخ مفاهيم الاستسلام والتكيف مع الأمر الواقع المسنود بأدوات القوة والعنف الاحتلالي ، ومن أجل نزع أية توجهات للأجيال القادمة باتجاه مقاومة الاحتلال ، فقد لعب المخزون الثقافي الديني دوراً بارزاً في تضميد الجراح والتآزر الاجتماعي والصمود حيث كان الجميع في دائرة الاستهداف ومن المتوقع أن يتعرض إلى أذى مباشر في أية لحظة الأمر الذي ضاعف من مشاعر الشحنات الدينية لتعزيز القناعة بضرورة الصمود والاستمرار رغم صعوبة الظروف والتحديات [1]، حيث تنقلت عائلات كاملة من أماكن القصف المستهدفة إلى

(١) كيالي ماجد « بشأن مشروعية طرح رؤية سياسية فلسطينية جديدة » موقع عرب ٤٨ بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٥.

مناطق أخرى كانت تشعر أنها أكثر أماناً ، كما قامت بعض الفاعليات وخاصة الناشطة في المجال المدني والاجتماعي باتجاه مؤازرة العائلات التي تشردت في مدارس وكالة الغوث مقدمين لها المساعدات العينية « غذاء وكساء وعلاج .... إلخ» ، مدموجاً بمشاعر التضامن والترابط الاجتماعي ، هذا بالإضافة إلى الروابط العائلية « العضوية » التي تعمقت كثيراً أثناء العدوان[1] .

وإن بدأت ثقافة الأسلمة المتدرجة المحافظة تطفو على سطح قطاع غزة عبر سلسلة من الإجراءات والقوانين الممارسة من قبل حكومة حركة حماس .

فقد ترتب على ذلك الانكفاء أو الهجرة بالنسبة للشباب أو الانخراط في الأجهزة الأمنية أو بالبنى المؤسسية الوظيفية لحكومة حركة حماس من أجل ضمان الأمن والحماية بما في ذلك الأمن المعيشي ، كما برزت ثقافة التعصب والتنافر وقد برز ذلك بوضوح في الاحتكاكات التي تمت بين الأطر الطلابية بالجامعات ، وتعمقت ثقافة التعصب والفئوية الحزبية ، وضعفت ثقافة التسامح وتقبل الآخر ، كما تراجعت ثقافة المشاركة أمام حالة الانقسام بما يتضمنها من أدوات وآليات للعنف تدفع المواطن للمراوحة بالمكان أو المراقبة عن بعد دون الاستعداد للمشاركة ، حيث أن ثقافة المشاركة تتعزز عبر توسيع مساحة الحرية الديمقراطية وتتراجع عند تضيق حيز الحريات العامة وتقليص مساحة الديمقراطية .

كما بدأ المواطن في غزة ينظر « بحسد » لأخيه المواطن بالضفة الغربية الذي يتمتع بحياة أفضل على مستوى فرص التعليم والصمود والسكن وتلقي الخدمات وفرص العمل ، والسفر حيث يتابع ويسمع عن مشاريع تنموية ومؤتمرات اقتصادية تعقد في مدينة بيت لحم ونابلس ، وعن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة

(١) مقابلة مع عيسى سابا – مدير معهد كنعان – بتاريخ ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٩.

٧٪ في عام ٢٠٠٨ ، كل ذلك في ظل ارتفاع غير مسبوق في معدلات الفقر والبطالة وتقليص الفرص والخيارات واستمرار الحصار المشدد الذي حول قطاع غزة إلى معتقل كبير، محكم السيطرة عليه[1] . فقد أصبحت تتردد شعارات أن أهل الضفة لا يشعرون بنا ، كما أن هذه الملاحظات انسحبت على الرئاسة الفلسطينية وذلك رغم أن ٥٨٪ من الموازنة الخاصة بالموظفين العموميين تذهب إلى موظفي القطاع ، كما تعززت ثقافة الإغاثة و«الكبونة» والاتكالية في ظل زيادة عدد المنظمات الدولية العاملة بالمجال الإنساني والاغاثي من جهة وبسبب استنكاف حوالي ٧٨٪ من الموظفين العاملين في الوظيفة العمومية والدولية على كادر الموازنة في سلطة حكومة تسيير الأعمال بالضفة برئاسة د . سلام فياض ، وجلوسهم بالمنزل وهم يتلقون رواتب منتظمة دون ممارسة أعمالهم ، الأمر الذي أضعف من مهاراتهم وقدراتهم من جهة وعمق حالة الاتكالية وزاد من التوترات الاجتماعية الأسرية، ودفع بعضًا منهم للعمل في مهن إضافية .

إن تمكن حكومة حركة حماس من السيطرة على العائلات والمليشيات المسلحة في الوقت الذي ساهم في خلق حالة من الاستقرار وانهاء الفلتان الأمني ، فإنه لم يربط بتعزيز معايير سيادة القانون واستقلال القضاء وقيم المواطنة المتساوية والمتكافئة ، فسيادة الأمن إذا لم يرتبط بسيادة القانون وقيم ومفاهيم الديمقراطية والمواطنة والمشاركة والعدالة يبقى شكلياً ومبني على السيطرة المستندة لأدوات القوة ليس إلا ، وهذا لن يقود إلى تحقيق الاستقرار بصورة كاملة ، خاصة في ظل استمرار حالة الاحتقان المتولدة عن نتائج التوتر والاقتتال والحسم الذي تم في حزيران / يونيو

(١) من وقائع ورشة عمل نظمت مع مجموعة شبابية منتقاة – معهد دراسات التنمية IDS – بتاريخ ١٥ /١٠ /٢٠٠٩.

٢٠٠٧ ، وما تضمنه من أعمال أدت إلى فرض الإقامات الجبرية والاعتقالات السياسية سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية حيث ستؤدي حالة الاستنزاف والتآكل الداخلي إلى عدم استمرارية سيادة الأمن في ظل حالة الاحتقان ، الأمر الذي قد تترتب عليه حالة من التوتر الكامن والذي من الممكن أن ينكشف ويبرز في أية مرحلة ضمن آلية التراكمات ، التي لا تستطيع أن تبقى الناس لفترات طويلة قابلة بحالة الأمر الواقع المستند إلى قوة السيطرة الأمينة للسلطة ، حيث أن الآلية الوحيدة الضامنة تكمن فقط بإرساء حكم ديمقراطي يستند إلى سيادة القانون والفصل بين السلطات والانتخابات الدورية والتعددية السياسية وثقافة التسامح والاختلاف وقيم المواطنة المتساوية والمتكافئة ، هذا هو البديل الذي يستطيع أن يضمن استمرارية الاستقرار الأمني ،كما أن مفهوم الأمن أصبح يتجاوز « احترام النظام العام » ليصل إلى دور الدولة بمشاركة كل من القطاع الخاص والمنظمات الأهلية ، بتحقيق المفهوم الشمولي للأمن بما يتضمن « الأمن الغذائي ، التعليمي ، الصحي » ، والذي يتحقق فقط في إطار فلسفة التنمية الإنسانية المستدامة ، والتي تربط الأمن الاقتصادي بالأبعاد الاجتماعية والحقوقية والتي تساهم في توسيع خيارات الإنسان منطلقة من تمكينه وزيادة قدراته ، وليس من خلال فرض أدوات القوة عليه ، بل من خلال مرتكزي المساواة وعدم التمييز التي تستند لها فلسفة المواطنة[1] .

وإجمالا يمكن القول بأن هناك محاولة لتنميط المجتمع بوسائل وطرق تدريجية على المستوى الثقافي في قطاع غزة بالاستناد إلى منظومة « الأسلمة » ، كما ثمة حالة من التنميط للمجتمع بالضفة الغربية تستند إلى منظومة « الليبرالية الجديدة » والتي

---

(١) راجع تقرير التنمية الإنسانية العربية – الأمن الإنساني ٢٠٠٩ – الموقع الالكتروني www.undp.ps ص ١٨

تعتمد لغة السوق والخصخصة و العولمة ، المبنية على النفعية الاستهلاكية .

وبالتالي فإن كلا الثقافتين ابتعدتا نسبياً عن القاعدة التي من الممكن أن تشكل لثقافة المجتمع المبنية على الثقافة الوطنية والديمقراطية ، رغم أن كل من الاسلمة والليبرالية الجديدة ،لا تنفي ارتكازهما للأبعاد الوطنية ، إلا أننا بدأنا نشهد تمايزاً واضحاً بين كلا الثقافتين عن القاعدة الوطنية الديمقراطية من جهة ، وعن الثقافة التي أصبحت تهيمن تدريجياً على قطاع غزة وتلك التي تهيمن تدريجياً على الضفة الغربية[1] .



(١) من وقائع ورشة عمل نظمت مع مجموعة شبابية منتقاة – معهد دراسات التنمية IDS – بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/١٥

# تقرير غولدستون والمصالحة الوطنية

رحبت حكومة حماس في غزة بالبعثة الدولية برئاسة القاضي ريتشارد غولدستون وهو من جنوب إفريقيا كما أنه يهودي ويحظى بتعاطف مع الصهيونية، حيث إنه كلف من قبل «مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة» بالتحقيق في أحداث قطاع غزة، أي في الحرب العدوانية التي شنتها إسرائيل على القطاع في نهاية عام ٢٠٠٨ وإلى بداية ٢٠٠٩ ولمدة ثلاثة وعشرين يوماً.

وقامت حكومة حماس بتسهيل عمل اللجنة والتي قامت بالاجتماع مع المعنيين من الحكومة وشخصيات من المجتمع المدني تمثل مراكز حقوق الإنسان وفاعليات مجتمعية أخرى، هذا في الوقت الذي رفضت إسرائيل استقبال اللجنة المذكورة.

كان هناك في البداية تحفظ يقترب من حالة الشك من قبل حماس فيما يتعلق باللجنة، حيث برزت بعض التصريحات غير المشجعة، وذلك امتداداً لمنهج البعثات الدولية الذي كانت نتائجها تساوي بين الجلاد والضحية[1].

وهذا ما تم التصريح به من قادة حماس على ضوء إعلان نتائج التحقيق، حيث تمت إدانة حركة حماس أيضاً بسبب إطلاقها للصواريخ على قرية استيطانية إسرائيلية جنوب إسرائيل « سديروت »، أدت إلى استهداف « سكان مدنيين » على ما جاء في التقرير.

ولكن معظم محتويات التقرير تضمنت إدانة واضحة للممارسات الإسرائيلية

(١) تصريح اسماعيل رضوان القيادي في حركة حماس – شبكة فلسطين للحوار بتاريخ ٩/ ١٠/ ٢٠٠٩

حيث استخدمت إسرائيل شتى أنواع الأسلحة بما في ذلك الفسفور الأبيض والطائرات والدبابات ، والبوارج البحرية في حرب شاملة استهدفت تدمير البنية التحتية والقاعدة المؤسساتية من مدارس وشبكات طرق وعيادات ودور عبادة وبيوت ومقرات أمنية ووزارية وصلت إلى ما يقارب الـ ٤٠ ألف مبنى .

كما تم استهداف المدنيين ، حيث أن ثلث الشهداء كانوا من الأطفال. وقد أوقعت الحرب خسائر كبيرة استشهد فيها حوالي ١٥٠٠ شهيد وجرح حوالي ٦٠٠٠ جريح ، إضافة إلى نتائج الكارثية على البنية التحتية والمصانع والمزارع ومصادر الإنتاج المختلفة[1] .

عملت منظمات حقوق الإنسان بمهنية رفيعة ، حيث وثقت نتائج العدوان وحصلت على شهادات من أسر الضحايا ، وقدمت شهاداتها الموثقة للقاضي غولدستون وفريقه المكلف.

جاءت نتائج التقرير لصالح شعبنا بصورة نسبية باستثناء الإدانة الجزئية للصواريخ ، إلا أن التقرير اعتبر العدوان الإسرائيلي وممارساته انتهاكات تصل إلى «جرائم حرب» و«جرائم ضد الإنسانية» .

انتظرت مراكز حقوق الإنسان وباقي فاعليات شعبنا السياسية والاجتماعية ، لحظة نقاش التقرير في لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في جلسته المنعقدة في ٤/ ٩/ ٢٠٠٩ ، وكانت المفاجأة الصادمة ، قيام البعثة الفلسطينية بإبلاغ الأطراف المشاركة في الجلسة عن رغبتها في تأجيل البت في التقرير إلى الجلسة القادمة والتي ستعقد في آذار/ مارس ٢٠١٠ .

---

(١) د. الطباع ، ماهر ماذا بعد الحرب على قطاع غزة - مدونة «الاقتصادي الفلسطيني»، بتاريخ ٨/٨/٢٠٠٩

رفضت حركة حماس هذه الخطوة واستنكرتها واعتبرتها ليس فقط خطأ بل خطيئة وجريمة ، وحاولت تكتيل باقي مكونات المجتمع من قوى سياسية ومجتمع مدني باتجاه إدانة هذه الخطوة من قبل السلطة الفلسطينية .

ارتبكت السلطة بسبب موقفها الخاطئ وصدرت تصريحات متناقضة من شخصيات نافذة بها ، والتي كشفت عن عمق الأزمة وغياب العمق المؤسساتي المنظم والاعتماد على الآلية الفردية أو في إطار مجموعة صغيرة جداً فيما يتعلق بصنع القرار .

وقد اضطرت السلطة أمام الضغط الشعبي للتراجع عن موقفها وقد قامت بطلب عقد جلسة استثنائية لمجلس حقوق الإنسان تمت بتاريخ ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٩ ، وقد تم التصويت لصالح تبني التقرير بـ ٢٥ عضوًا وامتنع عن التصويت ١١ عضوًا وصوت بالرفض ٦ أعضاء .

كان تبنى توصيات التقرير التي تدعو لمحاكمة قادة إسرائيل كمجرمي حرب أمام المحاكم الدولية انجازاً واختراقاً نوعياً لصالح شعبنا وحقوق وأسر الضحايا .

استخدمت حركة حماس حجة تأجيل جلسة التقرير في المرة الأولى كمبرر لعدم التوقيع على ورقة المصالحة الفلسطينية المقدمة من مصر ، حيث اعتبرت أن الأجواء تم تسميمها من خلال قرار السلطة تأجيل البت في التقرير ، وقد كان من المتوقع أن يجري التوقيع على الورقة في ٢٥/ ١٠/ ٢٠٠٩ في احتفال تشارك فيه كافة القوى والفاعليات السياسية الفلسطينية على أن يتم التوقيع من قبل حركتي فتح وحماس في ٢٠/ ١٠ بصورة مشتركة .

وإذا كانت حركة حماس وحكومتها في غزة محقة في استنكارها وإدانتها لموقف السلطة القاضي بتأجيل التقرير ، خاصة أنه في الجلسة الأولى كان الموقف الفلسطيني

يحظى بأغلبية الأعضاء وبرفض مجموعة صغيرة من الدول، إلا أنه أخذ على حركة حماس الاستئثار الفئوي لهذا الموقف الفلسطيني الرسمي الذي أدين شعبياً من العديد من الكتاب والمثقفين والصحفيين وفاعليات المجتمع المدني والقوى السياسية ، واضطرت من خلالها السلطة للتراجع وقام الرئيس عباس بتشكيل لجنة تحقيق لمعرفة المسؤول عن هذا القرار ، وقد نظر لهذه اللجنة بوصفها محاولة لامتصاص النقمة الشعبية ليس إلا .

وقد كان مبرر موقف حماس من رفض التوقيع ، حيث إنها اعتبرت أن هناك عبارات أضيفت وأخرى سقطت من مضمون ومتن الورقة المصرية للمصالحة ، وطلبت إعادة فتحها للنقاش مع القيادة المصرية ليستأنف التوقيع بعدها .

وقد حاولت حركة حماس في قطاع غزة مد جسور من العلاقة الحميمة مع نشطاء المجتمع المدني ورموزه وقد قامت بشرح أسباب عدم قيامها بالتوقيع في لقاء ضم بعض هذه الرموز في إطار «لجنة الوفاق والمصالحة الوطنية» وغيرها من هيئات وعناصر ورموز منظمات المجتمع المدني الناشطة في المجالات الخدمية والحقوقية المختلفة.

كان هدف توجهات قادة الحركة الإيجابية تجاه قادة منظمات المجتمع المدني يتجسد بالعمل على كسر العزلة بسبب موقف حماس الرافض للتوقيع على ورقة المصالحة ،ومحاولة إيصال رسائل إلى مصر و المجتمع الدولي باستمرارية تمسك الحركة بخيار المصالحة الوطنية ، علماً بأن الحركة معنية بفتح العلاقة مع الأوساط الدولية بهدف كسر الحصار عليها وبالطبع عن قطاع غزة ولكي يتم الإقرار بها كواحدة من الفاعليات الشرعية والرسمية في الخارطة السياسية الفلسطينية وفي بنية النظام السياسي الفلسطيني وبالتالي فإن العلاقة مع منظمات المجتمع المدني ربما

تشكل مدخلاً إلى هذا الاتجاه، وفق اجتهادات رموز الحركة .

ويذكر أن حركة حماس ومنذ فترة وخاصة بعد فوزها في المجلس التشريعي بانتخابات عام ٢٠٠٦ قد أبقت على محاولة فتح قنوات من العلاقة مع شخصيات وقوى ومنظمات من المجتمع المدني في العالم ، والتي كانت تصل إلى قطاع غزة في إطار مجهودها لفك الحصار الجائر عن القطاع ، كما حاولت شخصيات مقربة من الحركة مثل د. أحمد يوسف والذي يعمل مستشارً لرئيس الوزراء أ. اسماعيل هنية ووكيل لوزارة التخطيط التابعة لحكومة حماس في غزة ، كانت له مبادرات واتصالات مع أوساط أوروبية مختلفة بهدف تقريب وجهات النظر بين حماس والمجتمع الدولي ، خاصة فيما عرف باسم «وثيقة يوسف » والتي تم طرحها في لقاءات غير رسمية مع بعض الأوروبيين ليتم إيصالها إلى الإسرائيليين وللإدارة الأمريكية والتي تضمنت مشروع الهدنة طويلة الأمد بين حماس وإسرائيل ، حيث اعتبرت هذه المحاولة وغيرها من المحاولات وسيلة لتجاوز الحصار المفروض على الحركة ومن أجل تحقيق اختراق بالعلاقة ما بين الحركة والمجتمع الدولي .

علماً بأن «مشروع يوسف » اعتبر في نظر المراقبين أنه يقترب من مشروع الدولة ذات الحدود المؤقتة وبالتالي فهو لا ينسجم مع أهداف الحركة الوطنية الخاص بإقامة الدولة المستقلة في حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧، بما يتضمن حق العودة وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤ [(١)].

وفي ذات الاتجاه برزت تصريحات واضحة من قبل السيد / خالد مشعل أعلن بموجبها تبني حركة حماس لمشروع إقامة الدولة الفلسطينية في حدود الرابع من

(١) نص وثيقة د.. أحمد يوسف حول صيغة التسوية التي توصلت إليها حماس مع بعض المبعوثين الأوروبيين – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بتاريخ ٢٤/ ١٢/ ٢٠٠٦

حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧ بما يضمن حق العودة أيضاً ، والذي اعتبره المراقبون[1] متطابقًا مع برنامج م . ت . ف .

وبالتالي فإن الصراع لم يعد برنامجياً خاصة بعد إيقاف حماس لعملياتها المسلحة وضبطها للحدود في قطاع غزة وفي سياق تنفيذ تهدئة غير معلنة وذلك بعد انتهاء العدوان على قطاع غزة ، وبالتالي فقد بات واضحاً أن الخلاف والتفاوض بين حماس وفتح هو صراع على السلطة بصورة رئيسية مع العلم أنها سلطة منزوعة السيادة ولا تملك مقوماتها .

(١) خالد مشعل : نقبل بدولة فلسطينية على حدود عام١٩٦٧ ولن نعترف بإسرائيل – صحيفة «الشعب» اليومية بتاريخ ٢٢/ ٤/ ٢٠٠٨.

# اللغة السياسية الجديدة لحركة حماس على ضوء نفوذها بالحكم في قطاع غزة

لقد انتقلت حركة حماس من الطابع المقاوم إلى المشارك في السلطة « الحكم » على ضوء مشاركتها في الانتخابات النيابية العامة وهي الثانية التي جرت في ٢٥/ ١/ ٢٠٠٦ ، بعد أن أسست لذلك وثيقة القاهرة في آذار/ مارس٢٠٠٥ ، والتي أكدت على محاور ( التهدئة وإعادة بناء م . ت .ف. والاستعداد للانتخابات العامة) .

لقد أيقنت حركة حماس أنه لا يمكن أن تسير إلى النهاية في مشروع المقاومة المسلحة والذي أصبح يعتمد على إطلاق الصواريخ على قرية سيدروت الاستيطانية في جنوب إسرائيل والمحاذية للمنطقة الشمالية من قطاع غزة ، خاصة وأن الحركة كانت قد اتخذت قراراً قضى بتجميد العمليات الاستشهادية أو « التفجيرية » في داخل المدن الإسرائيلية منذ (وثيقة القاهرة ٢٠٠٥).

حيث جرت حالة من الانتقادات الدولية الكبيرة للحركة بسبب استهداف تلك العمليات للمدنيين الإسرائيليين الأمر الذي لم يستقم مع المفاهيم التي تحملها منظمات حقوق الإنسان والتي تطالب بالتمييز بين المدنيين والعسكريين مع صيانة حق المقاومة بكافة أشكالها لضمان حق الشعب الرازخ تحت الاحتلال بنيل حقه بالتحرر والاستقلال الوطني ، حيث تم ضمان ذلك في إطار حق الشعوب في تقرير المصير الذي كفلته قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي الإنساني .

لقد كان من الصعوبة بمكان الجمع بين السلطة والمقاومة ، فالسلطة تتطلب

شروطاً معينة منها العمل العلني والدبلوماسي والوصول إلى قواسم مشتركة مع المجتمع الدولي بما يشمل الاعتراف بالشرعية الدولية وذلك لضمان التعامل مع الجهة الحاكمة في السلطة ،وبما يترتب على ذلك من علاقات سياسية ودبلوماسية واقتصادية ومالية ، خاصة مع اعتماد السلطة الفلسطينية على أموال المانحين كوسيلة للاستمرارية في العملية المالية والتنموية بالمجتمع الفلسطيني ، ولتغطية النفقات الخاصة بالسلطة بما في ذلك نفقات الموظفين والذين تزايد عددهم باطراد ، بحيث أصبحت السلطة المشغل الأكبر للعمالة بالوطن بعد إغلاق سوق العمل في إسرائيل وعدم قدرة العامل الاقتصادي المحلي لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الباحثين عن العمل .

أما المقاومة وتحديداً المسلحة منها فلها شروطها وأدواتها، منها العمل السري لضمان سير العمل مالياً ولوجستياً، حيث أن المقاومة بكافة أبعادها وتشكيلاتها تبقى في دائرة الاستهداف من قبل الاحتلال وبالتالي لا تشترط القيام بتنازلات سياسية والوصول إلى قواسم مشتركة مع المجتمع الدولي، وهي ليست مضطرة إلى ذلك إلا في ظروف استثنائية تشعر من خلالها بإمكانية تحقيق إنجازات لصالحها .

إن اختيار حركة حماس للمشاركة في السلطة، يعنى انشدادها لخيار الحكم ، وهنا وقعت الأزمة عندما أرادت حماس الحفاظ على منطق المقاومة مع الاستحقاقات الجديدة التي يتطلبها وجودها بالسلطة ،فقامت «اللجنة الرباعية الدولية» بفرض شروطها للتعامل مع الحكومة العاشرة المشكلة من قبل حركة حماس بعد فوزها في المجلس التشريعي والتي تتضمن « الاعتراف بإسرائيل وبالاتفاقيات الدولية بين المنظمة وبين إسرائيل ، ونبذ العنف » .

وحاولت حركة حماس البحث عن مخارج بهدف تجاوز تلك الشروط والخروج

من دائرة المقاطعة والعزلة المفروضة من قبل الرباعية والمجتمع الدولي ، ووجدت حماس في «اتفاق مكة» الذي استند إلى «وثيقة الوفاق الوطني» مخرجاً حيث تضمن الاتفاق « احترام » الاتفاقات الموقعة بدلاً من « الالتزام » ، هذا إضافة إلى التأكيد على ضرورة تطبيق قرارات الشرعية الدولية وبحق شعبنا الفلسطيني في إقامة الدولة على حدود الرابع من حزيران عام ٦٧ ، الأمر الذي تضمن الاعتراف الضمني بدولة إسرائيل.

رغم ذلك فإن الحكومة الحادية عشر والتي سميت «حكومة الوحدة الوطنية» كنتاج لاتفاق مكة في شباط/ فبراير ٢٠٠٧ ، والتي تبنت «وثيقة الوفاق الوطني» فإن المجتمع الدولي استمر بمقاطعة الحكومة ومحاصرتها باستثناء كل من قطر والنرويج، الأمر الذي عمق من أزمة مشاركة حماس بالحكم . وفي نفس الإطار وبصورة موازية قامت حماس بمحاولات لفتح قنوات مع المجتمع الدولي عبر بعض الشخصيات السياسية النافذة والمقربة من صناعة القرار السياسي للحركة مثل ما قام به د. أحمد يوسف ، الذي يعمل مستشاراً لرئيس الوزراء في حكومة غزة السيد إسماعيل هنية إضافة لإشغاله موقع وكيل وزارة الخارجية، حيث أطلق وثيقة شهيرة عرفت باسم «وثيقة يوسف» تضمنت الإقرار بهدنة لمدة تقرب من ٢٠ سنة مقابل إقامة الدولة الفلسطينية ، الأمر الذي لم يلق آذاناً صاغية من قبل صناع القرار الإسرائيلي وفي أوساط المجتمع الدولي ، ولكنه كشف عن توجه مرن وبراغماتي لدى الحركة بهدف كسر العزلة المفروضة عليها ولإبراز ذاتها في الحركة العملية القادرة على التعاطي مع المتغيرات السياسية علماً بان شعار الهدنة ليس جديداً على الحركة ، حيث رفع من قبل مؤسس الحركة الشهيد أحمد ياسين في أوساط الانتفاضة الكبرى ٨٧ – ١٩٩٣ .

استفادت حركة حماس من حركات التضامن الشعبي الدولي التي جاءت إلى قطاع غزة إثر الحصار المشدد الذي فرض عليه بعد منتصف حزيران / يونيو ٢٠٠٧ ،

على خلفية أحداث الحسم « الانقلاب » العسكري، وذلك من خلال دخول بعض السفن المحملة ببعض الأدوية والقضايا الرمزية ذات البعد الإنساني ؛ لتعكس للعالم الأثر السلبي للحصار على الحياة الإنسانية والمعيشية لسكان القطاع ، وكذلك بعض القادمين عبر معبر رفح الحدودي ، وقد حاولوا نقل رسائل الحركة عبر بعض الأوساط والشخصيات البرلمانية أو ذات القدرة على إيصال توجهات الحركة لصناع القرار السياسي في بلدان أوروبا ، والتي تتضمن رغبة الحركة في التحرر والاستقلال وليس نفي الآخر « إسرائيل » ، وبأن الحركة كانت ضحية لازدواجية المعايير الممارسة من قبل المجتمع الدولي الذي لم يعترف بنتائج الانتخابات ، رغم أنه شهد بنزاهتها وشفافيتها .

استمر نشاط الحركة بمحاولة رفع الحصار والعزلة عنها وعن المواطنين في قطاع غزة بعد نتائج العدوان الهمجي الإسرائيلي ضد القطاع في نهاية ٢٠٠٨ بداية ٢٠٠٩ ، والذي استهدف الأعيان المدنية والسكان العزل وقام بتدمير البنية التحتية والقاعدة المؤسسية مخلفاً وراءه حوالي ١٥٠٠ شهيد و ٥٠٠٠ جريح إضافة إلى تدمير حوالي ٤٠,٠٠٠ منشأة بين مدرسة، ومؤسسة ووزارة ، ومقر أمني ، ودار للعبادة .... إلخ ، حيث بدأت الوفود الزائرة تتردد على القطاع بهدف الاطلاع على حالة الدمار من جهة وللتضامن مع الشعب الفلسطيني في قطاع غزة على المستويات الإنسانية ، والطبية والتعليمية والاجتماعية والسياسية أيضاً ، خاصة إذا ما أدركنا أن العدوان على قطاع غزة أسس لحالة تعاطف وتأييد شعبي وعربي و دولي لم يسبق له مثيل مع شعبنا في قطاع غزة .

وقد قامت حركة حماس بإيصال رسائل للإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة اوباما عبر عضو الكونغرس الأمريكي ومرشح الرئاسة السابق عن الحزب الديمقراطي « جون كيري » كما قام الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر بزيارة للقطاع أعقبها

زيارة إلى دمشق اجتمع خلالها مع السيد خالد مشعل حيث أكد الأخير أن على العالم أن يعرف أنه بدون حركة حماس لا يمكن تحقيق الاستقرار والسلام بالمنطقة ، وأن السلام يصنعه الأقوياء وليس الضعفاء ، في إشارة إلى الرئيس أبو مازن الذي لم يعد يمثل الشعب الفلسطيني كله ، والذي يعاني من أزمات عدة تجعله شخصاً « ضعيفاً » وفق تصريحات « مشعل » وبالتالي غير قادر على تحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة[1] .

وقد تكررت تصريحات قادة حركة حماس وخاصة السيد / مشعل وكذلك رئيس الوزراء حكومة غزة أ. اسماعيل هنية ، وذلك فيما يتعلق باستعداد الحركة للقبول بالحل القائم على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في حدود الرابع من حزيران / يونيو ٦٧ ، في اقتراب واضح من برنامج م .ت . ف . والسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وإذا ربطنا ذلك مع السلوك الذي قامت به الحركة في غزة بعد العدوان ، من حيث وقف إطلاق الصواريخ وذلك بمشاركة القوى والفاعليات الأخرى ، في تهدئة عملية غير معلنة رغم استمرار أعمال التوغل في حدود القطاع واقتطاع مساحة ٥٠٠م٢ من الحدود الشرقية من القطاع والتي اعتبرتها إسرائيل منطقة عازلة «Bafer Zoane» إضافة لتحديدها مساحة ٣ أميال فقط للصيادين كمنطقة مسموح بها للصيد من أصل ٢٠ ميلاً كما ينص «اتفاق أوسلو»، ورغم عدم التقدم في ملف إعادة اعمار قطاع غزة ، فإننا نستنتج أن خيار المشاركة في السلطة ثم الحصول عليها كاملة في قطاع غزة بعد أحداث حزيران / يونيو٢٠٠٧ دفع الحركة إلى تغيير خطابها وشعاراتها وأدواتها التكتيكية باتجاه يرنو

(١) كارتر يلتقي مع مشعل والأسد وينقل رغبة إسرائيلية بلقاء حماس – الجزيرة نت – بتاريخ ٢٠٠٨/٤/١٩.

إلى المصالحة مع المجتمع العربي والدولي ، آخذين بعين الاعتبار أن مشاركة الحركة في اجتماعات المصالحة الوطنية برعاية مصرية ، كان يهدف هو الآخر لترطيب الأجواء مع مصر ومن أجل إعطاء رسالة للمجتمع الدولي بالنزعة الوسطية وغير المتطرفة التي تميز حركة حماس عن غيرها من منظمات الإسلام السياسي ذات النزعة المتطرفة مثل القاعدة وغيرها .

وقد كان الرد العنيف المفرط باستخدام القوة من قبل حركة حماس تجاه مجموعة جند أنصار الله في حزيران / يونيو٢٠٠٩ ، حيث تم دك المسجد في رفح والذي أعلن من خلاله أمير الحركة الشيخ عبد اللطيف موسى إقامة الإمارة الإسلامية في قطاع غزة ، حيث خلف الحادث عشرات الشهداء والجرحى ، تعبيراً عن رغبة حماس في إيصال رسالة إلى البلدان الإقليمية بأنه من الممكن أن تكون جزءً من المنظومة الأمنية بالمنطقة وبأنها ترفض منطق الإمارة ، خاصة إذا أدركنا أن مصر قلقة من مجموعات متطرفة تحاول الانتشار في صحراء سيناء والتعاون مع مجموعات شبيهة في القطاع .

علماً بأن الحركة تحاول تطبيق فكرة الإمارة بطريقتها الخاصة وعبر عملية تدريجية غير مرئية بصورة صارخة لا تثير ردود أفعال عنيفة في المجتمع المحلي والدولي نذكر منها فرض الحجاب على المحاميات ومحاولات فرض الزى الشرعي على الطالبات وتأنيث المدارس و«حملة الفضيلة» على شاطئ بحر غزة ومنع الفساد بركوب الدراجات النارية وراء الرجال، ومحاولة تمرير «قانون العقوبات» على أسس ذكورية إضافة إلى مراقبة الأجهزة الالكترونية مثل الانترنت والجوالات حفاظاً على القيم العامة .

هذا إلى جانب المضايقات على الغناء في الأفراح الخاصة ، خاصة إذا كان هناك

مبرر ما بأن تتم الأغاني لصالح فتح مثلاً ، وتضييق مساحة الحريات بالرأي والتعبير والتجمع والصحافة الحرة والحق بتشكيل الجمعيات .

إن تلك الممارسات وإن كان جزءًا منها يأتي كردة فعل على سلوكيات بحق الحريات العامة والديمقراطية في الضفة الغربية من قبل حكومة د. فياض والأجهزة الأمنية بحق كوادر وجمعيات حركة حماس ، إلا أنه يأتي في نفس الوقت كجزء من رؤية الحركة باتجاه محاولات فرض فكرة الإمارة بطريقة تدريجية « وسطية » ممكن ترويجها للمجتمع الدولي ، على قاعدة أن بديل ذلك يكمن في انتشار المجموعات المتطرفة التي تشكلت في غزة مثل «جند أنصار الله» ، و«جلجلت» ، و«جيش الإسلام» ...إلخ ، وعلى أرضية أن حركة حماس برؤيتها العملية هي وحدها تستطيع فرض الأمن والاستقرار في المنطقة[1] .



(١) من وقائع ورشة عمل عقدت في غزة بعنوان «الانقسام السياسي وأثره على وضع الحريات العامة » وكالة الصحافة الفلسطينية « صفا » www.safa.ps بتاريخ ٧/ ٩/ ٢٠٠٩

# حركة حماس وورقة المصالحة المصرية

تدرك حركة حماس محدودية نتائج القرار الذي اتخذه الرئيس عباس مضمنًا في المرسوم الرئاسي القاضي بإجراء انتخابات تشريعية رئاسية عامة في ٢٤/ ١/ ٢٠١٠ ، حيث من الصعوبة بمكان أن تجرى الانتخابات في قطاع غزة ، وبالتالي فقد شنت حماس هجوماً إعلاميا على الرئيس عباس ومرسوم الانتخابات بوصفه تكريساً للانقسام السياسي والجغرافي ، وفي نفس الوقت حاولت حماس تبرير عدم توقيعها على ورقة المصالحة المصرية بسقوط بعض العبارات في إطار التفاهمات السابقة واستبدالها بعبارات أخرى ، فحماس أبقت الباب مفتوحاً باحتمالية التوقيع على ورقة المصالحة المصرية مشترطة إعادة نقاشها لكي يتم إزالة التحفظات على بعض العبارات والعناوين ، وقد كانت أبرز ملاحظات حركة حماس على الورقة المصرية (١)

١. رفض الحركة أن تكون مرجعية اللجان المشكلة سواءً لجنة الانتخابات المركزية ، أو لجنة إعادة بناء الأجهزة الأمنية ، أو اللجنة الفصائلية الهادفة لإعادة إعمار قطاع غزة ، أو لجنة إعادة بناء م .ت .ف ، أن تكون مرجعية هذه اللجان للرئيس أبي مازن كشخص مختلف عليه ، ولا يشكل إجماعاً خاصة على خلفية موقفه القاضي بتأجيل البت في تقرير غولدستون وما أشيع من لغط عن ضغوطات إسرائيلية عليه ترمي إلى عدم التسجيل لشركة يشارك ابنه في أسهمها وهي «الشركة

(١) تحفظات حماس الثلاثة على ورقة المصالحة المصرية – اخبار العالم – بتاريخ ٢٠/ ١٠/ ٢٠٠٩

الوطنية للهواتف النقالة» ، إضافة إلى تهديد ليبرمان ببث شريط يؤكد تورط الرئيس في عدوان غزة.

وتأكيد حماس على أن القرارات الخاصة بتكوين اللجان يجب أن تتم على قاعدة التوافق الوطني بصورة رئيسية وخاصة فيما يتعلق باللجنة المكلفة بالإشراف على م.ت.ف. « الهيئة القيادية المؤقتة »

٢. عدم إشارة الورقة إلى المجلس التشريعي كجهة منتخبة .

٣. تشكيك الحركة بنزاهة أبو مازن بالإشراف على إعادة بناء الأجهزة الأمنية ، إضافة لإهمال الورقة لإعادة بناء الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية .

واستناداً لزيادة شعبية حماس على المستوى العربي والإسلامي والدولي خاصة بعد عدوان قطاع غزة ، فإن الحركة تدرك محدودية الدور الرسمي العربي أو فيما يعرف باسم «معسكر الاعتدال» ، وعليه فإنه ليس من المستغرب أن تقدم الحركة على انتخابات بالقطاع بحيث تجري عملية انشطار محدود في بنية النظام السياسي الفلسطيني فنصبح أمام رئيسين ومجلسين تشريعيين وحكومتين خاصة في ظل انقسام العرب بين مؤيد لحماس وآخر لفتح ، وفي ظل ثقل كل من تركيا وإيران اللتين تدعمان حماس ، الأمر الذي سيعزز موقفها في المعادلة الفلسطينية استناداً إلى الاستقطاب الإقليمي[١] .

كما أن النظام الرسمي العربي لن يستطيع إلا أن يقدم الدعم المالي للرئيس أبي مازن وهو لن يقدم على خطوة عسكرية تجاه حركة حماس في غزة ، خاصة في ظل صورة العدوان الإسرائيلي التي لم تمح من ذاكرة الجمعية العربية ، ولكنه قد يلجأ إلى وسائل من الضغط الدبلوماسي و التضييق على الأنفاق التي تربط بين قطاع غزة ومصر إضافة إلى إجراءات تقيد من حرية الحركة لقادة وكوادر الحركة إلى أن تبرز

(١) ياغي، محمد :السلطة و«حماس» ودولة الحدود 'المؤقتة!!- صحيفة الأيام بتاريخ ٤/ ١١/ ٢٠٠٩.

ظروف جديدة تدفع حركة حماس لترطيب الأجواء مع مصر أي في إطار التقارب بين مصر وسوريا بعد أن حدث تقارب سوري سعودي الأمر الذي قد يساهم في تحريك الملف الفلسطيني باتجاه ترطيب أجواء علاقة حماس مع «محور الاعتدال العربي»، ولكن ليس بالضرورة أن يدفع ذلك الترطيب من الأجواء إلى إقدام الحركة على المصالحة مع حركة فتح والرئيس أبو مازن .

كما أن إسرائيل تدرك جيداً بأن الانقسام الفلسطيني يشكل مصلحة استراتيجية لها كما صنفه رئيس دولة إسرائيل شيمون بيرس ، واعتبره أحد إنجازات دولة إسرائيل بعد تأسيس الدولة عام ٤٨ ، وبعد حرب حزيران ٦٧ حيث اعتبر ان الانقسام الفلسطيني هو الإنجاز الثالث ، فهي لن تقدم على عملية عسكرية لتصفية حركة حماس من قطاع غزة حتى لو ضمنت من هو مستعد من القيادة الرسمية الفلسطينية وهذه قضية مشكوك بها ، للتعاون معها في هذا المجال حيث لن يقبل أي من القادة الفلسطينية في الضفة الغربية القدوم على ظهر دبابة إلى قطاع غزة ، الأمر الذي يعنى تكريس حالة الانقسام الجغرافي والسياسي بين الضفة والقطاع ولفترة زمنية ليست بالقصيرة .

ولكن من الواضح أن إسرائيل تريد أن تبقى حماس في غزة في وضع المحجَّم والضعيف غير القادر على الفعل من أجل تبرير العدوان المستمر على القطاع في نفس الوقت لتعميق أزماته وخاصة المعيشة الإنسانية منها والعمل على تصديرها عربياً أو دولياً .

من الواضح أن الرئيس أبا مازن ومن خلال مرسوم الانتخابات الرامي لإجرائها في ٢٤/ ١/ ٢٠١٠ يهدف إلى الضغط على حماس للاستجابة إلى الورقة المصرية وجهود المصالحة ، ولكن إذا حدثت الانتخابات فعلاً ، فإن السيناريو المتوقع هو أن يتم إعلان قطاع غزة منطقة متمردة وأن يتم تجفيف كافة الموارد بما في

ذلك رواتب موظفي السلطة الذين يحصلون على رواتب شهرية من حكومة الضفة الغربية برئاسة د. فياض والبالغ عددهم حوالي ٧٨ ألف موظف، إضافة إلى كافة البرامج الإغاثية والدولية ذات العلاقة مع السلطة في الضفة الغربية ليصبح الحصار حقيقياً وجاداً ومحكماً، مرفوقاً مع مقاطعة عربية ودولية لحركة حماس وضغوطات على الأنفاق على الحدود بين قطاع غزة ومصر مصحوباً ذلك باستمرارية أعمال العدوان والتوغل العسكري الإسرائيلي بالقطاع.

لكن وبعد أن أعلنت لجنة الانتخابات المركزية عن اعتذارها عن عدم تمكنها من إجراء الانتخابات في كل من القطاع والقدس الشرقية، أصبح من الواضح صعوبة تحقيق مرسوم الرئيس، كما عكس ذلك تعميقاً لأزمة النظام السياسي الفلسطيني، حيث من المتوقع أن يقوم المجلس المركزي الفلسطيني باتخاذ قرار التمديد للرئيس أبو مازن بوصف المجلس المركزي صاحب الولاية من قبل م. ت.ف وأن يجري العمل على إلغاء المجلس التشريعي، الأمر الذي رفض من قبل حركة حماس، من حيث التشكيك في شرعية المركزي والتأكيد على أن التشريعي لا يحل إلا إذا سلم صلاحياته إلى مجلس تشريعي منتخب آخر، وبسبب عدم الرغبة في المساهمة في حالة الانقسام استقر قرار المجلس المركزي، في اجتماعه الذي عقد في رام الله في ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٩ على التجديد لكل من الرئيس والمجلس التشريعي حتى حزيران/ يونيو ٢٠١٠ وهو موعد الانتخابات المقترحة وفق رؤية الورقة المصرية.

إن هذا السيناريو يعنى إبقاء حماس في دائرة الحصار والاستهداف الأمر الذي سيعمق من أزمتها الاقتصادية والسياسية في ظل انسداد آفاق مشروعها السياسي، حيث من الصعوبة في مكان جغرافي محدود ومحاصر تطبيق فكرة الإمارة الإسلامية إلا إذا تم نشر ذلك في بلدان عربية ذات مساحات جغرافية أوسع بحيث تستطيع

مد تجربة إمارة غزة بالدعم السياسي والمادي واللوجستي والمعنوي وهذا أمر مستبعد مع توجه الإدارة الأمريكية إلى تعزيز فكرة الاستقرار والتي تعنى ترسيخ أنظمة الحكم الرسمية العربية على حساب شعارات الديمقراطية والإصلاح والانتخابات والتي إذا ما طبقت ستعزز قوى الإسلام السياسي كنقيض مباشر للأنظمة الرسمية العربية القائمة في ظل ضعف التيارات التقدمية واليسارية وانحسار القوى الديمقراطية والليبرالية في الوطن العربي .

وعليه فإن حركة حماس تعيش الآن في مفترق طرق ،فإما أن تجد الوسائل للاندماج في بنية النظام الرسمي الفلسطيني وتكون أحد مكوناته الرئيسية وبالتالي يتم كسر العزلة والحصار عنها أو أن تستمر بالتمسك بمواقفها وتتحمل تبعات الحصار وربما مضايقات أخرى وهذا هو التحدي الكبير الذي تواجهه الحركة في غزة ، خاصة إذا أدركنا أنه لا بد من الوصول إلى قواسم من التفاهم المشترك بين الولايات المتحدة وإيران بشأن الملف النووي الإيراني ، حيث لا ترغب الإدارة الأمريكية في فتح جبهة جديدة مع إيران في ظل اشتعال جبهتي أفغانستان والعراق ، حيث أن التفاهم مع إيران سيعنى تقليص الدور الإيراني الداعم لحركات الإسلام السياسي ومنها حماس في فلسطين.

وهناك خيار آخر يتجسد في تطويع حركة حماس كجزء من حركات الإسلام السياسي وبالتالي التعامل معها بوصفها تعبيراً عن الوسطية والإسلام المعتدل وفق النموذج التركي بما يعنى إمكانية تعاطيها مع مشاريع محددة كالدولة ذات الحدود المؤقتة أو غيرها من المقترحات والتي كان أحدها مقترح موفاز الرجل الثاني في حزب كاديما ، حيث اقترح الحوار مع حماس على قاعدة إعطائها ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية بما ينسجم مع فكرة الحدود المؤقتة ، علماً بأن حماس قد رفضت ذلك رسمياً على لسان

القيادي خليل الحية[1]، كما أنه من غير الواضح أن حماس تتكيف مع حالة الاعتدال المطلوبة دولياً حتى الآن ، الأمر الذي يبقى خيار الحصار والتحجيم هو الأبرز، حيث ما زالت حماس تشدد على مواقفها الرسمية بما في ذلك رفض اعترافها بإسرائيل .

لقد دفعت حالة الاستعصاء فيما يتعلق بالمصالحة الفلسطينية العديد من الأقلام لإطلاق بعض العبارات باتجاه حلول إبداعية بعيدة عن مسألة 'الصراع على الحكم والسلطة بما أفرزته من فئوية وتشظي وصراع على النفوذ والمصالح في ظل استمرارية الاستيطان والحصار وتهويد القدس وسياسة المعازل المفروضة من قبل اسرئيل بحق الشعب والوطن الفلسطيني وكان من بين تلك المبادرات ما تقدم به أ. بسام الصالحي أمين عام حزب الشعب الفلسطيني باجتماع المجلس المركزي الذي عقد في أكتوبر / ٢٠٠٩ في رام الله من خلال الشروع في تأسيس مجلس انتقالي للدولة الفلسطينية القادمة ، وذلك كوسيلة تضع حداً للمفاوضات العبثية والتي لم تحقق نتائج على الأرض سوى المزيد من تكثيف الاستيطان وإقامة الحواجز .

كما أنها تنقل الصراع بين القوى السياسية من صراع على سلطة منقوصة السيادة ، إلى هدف النضال الفلسطيني الخاص بإقامة الدولة الفلسطينية القادمة على أراضي الرابع من حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧ ، على أن يقوم المجلس الانتقالي المنتخب بمطالبة العالم بالاعتراف به بوصفه قاعدة الدولة الفلسطينية بالاستناد إلى القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية[2]، كما برزت العديد من الاقتراحات منها فكرة تشكيل قيادة وطنية موحدة من أجل إعادة الاعتبار لحركة التحرر الوطني

(١) حماس ترفض خطة موفاز للدولة الفلسطينية ذات حدود مؤقتة – موقع فلسطين ٤٨ بتاريخ ٨/ ١١/ ٢٠٠٩.

(٢) . مذكرة حزب الشعب الفلسطيني للمجلس المركزي المنعقد في رام الله – موقع حزب الشعب الفلسطيني www.ppp.ps بتاريخ ٢٤/ ١٠/ ٢٠٠٩

الفلسطيني بعد أن فشل مشروع السلطة، كما يردد ذلك د. مصطفى البرغوثي، هذا إضافة إلى أنشطة لجان المقاطعة وبرنامج حل الدولة الديمقراطية الواحدة المبنية على فلسفة المواطنة المتساوية والمتكافئة، بدلاً من الدولتين، حيث وصلت فكرة الدولة المستقلة إلى طريق مسدود بعد سياسة المعازل وبناء الجدار وتهويد القدس وإقامة نظام من البانتوستانات بالضفة والقطاع.

وعليه فقد أدت مشاركة حماس في السلطة ثم الاستفراد بها في قطاع غزة إلى إجراء تغييرات في رؤيتها وبرنامجها وتكتيكاتها وأدواتها لكي تصبح طرفاً معترفاً به في إطار البنية السياسية الفلسطينية والعربية القائمة، وقد تم التعبير عن ذلك عبر شعارات وأفكار مثل التهدئة والهدنة طويلة الأمد، ومحاولة إبراز الذات بوصف حماس تعبيراً عن الاتجاه الوسطي بالإسلام، في إطار مقاومة أية مجموعات ونزعات متطرفة في الوقت الذي تحاول أن تفرض نموذجها (الإمارة) بطريقتها الخاصة.

إن المصالح التي نمت من خلال إدخال ٥٠ ألف موظف في بنية السلطة في قطاع غزة على المستويات الإدارية والأمنية بما يترتب على ذلك من تشكيل لنخب سياسية واقتصادية واجتماعية، وفي سياق ارتباطات إقليمية ودولية تفرزها حركة الإخوان المسلمين كحركة عالمية، أدت إلى تجذير الحركة بالقطاع بحيث لم يصبح من السهل أن تسلم الحركة بكل تلك الإنجازات والمكتسبات لحساب «المصالحة الوطنية»، خاصة وأن لديها العديد من المبررات التي تلقى قبولاً شعبياً وتفهماً رسمياً فيما يتعلق بعدم انشدادها لفكرة المصالحة الوطنية، من حيث انتهاء الولاية القانونية للرئيس عباس في ٩/ ١/ ٢٠٠٩ [(١)]، ومنها أن الانتخابات تشترط التوافق ومنها سلوك حكومة الضفة الغربية فيما يتعلق بالتنسيق الأمني وبقيادة الجنرال الأمريكي

(١) د. بحر، أحمد نائب رئيس المجلس التشريعي: تمديد الرئاسة لنهاية ولاية المجلس التشريعي مخالف للقانون – شبكة فلسطين للحوار، بتاريخ ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٨.

دايتون والمضايقات بحق قادة وكوادر وأعضاء حماس عبر الاعتقالات السياسية و إغلاق الجمعيات ومنع الصحف التابعة للحركة من العمل في الضفة.

من هنا فإنه ليس غريباً تفكير الحركة باستكمال ما قامت به في قطاع غزة وسحبه إلى الضفة الغربية ولكن ليس بالضرورة بنفس الأدوات « الحسم المسلح » ، ولكن من الواضح أن الحركة لا ترى أن هناك إمكانية للتعايش مع تيار ابو مازن ودحلان خاصة بعد أن أصبح لدى الأخير نفوذ بارز في حركة فتح على ضوء نتائج انتخابات المؤتمر السادس وهو الشخص الذي يشكل رأس حربة الخلاف الميداني والتاريخي مع حركة حماس.

إن أزمة الثقة بين الطرفين هي السبب المباشر وراء عدم انجاز ملف المصالحة والوفاق الوطني ،فكما تفكر فتح بالعودة إلى القطاع يتكرر ذات التفكير لدى قادة حركة حماس فيما يتعلق بالضفة الغربية[1]. مما يفسر التحريض الإعلامي والاستثمار السياسي الذاتي لصالح حركة حماس ضد الرئيس أبي مازن بعد قراره بتأجيل البت في تقرير غولدستون ، وعدم تحقيقه وعدم التوقيع على الورقة المصرية حتى بعد أن تمت إعادة إثارة تقرير غولدستون من جديد في اجتماع خاص واستثنائي لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، حيث قرر المجلس الأخذ بتوصيات التقرير بأغلبية ٢٥ صوتاً .

(١) تصريحات عبد الرحيم ملوح« نائب الأمين العام للجبهة الشعبية » في اجتماع لجنة المصالحة والوفاق الوطني عبر الفيديو كونفرنس « غزة – رام الله » – مقر الهيئة المستقلة لحقوق المواطن بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٢

# المشهد السياسي الفلسطيني وفن إدارة الفوضى

كان النتاج الطبيعي لاتباع مسار المفاوضات الثنائية برعاية أمريكية دون بدائل وخيارات أخرى وصول هذا المسار إلى طريق مسدود ، وقد تم التعبير عن ذلك بصورة مكثفة في خطاب الرئيس أبي مازن في ٥/ ١١/ ٢٠٠٩ والذي أعلن فيه عن عزمه عن عدم ترشيح نفسه للانتخابات القادمة ، في الوقت الذي كشف طبيعة الضغوطات الأمريكية عليه في اتجاه الموافقة على استئناف المفاوضات دون شرط تجميد الاستيطان .

لقد بات واضحاً مدى انحياز الإدارة الأمريكية الجديدة للحكومة الإسرائيلية ، حيث تخلت الأولى عن مطلب تجميد الاستيطان ، كما كان تعليق وزيرة الخارجية كلنتون بأن موضوع الاستيطان يمكن حسمه عبر ترسيم الحدود النهائية تعبيراً عن موافقتها على الإجراءات التعسفية اليومية التي تقوم بها إسرائيل في الضفة الغربية وذلك عبر الاستيطان وبناء الجدار وتهويد القدس وإقامة نظام من المعازل ، يراد لها أن تدار بإدارات فلسطينية ليست بالضرورة أن تكون موحدة بل من الأفضل أن تكون متفرقة ومختلفة .

إن المأزق الذي وصلت إليه الساحة الفلسطينية يمكن إبرازه بصورة مكثفة من خلال سلسلة التصريحات والمواقف والمبادرات والتحركات المختلفة والتي تعكس حالة من الفوضى في الساحة الفلسطينية ، فلم تعد السياسة فناً لإدارة الصراع الوطني بل أصبحت أداة لتعميق الخلافات الداخلية ولإضاعة البوصلة الرامية لتحقيق الهدف المشترك .

ففي الوقت الذي يعلن الرئيس أبو مازن عن وصول مسار المفاوضات إلى طريق مسدود يقوم رئيس وزراء حكومة تسيير الأعمال بالضفة الغربية د. سلام فياض بطرح فكرة إنشاء مؤسسات الدولة ، لتعلن بعد عامين من جانب واحدة على حدود الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧ ، ضمن اتفاق غير معلن مع أوساط نافذة في الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي .

وفي نفس الوقت الذي نسمع تصريح السيد / خالد مشعل بصدد خطاب أبو مازن بأن الخيار هو للمقاومة وليس لمشاريع التسوية ،نجد تهدئة غير معلنة في القطاع ، ونجد تحركات سياسية دبلوماسية لحركة حماس سواءً بصورة مباشرة أو غير مباشرة للحوار مع الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بواسطة سويسرا كما صرح السيد / أحمد يوسف ، فضلاً عن محاولات إسرائيلية هادفة إلى إرباك الساحة الفلسطينية وذلك عبر إعادة توجيه مسار المباحثات إلى حركة حماس بدلاً من فتح ، وهذا ما يفهم من مبادرة موفاز الداعية إلى إجراء مباحثات مع حماس تهدف إلى انسحاب إسرائيل من ٦٠٪ من أراضي الضفة الغربية وهي أماكن التواجد السكاني الكثيف مع الاتفاق على هدنة طويلة الأمد تصل إلى عشر سنوات أو أكثر ، أي في إطار محاولة تطبيق مفهوم الدولة ذات الحدود المؤقتة ولكن من خلال التفاهم مع حركة حماس هذه المرة، وليس مع قيادة حركة فتح ، وذلك في سياق الاستفادة القصوى من حالة التناقضات الداخلية « الفلسطينية – الفلسطينية » واستثمارها لصالح مشروع التسوية الإسرائيلي .

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن إسرائيل تحاول في هذه الحالة استنساخ تجربتها مع حركة فتح عبر محاولات تطبيقها مع قيادة حركة حماس في محاولات ومبادرات معينة وفي إطار توجه الإدارة الأمريكية الجديدة للتعامل مع ما يسمى بالإسلام

المعتدل على طريقة تركيا كبديل للحركات الأصولية المتشددة .

وعليه فإن الساحة السياسية الفلسطينية تعكس حالة من الفوضى لم تشهدها من قبل حيث غياب المؤسسة الوطنية الجامعة والاستراتيجية والرؤية الموحدة ، الأمر الذي عرض الحالة الفلسطينية إلى العديد من الأزمات كمنت أحد مسبباتها الرئيسية في غياب الوحدة واستمرار حالة الانقسام .

إن النهج الإسرائيلي المستمر والمدعوم أمريكيا أبرز بما لا يدع مجالاً للشك استحالة إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة عبر استخدام أدوات وآليات جربت وفي ظل حالة التشرذم والانقسام والصراع على سلطة موهومة السيادة .

الأمر الذي يتطلب العمل على بلورة آليات من العمل الجماعي المصحوب برؤية توحيدية تعيد تركيب القطار الوطني على سكته الصحيحة ، بحيث يصبح قائماً على مرتكزات ومفاهيم التحرر الوطني .

لقد أصبح واضحاً مدى صعوبة تحقيق أية انجازات في ظل الانقسام ، حيث أن الإنجاز الوطني يتحقق فقط في إطار وحدة شعبنا تحت لواء وراية ورؤية موحدة وفق قوانين حركات التحرر الوطني بالعالم .

من هنا فليس لنا سوى العودة الى الأصول المبنية على مفاهيم التحرر والعدالة وتقرير المصير وحق العودة وهذا لن يتحقق إلا بإطلاق طاقات الجماهير عبر الكفاح الشعبي والتضامن الدولي في إطار من الجهد الرامي إلى فرض العقوبات والمقاطعة اتجاه دولة إسرائيل وتحت راية م . ت.ف. بعد أن يتم إعادة بنائها على أسس من المشاركة والديمقراطية بحيث تصبح المؤسسة الوطنية الجامعة المعبرة بصدق عن حقوق شعبنا بكافة قواه وفاعلياته وأطيافه السياسية ومواقعه الجغرافية .

# خلاصات واستنتاجات

لقد اعتمدت حركة حماس في شعبيتها التي رفعتها للسلطة بالقطاع على ركيزة الديمقراطية والتعددية والانتخابات كآلية لها أي بالاستناد إلى القانون الأساسي ، إلا أن الممارسات التي قامت بها حماس وخاصة بعد أحداث حزيران / يونيو ٢٠٠٧ لا تعكس الإيمان بقيم ومفاهيم وآليات العمل الديمقراطي من خلال بعض الإجراءات ، والتوجهات التي تساهم في تقليص هامش الحريات العامة بما في ذلك الحق في تشكيل الجمعيات وفي التجمع السلمي ،رغم أن تلك الإجراءات تتم بصورة بطيئة بما لا يثير ردات الفعل إلا أنها تؤشر إلى الوجهة العامة باتجاه سيطرة حزب أوحد على الحكم يستند إلى قاعدة دينية وليس بالضرورة إلى القانون الأساسي ومفاهيم الديمقراطية بشموليتها، وعبر الاستفادة من أحد مصادر التشريع المعتمدة في القانون الأساسي والمستند إلى الشرعية الإسلامية من جانب وإلى الشرعة الدولية لحقوق الإنسان من جانب آخر.

صحيح أن ممارسة حكومة حماس في غزة تقابلها ممارسات عنيفة وشديدة تجاه انتهاك الحريات من قبل حكومة الضفة الغربية ، حيث يجرى التنافس بين الحكومتين على تقويض مرتكزات الديمقراطية والحرية والتعددية ، حيث استهداف مكونات حركة حماس في الضفة من منظمات أهلية ونقابات ومجالس بلدية، وكذلك عبر الاعتقال السياسي ، وهذا ما يتم في قطاع غزة ضمن آليات الفعل ورد الفعل إلا أن ذلك يشير إلى توجه المجتمع الفلسطيني باتجاه تهميش الديمقراطية لصالح مركزة

الحكم كل حسب مسوغاته ، فحركة فتح وحكومة الضفة الغربية تبرر ذلك بعدم سماحها بتكرار حالة غزة ، وحكومة حماس تبرر ذلك بأن الحركة بالضفة تتعرض لانتهاكات وأساليب من الاجتثاث وليس عليها إلا أن تدافع عن نفسها .

الأمر الذي يشير إلى أن التوجه نحو الشمولية وتقليص مساحة الديمقراطية أصبح السمة الأعم لدى الحكومتين في الضفة والقطاع.

كما ارتكزت حماس إلى فلسفة المقاومة ومع احترامنا وتأييدنا لها بوصفها الأداة الضرورية لمناهضة الاحتلال وهو ما يشرِّعه القانون الدولي وقوانين الشعوب بما في ذلك حقها في تقرير المصير ، إلا أنه لم تجر عملية مراجعة لمدى جدوى أشكال المقاومة التي جربت في الانتفاضة الثانية بما في ذلك العمليات الاستشهادية أو إطلاق الصواريخ من قطاع غزة ، حيث أن الانحياز إلى المقاومة كوسيلة ضرورية لا بد منها في مواجهة الاحتلال يجب أن يدفع باتجاه التقييم لاستخدام الشكل النضالي الأنسب القادر على تحقيق الهدف الوطني كما يدفع للسؤال عن التزام الحركة بالتهدئة خاصة بعد العدوان على قطاع غزة ، في الوقت الذي كانت حماس تعتبر المقاومة عبر آليات الصواريخ والتصادم على الحدود حقًا مشروعًا عندما كانت سلطة فتح مسيطرة على مقاليد الحكم بالقطاع .

فهل التغيير بما يتعلق بالديمقراطية والمقاومة جذري أم أنه تكتيكي أم أن المسألة لها علاقة باستحقاقات واشتراطات الحكم ؟! علماً بأن الحركة ما زالت ملتزمة وفق تأكيداتها وعبر خطابها العلني بكل من الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة من جهة والمقاومة وحقها في الاستمرار في مواجهة الاحتلال من جهة ثانية، حيث من الواضح أن الحكم يفترض شروطًا من السيطرة يتم بها تجاوز الآليات الديمقراطية ، كما أن استمرارية السلطة وحمايتها من الضغوطات ، والأخطار الخارجية يضطر

حماس للتهدئة وعدم التصادم مع العدو الخارجي ، خاصة إذا ما أدركنا شراسة هذا العدو كما اتضح إبان العدوان على قطاع غزة وهذا ما كشفته تقارير منظمات حقوق الإنسان والتي كان أبرزها «تقرير غولدستون» الذي كشف فظائع الممارسات الوحشية الإسرائيلية والتي ترتقي إلى جرائم حرب .

وعليه فقد يبدو المشهد السياسي وكأن هناك خيارات محددة أمام حركة حماس فإما أن تلتزم الاعتدال السياسي وفق نموذج تركيا يقبل بها شريكاً في الترتيبات السياسية والإدارية والأمنية في إطار الصراع مع الاحتلال وفي إطار فلسفة الهدنة لفترة زمنية طويلة ، أو أن تصبح حماس جزءًا شرعياً معترفًا به في بنية النظام السياسي الفلسطيني الرسمي المعترف به عربياً ودولياً والذي يسعى باتجاه تسوية سياسية مع إسرائيل على قاعدة خارطة الطريق أو وفق آلية المفاوضات التي بات من الواضح انسداد آفاقها وهذا يتطلب تحقيق المصالحة مع حركة فتح برئاسة ابو مازن وإنهاء حالة الانقسام ، أو أن يتم تشديد الحصار على حماس وعلى قطاع غزة بما يشمل محاولات تجفيف الموارد وتحديد السلع وفرض المقاطعة في سياق استهداف الحركة كجزء من مكونات حركات الإسلام السياسي وفي سياق الصراع الإقليمي في المنطقة ، بما يترتب على ذلك من الاستمرار في تشديد القيود والاستهداف بحق قادة وكوادر وبنى ومؤسسات الحركة .

إن الخيارات الثلاثة مرتبطة برؤية حماس وتوجهاتها كما هي مرتبطة بالتأثيرات المحلية والإقليمية والدولية ، حيث أن للإصرار على مشروع « الإمارة » اشتراطاته ومتطلباته منها تبريد جبهة التصادم مع الاحتلال والاستمرار في حالة الانقسام الجغرافي مع الضفة الغربية ، وصولاً للخطة التي قد يصبح من المتاح فيها تمديد حكم حماس إلى الضفة ، أما الإصرار على التمسك بالمشروع الوطني ، فهذا يعنى

الحرص على وحدة المؤسسة الوطنية والإدارية والقانونية والأمنية الفلسطينية بما يعنى الشروع في إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية في إطار إعادة صياغة المرجعية المؤسساتية على أسس من المشاركة والديمقراطية وفق رؤية توحيدية تشارك بها حركة حماس مع باقي الأطراف السياسية في تحديد أشكال النضال الأنسب القادرة على تحقيق الهدف خاصة أمام الاستعصاء في مشروعي المفاوضات والمقاومة ، وأمام تكريس حالة الفئوية الفصائلية والحزبية الضيقة على حساب المسيرة الوطنية الفلسطينية .

لقد ساهم الانقسام بالابتعاد عن أرضية الهوية الفلسطينية والتي أصبحت منقسمة أمام مشروع الهوية « الإسلامية » من جهة في قطاع غزة ومشروع « ليبرالي جديد » أو ما يطلق عليه البعض مصطلح « الوطنية الرثة » في الضفة الغربية الأمر الذي قوّض الفكرة التوحيدية وساهم في تبديد وحدة النسيج الاجتماعي وتبديد المؤسسة الوطنية الجامعة كما أدى ذلك إلى الاستقطاب بين ثقافتين في المجتمع الفلسطيني واحدة بالضفة الغربية ، والأخرى في قطاع غزة[1] .

لقد ابتدأت المجموعات الإسلامية ذات الصلة بالإخوان المسلمين والتي تأسست لاحقاً في إطار مؤسسة «المجمع الإسلامي» في نهاية السبعينات من القرن الماضي باتجاه الترويج لمفاهيم الدعوة والتثقيف وإعداد الجيل ثم تم تأسيس حركة حماس في بداية الانتفاضة الأولى كحركة مقاومة وقد استمرت في ذلك حتى الآن وفق رؤيتها وشعاراتها إلا أن التحول النوعي الذي تم في بنية الحركة وتوجهاتها من خلال سيطرتها على الحكم في قطاع غزة منذ حزيران / يونيو٢٠٠٧ وبوسائل القوة ،

(١) الصوراني، غازي – التحولات الاجتماعية والطبقية في الضفة الغربية وقطاع غزة « رؤية نقدية » – الطبعة الأولى – تشرين أول / أكتوبر ٢٠٠٩ ص ١٥٢.

قد وضع علامات استفهام حول توجهات الحركة وهل هي عادت إلى منابعها الفكرية الأولى في اتجاه محاولة الدعوة وتطبيق فكرة الإمارة بالقطاع على حساب الاستمرار بالمشروع الوطني، حيث لا يمكن الجمع بين الحكم والمقاومة ، أم أن الحركة غير معنية بمشروع الإمارة وهي تريد المساهمة بفاعلية وعبر الحوار الوطني بإعادة بناء المعادلة الداخلية الفلسطينية وتوجيهها على أسس من المقاومة في إطار بوصلة الهوية الوطنية أي عبر الجهد النضالي المبذول لتحقيق أهداف الحرية والاستقلال وتقرير المصير وحق العودة .

لقد دفع الانقسام السياسي على سلطة موهومة السيادة إلى محاولة الحركة الاتصال بالمجتمع الدولي ومد الجسور إليه لاعتماد الحركة ورفع الاتهام الظالم بحقها ، وبالتالي جرت تغييرات في خطاب الحركة من مسألة التسوية ، من خلال إعلان قادة الحركة عن استعدادها القبول بإقامة دولة مستقلة في حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، بما يضمن حق العودة مع تهدئة طويلة تصل إلى أكثر من عشر سنوات الأمر الذي اقترب من برنامج م . ت .ف. الرسمي .

كما أن التغيير الثاني لوحظ من خلال محاولة المبالغة في التغييرات التي تمت في الإدارة الأمريكية إثر الانتخابات الأخيرة والتي أفرزت أوباما بدلاً من بوش ، حيث تناست الحركة أن أوباما هو ابن المؤسسة « Establishment »[1]، وقد جاءت الأحداث عبر إخفاق أوباما في إقناع نتنياهو بتجميد الاستيطان وانتصار الأخير مسلحاً باللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة عليه إضافة إلى انحياز الولايات المتحدة لإسرائيل فيما يتعلق بتقرير غولدستون ليؤكد مدى وهم الرهان

(١) د. عيد، حيدر « في نقد الخطاب السياسي الجديد لحماس » – الموقع الإلكتروني www.samanews.com بتاريخ ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٩

على الإدارة الأمريكية الجديدة التي ترتبط مع إسرائيل بمصالح استراتيجية، وحيوية كون الأخيرة جزءًا من حركة 'لرأسمالية العالمية وهناك حالة من تقاسم الأدوار والمصالح على حساب الثروات العربية وحق تقرير المصير لشعبنا .

يستخلص من الدراسة العلاقة ما بين السلطة والنخبة السياسية المسيطرة ، حيث أدى ذلك إلى صعود نخبة جديدة بدلاً من النخبة أو النخب القديمة، كما برز ذلك بوضوح من خلال سياسة الإحلال والاستبدال التي عملت الحركة على تطبيقها بعدما أنجزت عملية السيطرة على الحكم ، حيث بروز شرائح مرتبطة بالحركة في مجال المال والتجارة والإعلام والعمل الأكاديمي، والأهلي والنقابي والبلديات كل ذلك على حساب التعددية والديمقراطية وثقافة النوع والاختلاف في القطاع ، وفي إطار السعي للهيمنة على الحيز العام .

كما يستخلص أيضاً مفهوم حماس السياسية للأسلمة الذي ينسجم مع رؤيتها التدريجية والتراكمية والتي تتناقض مع حركات أصولية متشددة وذلك بهدف الاستجابة إلى الأبعاد العقائدية لحماس من جهة ولمحاولة تغليف المجتمع بطابع ثقافي عقائدي وفق هوية محددة من جهة ثانية ، حيث أن منهجية الأسلمة كانت تزداد عند تبريد جبهة التصادم مع الاحتلال الأمر الذي يشير إلى أن الهدنة أو الاستقرار بات مطلوباً من أجل محاولة ترسيخ وتثبيت الحكم وهذا أدى إلى تململ بعض الحركات الأصولية مثل مجموعة «جلجلت» و«جند أنصار الله» وغيرهما من تلك الحركات الأصولية حيث قامت سلطة حماس بمتابعتها وتحجيمها من أجل عدم السماح لها من الخروج عن دائرة الضبط الذي يؤمِّن للحركة الاستمرار بالسلطة بالقطاع دون اضطراب أو تناقضات محددة ، حيث يستشف أن الحركة في سياق ارتباطها مع حركة الإخوان المسلمين تريد من قطاع

غزة نموذجاً للحكم الإسلامي يؤمَّل في ظروف مناسبة تمديده إلى الضفة الغربية وربما إلى مواقع جغرافية إقليمية أخرى ، حيث أن هدف السلطة كمرتكز لنشر الدعوة هو في صميم فلسفة ومنهجية الحركة ومنهجيتها .

يشار هنا إلى أن التكوينات الطبقية والاجتماعية الجديدة التي نشأت مع حكم حماس، بما يترتب عليه من امتيازات ومزايا فرضتها شروط الحكم من وزراء ووكلاء وزارة ومدراء عامين ومسئولي أجهزة أمنية وأعضاء المجلس التشريعي ، وشرائح اجتماعية مرتبطة بحماس على المستويات التجارية والاقتصادية والأكاديمية و البلدية والأهلية والنقابية وغيرها ، ليس من السهولة بمكان أن تتخلى عن تلك الامتيازات التي تترسخ يوماً بعد يوم الأمر الذي يعتبر أحد الأسباب المادية والموضوعية المعيقة لمسار المصالحة الوطنية ، بما يترتب عليه من احتمالية إطالة أمد الانقسام لفترة زمنية طويلة مع تحقيق حالة الثروة والسلطة في القطاع توازيها حالة مشابهة في الضفة الغربية التي يغدق عليها المجتمع الدولي الأموال الطائلة لتكريس مشروع الليبرالية الجديدة في إطار لا يستطيع الخروج عن الدائرة الإسرائيلية المحددة بحالة الكنتونات والمعازل بالضفة الغربية ووفق آليات التنسيق الأمني المطلوب خارجياً والمرفوض وطنياً .

من الطبيعي ان يكون هدف أي حزب سياسي بغض النظر عن انتماءاته الأيديولوجية والسياسية هو السلطة والمشاركة بها ولكن خصوصية الحالة الفلسطينية بما أن السلطة المتصارع عليها هي سلطة الحكم الإداري الذاتي المحدود والتي تفتقر إلى مقومات السيادة ، فإن الصراع عليها يعكس حالة من الغرابة في ظل إدراك الجميع إلى طبيعة السلطة إلا أن تقديم الفئوي الحزبي على الوطني العام هو الذي أدى إلى هذا الصراع الحاد والتناحري بين طرفي الصراع (فتح وحماس) ، كما

أن غياب الثقافة الديمقراطية المبنية على احترام الرأي الآخر والتنوع والتسامح والتداول السلمي للسلطة ساهم هو الآخر في تعزيز حالة الاحتقان والأزمة ، فاستخدام القوة مهما كانت مبرراتها مرفوضة وفق القيم والمفاهيم وآليات العمل الديمقراطي ، كما أن عدم تسليم الحكم واستمرارية تصرف الحزب الخاسر بما أنه ما زال يحكم ويسيطر عليه مرفوض ولا يستقيم مع معاني الديمقراطية .

وعليه وبسبب خصوصية حالة السلطة في قطاع غزة والضفة الغربية والتي هي مشروطة باتفاق أوسلو بكل استحقاقاته ومتطلباته ،فإن تلك الشروط تدفع الحزب الذي يسعى للسيطرة على السلطة إلى تحولات عمقيه في السياسة عبر الانتقال من المقاومة إلى آليات تضمن استمرارية عمله ولتأمين بقائه في الحكم ، كما أن السلطة هي مادة للثروة و لبلورة شريحة سياسية متنفذة والتي تؤدى إلى بروز العديد من النخب المرتبطة بها سواءً كانت النخب المتولدة منها اقتصادية أو اجتماعية أو في إطار المؤسسات العامة أو الخاصة أو الأهلية .

ورغم الحصار الظالم والجائر على قطاع غزة والذي مثل عقاباً لشعبنا على خياره الديمقراطي والتي شهد لها العالم بالنزاهة الشفافية إلى ان السلطة أصبحت مكان للثروة والنفوذ للحركة السياسية المتنفذة به في قطاع غزة (حركة حماس) رغم أن تشكيل النخب بما يترتب عليها من امتيازات ومصالح اقتصادية هي تتم غالباً في إطار المشروع السياسي للحركة وليس عبر تحقيق المكتسبات الفردية فقط، كما كان الحال أبان السلطة السابقة في القطاع ( فتح ) ، علماً بأن المسألة لا تخلو من إمكانية تحقيق الثراء الفردي في حالات معينة حيث ساعد في ذلك عدم مشاركة أي من القوى السياسية معها وبالتالي تفردها في إدارة شؤون مؤسسات الحكم وذلك بغض النظر عن أسباب عدم المشاركة إلا أن النتيجة أفرزت حزبًا أوحد هو الذي يحكم

السلطة ويحدد مقدرات المجتمع خاصة في ظل تجميد عمل المؤسسة التشريعية وعدم تفعيل آليات العمل الديمقراطي المبنى على التشريع والرقابة والمساءلة ،وقد ساعدها أيضاً حملة التعاطف والترابط بينها وبين حركات الإسلام السياسي في العالم سواءً من خلال دول أو مجموعات شعبية ، وفي إطار استخدام وسائل قسرية لتمرير المواد والأموال الداعمة من خلال الأنفاق على الحدود المصرية الغزية التي شكلت شرياناً اضطرارياً لم يخل من سبل الاستفادة منه عبر بلورة شريحة من التجار تراكم الثروة على حساب المستهلك والسواد الأعظم من الفقراء، حيث يعيش ثلثي أهالي القطاع في حالة من الفقر والعوز والحرمان .

وتمتاز شرائح معينة ذات تواصل مع الحكم الجديد في بناء الثروة مسنودة بقوة السلطة ، كما أن السيطرة على السلطة وبصورة أحادية سيؤدي بالضرورة إلى النكوص عن المكتسبات والإنجازات الديمقراطية التي يكفلها النظام السياسي الفلسطيني ممثلاً في القانون الأساسي ، فقد ترعرت العديد من الحركات ومن ضمنها حركة حماس في إطار التعددية وثقافة التنوع وقد رفعتها الانتخابات إلى السلطة إلا أن الممارسات التي تتم بحق الحريات العامة والشخصية والعمل الأهلي والنقابي والإعلامي والحق في التجمع السلمي لا يشير إلى الاستمرارية باحترام الديمقراطية وترسم علامة استفهام حول استخدام الانتخابات كمنصة للوصول إلى الحكم وربما لمرة واحدة غير متكررة ، وذلك على الرغم من التبريرات الموضوعية التي تساق تجاه الانتهاكات التي تقدم عليها حكومة تسيير الأعمال في الضفة الغربية تجاه كوادر ومنظمات حركة حماس بما يعكس التراجع في كلا المنطقتين عن الديمقراطية ومحاولة تقليصها إلى أدنى درجة ممكنة ، حيث أصبحت حقوق المواطن ومعاني الديمقراطية وحقوق الإنسان هي الضحية التي يتم دفع ثمنها

باستمرار تحت وطأة الانقسام الحاد بين الضفة والقطاع .

قد يكون ذلك صحيحاً فيما يتعلق بالممارسات الخاصة بالهيمنة على الحيِّز العام في ظل التمسك بمشروع « الإمارة الإسلامية » أما التمسك بالمشروع الوطني التحرري ، فإنه يفرض وسائل أخرى تدفع باتجاه التخلي عن المكتسبات الحزبية والفئوية الضيقة والمساهمة بإعادة تشكيل الحركة الوطنية والنظام السياسي الفلسطيني على أسس جديدة ولكنها تفترض التمسك بقيم التعددية والتسامح وتقبل الآخر وحماية حقوقه وحرية المواطن والتي لا يمكن إلا أن تكون شرطاً لتعزيز مقومات الصمود من أجل الاستمرار في مواجهة الاحتلال .



# المراجع

١. فارس، محمد - السلطة السياسية عبارة عن علاقة سيطرة وخضوع : التحليل الاجتماعي للسلطة - موقع الكتروني مدونات مكتوب بتاريخ ٩/ ٤/ ٢٠٠٧.

٢. د. بشارة، عزمي ١٩٩٨ واقع وفكر المجتمع المدني – من كتاب بعنوان « إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي » مؤسسة مواطن ص ٣٩٧.

٣. غليون برهان - النخب وشروط البناء السياسي - موقع الحداثة - بتاريخ ٢٧/ ٨/ ٢٠٠٩.

٤. علي، معن - النخبة السياسية صحيفة النبأ العدد ٧٩ بتاريخ ١٥/ ١١/ ٢٠٠٥ .

٥. البرغوثي، إياد – قناة الجزيرة الفضائية – حلقة بعنوان « أبعاد الصراع بين حماس وجماعة أنصار جند الله – بتاريخ ١٥/ ٨/ ٢٠٠٩.

٦. الصالحي، بسام ١٩٩١ ، حول واقع تطور الزعامة الفلسطينية من ٦٧ – ٩١ – مركز القدس للإعلام والاتصال ص ٤٠ .

٧. غوشة، إبراهيم - كتاب بعنوان « المئذنة الحمراء » مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، الموقع الالكترونيwww.alzaytouna.net ٧/ ١١/ ٢٠٠٨ ص٣٠.

٨. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، ورقة موقف / حول إصلاحات السلطة الوطنية الفلسطينية بتاريخ ٢٢/ ٦/ ٢٠٠٢.

٩. خالد، تيسير – الانفصال مخطط جهنمي - الحوار المتمدن – العدد ١٠٥١ – بتاريخ ١٨/ ١٢/ ٢٠٠٤.

١٠. د. الحروب خالد – كامبردج « الفتوى الدينية والسياسية : الاستفتاء الفلسطيني جريدة الأيام ١٩/ ٥/ ٢٠٠٨ ص ٢٢ .

١١. أبو رمضان، محسن - « التحول الديمقراطي في فلسطين أسباب التراجع ومعوقات التقدم » رام الله فلسطين – ٢٠٠٨ ص ٦٧.

١٢. جميل، هلال ، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو دراسة تحليلية نقدية - ٢٠٠٦ – طبعة ٢ مؤسسة مواطن ص ١٣٠.

١٣. محيسن، تيسير – رؤى التنظيمات السياسية وأدوارها في مستقبل تنمية قطاع غزة – قراءة تحليلية – قطاع غزة بعد الانسحاب دراسة تقيمية للواقع ورؤية مستقبلية ، برنامج دراسات التنمية – جامعة بير زيت/ تموز/ يونيو٢٠٠٦ ص ١٢٦.

١٤. عباس، محمود « أبو مازن » بعضاً من الحقيقة : كتاب أبيض « – موقع دنيا الرأي الالكتروني www.pulpit.alwatanvoice.com - بتاريخ ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٣.

١٥. مظاهرات في غزة ضد تجميد حسابات الجمعيات الخيرية - موقع BBC الالكتروني بتاريخ ٢٨/ ٨/ ٢٠٠٣.

١٦. راجع «وثيقة اتفاق القاهرة» – آذار/ مارس ٢٠٠٥.

١٧. مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان « قراءة إحصائية سياسية في نتائج

الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية ٢٥/ ١/ ٢٠٠٦» - كانون الثاني ٢٠٠٦.

١٨. مركز جافي للدراسات جامعة تل أبيب تاريخ الإصدار ١٩٨٩، بعنوان « الدولة الفلسطينية » ص ٢١.

١٩. حسب نتائج الفرز المعتمدة من لجنة الانتخابات المركزية فقد فازت حركة حماس في ١٢ موقع، وفتح ١١ موقع، ومستقلين ب ٩ موزعين على كتل يسارية أو مستقلة في مناطق مختلفة من الضفة والقطاع – وذلك في إطار الجولة الرابعة من الانتخابات المنعقدة بتاريخ ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٥ - لجنة الانتخابات المركزية – فلسطين – إحصائيات ونتائج الانتخابات المحلية.

٢٠. موقع المركز الفلسطيني للإعلام الالكتروني - « حوار مع سعيد صيام وزير الداخلية الفلسطيني » بتاريخ ٢٤/ ٥/ ٢٠٠٦

٢١. المراسيم الصادرة عن الرئاسة الفلسطينية والقاضية بإقالة رئيس الحكومة إسماعيل هنية وإعلان حالة الطوارئ في جميع أراضي السلطة الوطنية – رام الله ١٤/ ٦/ ٢٠٠٧.

٢٢. تم عقد مؤتمر في وكالة «رامتان» للأنباء / غزة شارك به كل من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (أ. راجي الصوراني)، ومركز الميزان (أ. عصام يونس)، ومؤسسة الضمير (أ. خليل أبو شمالة)، بتاريخ ٢٤/ ١٢/ ٢٠٠٧.

٢٣. مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان – بيان حول توكيل النواب – شهر ١٠/ ٢٠٠٧.

٢٤. مقتل عبد اللطيف موسى، قائد جماعة جند أنصار الله –الموقع الإلكتروني www.samanews.com بتاريخ ١٤/ ٨/ ٢٠٠٩

٢٥. راجع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان حول أحداث الحسم العسكري في قطاع غزة - الموقع الالكتروني www.pchr.ps حزيران/ يونيو ٢٠٠٧.

٢٦. الصوراني، غازي - الحصار والانقسام وآثارهما الاقتصادية والاجتماعية على قطاع غزة، بتاريخ ٢٥/ ٨/ ٢٠٠٩.

٢٧. مصر تمنع قيادياً في حماس من إدخال أموال لغزة - الموقع الالكتروني www.alquds.co.uk . بتاريخ ٢/ ٢/ ٢٠٠٩

٢٨. خليل، نائلة - الانقسام السياسي قطع للأعناق والأرزاق « تحميس» المؤسسات في غزة وتبييضها في الضفة والفصل التعسفي، العنوان الموقع الالكتروني www.amin.org بتاريخ ٣/ ١٠/ ٢٠٠٩.

٢٩. بيان للرأي العام « أوقفوا تسييس القطاعات الخدماتية »، شبكة المنظمات الأهلية www.pngo.net . بتاريخ ٤/ ٩/ ٢٠٠٩

٣٠. أبو سرية، رجب، حماس / عباس ازدواجية مدمرة للسلطة - جريدة «الأيام» بتاريخ ٩/ ١/ ٢٠٠٧ص٢٢

٣١. أبو جامع، ميرفت - التعليم والصحة جولة جديدة من الصراع الداخلي الفلسطيني - صحيفة إيلاف الموقع الإلكتروني www.elaph.com- العدد ٣١١٣ بتاريخ ١٠/ ٩/ ٢٠٠٨.

٣٢. التعليم / المقالة تقيل رئيس جامعة الاقصى والوزارة والشبيبة تدينان - وكالة معاً الإخبارية - بتاريخ ٧/ ١٠/ ٢٠٠٩.

٣٣. شبكة فلسطين الإخبارية PNN ، دراسة شاملة حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحصار المفروض على غزة، بتاريخ ٨/ ١٠/ ٢٠٩.

٣٤. مقابلة مع أ. إياد العلمي، منسق الوحدة القانونية بالمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان - أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩

٣٥. ورقة موقف - المركز يتحفظ على كل التشريعات الصادرة في ظل الانقسام - المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان - بتاريخ ٢٣/ ٦/ ٢٠٠٩.

٣٦. من وقائع ورشة عمل نظمت مع مجموعة شبابية منتقاة - معهد دراسات التنمية IDS - بتاريخ ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٩.

٣٧. بيان صحفي - مؤسسة الضمير تدين استخدام القوة المميتة من قبل قوات الأمن في غزة ضد المحتفلين بالذكرى الثالثة لرحيل الرئيس أبو عمار بتاريخ ١٣/ ١١/ ٢٠٠٧.

٣٨. مركز الميزان لحقوق الإنسان -الشرطة تمنع عقد مؤتمر صحفي في «رامتان» وتطلق حملة اعتقالات واستدعاءات في قطاع غزة لمنع الاحتفال بذكرى وفاة الرئيس عرفات - الميزان والضمير يستنكران تقييد الحريات العامة وحرية التعبير ويطالبان حكومة غزة بضمان احترام القانون وحماية الحريات - بتاريخ ١٢/ ١١/ ٢٠٠٩.

٣٩. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدين منع المواطنين من الصلاة في الساحات العامة - بتاريخ ٨/ ٩/ ٢٠٠٧.

٤٠. أبو رمضان، محسن - ورقة عمل بعنوان « الديمقراطية قاعدة المواطنة والتسامح » قدمت في ورشة عمل نظمت من قبل مركز هدف لحقوق الإنسان - غزة - بتاريخ ٢١/ ١٠/ ٢٠٠٩

٤١. المركز يدين منع المواطنين من الصلاة في الساحات العامة - المركز

الفلسطيني لحقوق الإنسان – بتاريخ ٨/ ٩/ ٢٠٠٧.

٤٢. حكومة حماس المقالة ومبرراتها وادعاءاتها بشأن استمرار اعتداءاتها والسيطرة على مقار الاتحاد ونقاباته – الحوار المتمدن – العدد – ٢١٢٤ بتاريخ ٩/ ١٢/ ٢٠٠٧.

٤٣. حماس الانتساب للأجهزة الأمنية مفتوح للجميع – موقع الالكتروني شبكة الإعلام العربية بتاريخ ١٠/ ١١/ ٢٠٠٩

٤٤. استنكار سيطرة وزارة الداخلية بغزة على «جمعية أصدقاء المريض الخيرية» المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتاريخ ١٧/ ٦/ ٢٠٠٩.

٤٥. مؤتمر واقع المؤسسات الأهلية – آفاق وتحديات- شبكة فلسطين للحوار بتاريخ ٢/ ٧/ ٢٠٠٩.

٤٦. «الميزان» يدعو للتحقيق في منع فاعليات الاتحاد الدولي للصحفيين في غزة الموقع الالكتروني www.samanews.org بتاريخ ٩/ ١١/ ٢٠٠٩.

٤٧. في اللحظة نفسها، الضفة وغزة تعلنان حملة فلسطينية للدفاع عن الحريات واستعادة الوحدة – صحيفة «الرأي» - بتاريخ ١٥/ ٩/ ٢٠٠٩.

٤٨. حماس تطلق « حملة الفضيلة في غزة » إذاعة هولندا العالمية – بتاريخ ٢٩/ ١٠/ ٢٠٠٩.

٤٩. مؤسسات حقوقية : فرض الحجاب على المحاميات في غزة اعتداء على الحريات – قناة «الأخبار اليومية» بتاريخ ٢٣/ ٧/ ٢٠٠٩.

٥٠. راجع تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تشرين الأول/ أكتوبر٢٠٠٨ عن حالة الفقر في قطاع غزة حيث صنف الأسرة المكونة من ٥ أفراد

والتي تحصل على دخل شهري أقل من ٢٢٢٥ شيكل بأنها تعيش تحت خط الفقر العام أمام التي تعيش على دخل شهري اقل من ١٦٥٠ شيكل شهرياً بأنها تعيش تحت خط الفقر الشديد.

٥١. الصوراني، غازي – ورقة حول أنفاق رفح وآثارها الاقتصادية – الحوار المتمدن العدد ٢٤٩٥ بتاريخ ١٤/ ١٢/ ٢٠٠٨.

٥٢. صغار يبحثون عن لقمة العيش بين كثبان ساخنة – أشباح أنفاق غزة يلاقون حتفهم مقابل أقل من ٥٠ دولارًا وكالة «معاً» – بتاريخ ٢٩/ ٧/ ٢٠٠٩.

٥٣. اقتصاديون ورجال أعمال بغزة يؤكدون بأن الانقسام أدى لتدهور الاقتصاد الفلسطيني بشكل تام والحل يكمن في المصالحة – الموقع الالكتروني www.samanews.com بتاريخ ١٧/ ٧/ ٢٠٠٩.

٥٤. الصوراني غازي – التحولات الاجتماعية والطبقية في الضفة الغربية وقطاع غزة – رؤية نقدية – الطبعة الأولى – تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩.

٥٥. استطلاع للرأي العام الفلسطيني حول الأحوال المعيشية ، الهجرة،الحكومة الفلسطينية ، والوضع الأمني والإصلاح – برنامج دراسات التنمية – جامعة بير زيت – استطلاع رقم ١٩ عام ٢٠٠٤

٥٦. مقابلة مع محمد العروقي عضو مجلس إدارة منتدى شارك الشبابي بتاريخ ١٨/ ١١/ ٢٠٠٩.

٥٧. أبو رمضان، محسن ، « تأنيث الفقر في فلسطين وآليات تجاوزه » – مركز مساواة المرأة ، بتاريخ ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٩.

٥٨. شرطة حماس تمنع النساء من ركوب الدراجات النارية – «نبأ نيوز» بتاريخ

.٢٠٠٩/١٠/١٤

٥٩. راجع «وثيقة الاستقلال» الصادرة عن دورة المجلس الوطني الفلسطيني بتاريخ ١٥/ ١١/ ١٩٨٨.

٦٠. أبراش، إبراهيم « حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية وتغيير مرتكزات التسوية » الحوار المتمدن العدد ١٨٥٨- ١٨/ ٣/ ٢٠٠٧.

٦١. أبو رمضان، محسن – المجتمع الفلسطيني وفلسفة العمل الأهلي – شبكة الانترنت للإعلام العربي – بتاريخ ٦/ ٨/ ٢٠٠٩.

٦٢. كيالي، ماجد « بشأن مشروعية طرح رؤية سياسية فلسطينية جديدة » موقع عرب ٤٨ بتاريخ ٥/ ٦/ ٢٠٠٨.

٦٣. مقابلة مع عيسى سابا – مدير «معهد كنعان» – بتاريخ ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٩.

٦٤. راجع تقرير التنمية الإنسانية العربية – الأمن الإنساني ٢٠٠٩- الموقع الالكتروني www.undp.ps.

٦٥. تصريح اسماعيل رضوان، القيادي في حركة حماس – شبكة «فلسطين للحوار» بتاريخ ٩/ ١٠/ ٢٠٠٩.

٦٦. د. الطباع، ماهر ماذا بعد الحرب على قطاع غزة – مدونة «الاقتصادي الفلسطيني» بتاريخ ٨/ ٨/ ٢٠٠٩.

٦٧. نص وثيقة د.. أحمد يوسف حول صيغة التسوية التي توصلت إليها حماس مع بعض المبعوثين الأوروبيين – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بتاريخ ٢٤/ ١٢/ ٢٠٠٦.

٦٨. خالد مشعل : نقبل بدولة فلسطينية على حدود عام١٩٦٧ ولن نعترف بإسرائيل – صحيفة «الشعب» اليومية بتاريخ ٢٢/ ٤/ ٢٠٠٨.

٦٩. كارتر يلتقي مشعل والأسد وينقل رغبة إسرائيلية بلقاء حماس – الجزيرة نت - بتاريخ ١٩/ ٤/ ٢٠٠٨.

٧٠. من وقائع ورشة عمل عقدت بغزة « بعنوان الانقسام السياسي أثره على تدهور وضع الحريات العامة » وكالة الصحافة الفلسطينية « صفا » www.safa.ps بتاريخ ٧/ ٩/ ٢٠٠٩.

٧١. تحفظات حماس الثلاثة على ورقة المصالحة المصرية – أخبار العالم – بتاريخ ٢٠/ ١٠/ ٢٠٠٩.

٧٢. ياغي، محمد : السلطة و«حماس» ودولة الحدود المؤقتة!!– صحيفة الأيام بتاريخ ٤/ ١١/ ٢٠٠٩.

٧٣. حماس ترفض خطة موفاز للدولة الفلسطينية ذات حدود مؤقتة – موقع فلسطين ٤٨ بتاريخ ٨/ ١١/ ٢٠٠٩.

٧٤. مذكرة حزب الشعب الفلسطيني للمجلس المركزي المنعقد في رام الله – موقع حزب الشعب الفلسطيني www.ppp.ps بتاريخ ٢٤/ ١٠/ ٢٠٠٩.

٧٥. د. بجر، أحمد، نائب رئيس المجلس التشريعي : تمديد الرئاسة لنهاية ولاية المجلس التشريعي مخالف للقانون – شبكة فلسطين للحوار بتاريخ ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٨.

٧٦. تصريحات عبد الرحيم ملوح « نائب الأمين العام للجبهة الشعبية » في اجتماع لجنة المصالحة والوفاق الوطني عبر الفيديو كونفرنس « غزة – رام الله » –

مقر الهيئة المستقلة لحقوق المواطن - بتاريخ ٢/ ١٠/ ٢٠٠٩.

٧٧. الصوراني، غازي – التحولات الاجتماعية والطبقية في الضفة الغربية وقطاع غزة «رؤية نقدية» – الطبعة الأولى - تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٩، ص ١٥٢.

٧٨. د. عيد، حيدر «في نقد الخطاب السياسي الجديد لحماس» – الموقع الإلكتروني www.samanews.com بتاريخ ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٩



# المحتويات

**الموضوع** **الصفحة**

مقدمة عبد القادر ياسين ........................................ ٣

تمهيد ........................................................ ٦

حركة حماس والحكم ............................................ ١٤

أ. حماس ما قبل تأسيس السلطة ................................ ١٤

ب. حماس والسلطة الفلسطينية.................................. ١٦

ج. حماس والانتفاضة الثانية سبتمبر ٢٠٠٠ ...................... ١٩

د. حركة حماس وتداعيات الانتخابات التشريعية في يناير ٢٠٠٦.. ٣٠

سلطة حماس والاستقرار الأمني .................................. ٣٨

آلية تصرف حركة حماس في السلطة بالقطاع بعد حزيران ٢٠٠٧ ......... ٤٢

مماحكات في إطار بعض الوزارات الخدمية « الصراع على المواقع » ......... ٤٥

- سياسة إحلال واستبدال ...................................... ٤٥

الحكم الجديد وآليات الإدارة الرشيدة ............................ ٥٣

أثر الحكم على منظمات المجتمع المدني والحريات العامة ................ ٦١

- الديمقراطية قاعدة المواطنة والتسامح .......................... ٦١

- مؤشرات الأسلمة ............................................ ٧٥

أثر الحكم الجديد على البنية الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة ......... ٧٩

أثر الانقسام على الهوية الثقافية ................................ ٩٩

تقرير غولدستون والمصالحة الوطنية .............................. ١١٣

**الموضوع** **الصفحة**

اللغة السياسية الجديدة لحركة حماس على ضوء نفوذها في الحكم في قطاع غزة ........ ١١٩
حركة حماس وورقة المصالحة المصرية ........ ١٢٧
المشهد السياسي الفلسطيني وفن إدارة الفوضى ........ ١٣٥
خلاصات واستنتاجات ........ ١٣٩
المراجع ........ ١٤٩
الفهرس ........ ١٥٩

